



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا



دور التمويل الأصغر في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة

**Role of Microfinance in Activating the Participation of
Women in Small Enterprises**

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إشراف: البروفسير:

خالد حسن البيلي

إعداد الدراسة:

مفيده محمد عوض الله

مارس 2018م



الاستهلال

قال تعالى:

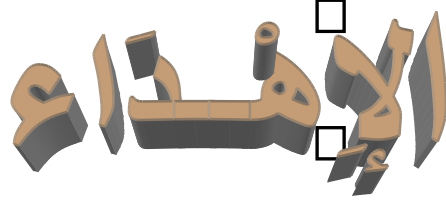
{ وَفِيهِ ارْتَبْنَا فِصْرًا بَالِغًا لِّلَّذِينَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَرُشْدًا

وَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ

صَلَّى
الْعَظِيمِ

□ { التوبة الآية، 105 }

□



إلهي لا يطيب الليل إلا بشرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك . ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..
ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة إلي معني الحب و الحنان و سر الوجود

إلي القلب الدافئ و نبراس الظلام إلي اغلي الحباب (أمي الحبيبة)

إلى ... من كلله الله بالهيبة و الوقار ... إلي من علمني العطاء بدون انتظار

إلي ... من أحمل اسمه بكل افتخار ... إلي من زرع في داخلي معاني العز والاباء و
الوقار ... و التضحية ... (ابي الغالي) ...

إلي .. القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البرئية الى رياحين حياتي .. لكم من اسمي ايات
الحب و التقدير (أخوتي) ...

الرائعون وحدهم من يرهقون اللغة بحثاً عن أبجدية تطال قاماتهم النبيلة ولما لم اجد في كل
اللغات على كثرتها واتساعها ما يوافيك قدراً فلي العذر ولك كل الود.....

إلي ... من شاركوني أجمل لحظات حياتي و نبع حبهم في عقلي و وجداني لا انساهم علي
مر الزمان (إلي اصدقائي) ...

شكر وتقدير

الحمد والشكر والثناء لله تعالى أولاً وأخيراً ولأسرة كلية الدراسات العليا، وكلية الدراسات التجارية قسم الاقتصاد التطبيقي بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
أسمى آيات الشكر والتقدير للأستاذ الجليل
/ أ.د. خالد حسن البيلي

الذي تابع تفاصيل العمل بكل صبر وأمانه فكان لي الناصح الأمين، فما بخل بالإجابة على سؤال أو إسدائي النصيحة، فكانت ملاحظاته البناءه وتوجيهاته السديده أعظم الأثر في إثراء جوانب هذا البحث، فله خالص الشكر ووافر الامتنان على ما بذله من جهد في سبيل معاونتي للحصول على درجة الدكتوراة في الاقتصاد جعلها الله في ميزان حسناته ولقد حررت هذه السطور بلسان الإمكان لا بقلم التبيان ... سائلاً المولى عز وجل أن يجعلنا وإياكم من أهل القران .. وأن يرزقنا وإياكم الفردوس الأعلى من الجنان، وصدق الله إذ يقول { هل جزاء الإحسان إلا الإحسان }....
والى اساتذتي في جامعة النيلين وزملائي الذين اعانوني وافادوني في سبيل العلم والمعرفة والى الاخوة والاخوات في مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وبنك الاسرة

المستخلص

تناولت الدراسة دور التمويل الأصغر في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة، وتمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية: ما هو الدور الذي يقوم به التمويل الأصغر في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة؟ ثم ما هو اثر التمويل الأصغر على تحسين مستوى المعيشة للمرأة الفقيرة؟ وما هو دور الخدمات المساندة في تفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة؟ واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي وذلك لتتبع ظاهرة التمويل الأصغر واستعراض الدراسات السابقة المرتبطة بالبحث والمنهج الوصفي التحليلي، والتحليل الإحصائي لتحليل بيانات الدراسة وإثبات أو نفي فروض الدراسة، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حجم التمويل ومشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة، وكذلك هنالك علاقة طردية بين التمويل الأصغر وتحسين مستوى معيشة المرأة، أيضاً توفير الخدمات المساندة للتمويل الأصغر اثر ايجابي في مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها على الدولة رفع سقف التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة من اجل مجابهة المتغيرات الاقتصادية التي تواجه مشروعات المرأة وتحد من مشاركتها، وضرورة تخصيص نسبة من سقفات البنوك لتمويل مشروعات المرأة، و توجيه و إرشاد العمليات الحاصلات على التمويل الأصغر على نوعية المشروعات ومدى ملائمتها للظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

Abstract

This study tackled the role of microfinance in activating the participation of women in the field of small enterprises. The problem of the study can be summed up in answering the following questions: what role does microfinance play in activating women's participation in microenterprises? What is the impact of microfinance in improving women standard of living? What is the role of supporting services in activating the participation of women in the field of small enterprises? The study used the historical approach to track the phenomenon of microfinance, and to review previous studies that related to the research, and the descriptive analytical approach and statistical analysis to analyze the study data to verify or reject the study hypotheses. The study main findings indicated that there is a positive relationship between the size of finance and participation of women in the small enterprises, also there is a positive relationship between microfinance and improving women's living standards. Moreover, supporting services for microfinance has a positive impact on the participation of women in small enterprises. The study presented a number of recommendations; the most important include the following: the state should increase the microfinance ceiling for small enterprises in order to address the economic variables facing women's enterprises and limit their participation. In addition, the need to allocate a percentage of bank ceiling to finance women's enterprises, besides educating customers about the quality of enterprises, and their suitability to economic, environmental and social conditions.

قائمة الموضوعات

الترقيم	الموضوع	الصفحة
1	الآية	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر و التقدير	ج
4	المستخلص	د
5	Abstract	هـ
6	فهرس البحث	و
7	فهرس الجداول	ي
8	فهرس الإشكال	س
الفصل الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة		
	مقدمة	1
1-1-1	مشكلة البحث	4
2-1-1	أهمية البحث	4
3-1-1	أهداف البحث	4
4-1-1	فرضيات البحث	4
5-1-1	مناهج البحث	5
6-1-1	مصادر جمع البيانات	5
7-1-1	حدود البحث	5
8-1-1	هيكل البحث	6
2-1	الدراسات السابقة	7

7	الدراسات السابقة على المستوى المحلي	1-2-1
21	الدراسات السابقة على المستوى العربي	2-2-1
23	التعقيب على الدراسات السابقة	3-1
الفصل الثاني الإطار النظري للتمويل الأصغر		
المبحث الأول: ماهية ومبادئ التمويل الأصغر		
24	تعريف التمويل	1-1-2
26	مفهوم وتعريف التمويل الأصغر	2-1-2
36	مبادئ التمويل الأصغر	3-1-2
المبحث الثاني: التجارب العالمية في التمويل الأصغر		
43	التجربة الآسيوية	1-2-2
46	تجارب أمريكا اللاتينية	2-2-2
48	التجربة الأفريقية	3-2-2
المبحث الثاني : معوقات ومخاطر وتحديات التمويل الأصغر		
50	معوقات التمويل	1-3-2
51	مخاطر التمويل الأصغر	2-3-2
52	التحديات التي تواجه قطاع التمويل الأصغر	3-3-2

الفصل الثالث: مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة		
المبحث الأول: مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة		
54	تعريف المشروعات الصغيرة وأنواعها	1-1-3
62	أهمية إقامة المشروعات الصغيرة	2-1-3
69	خصائص المشروعات الصغيرة ومعوقاتها	3-1-3
المبحث الثاني : تصنيفات وأنواع المشروعات الصغيرة		
73	أنواع المشروعات الصغيرة	1-2-3
74	مجالات المشروعات الصغيرة	2-2-3
77	الخصائص المميزة للمشروع الصغير	3-2-3
المبحث الثالث: عمل المرأة ومشاركتها في المشروعات الصغيرة على مستوى الدول النامية		
78	عمل المرأة	1-3-3
81	الخدمات المساعدة لمشاركة المرأة في المنشآت المتوسطة والصغيرة	2-3-3
86	الإجراءات والمعالجات لدعم مشاركة المرأة	3-3-3
الفصل الرابع: التمويل الأصغر ودوره في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة في السودان		
المبحث الأول: التمويل الأصغر ومصادره في السودان		
89	التمويل الأصغر في السودان	1-1-4
93	مصادر التمويل الأصغر	2-1-4
94	مؤسسات التمويل الأصغر	3-1-4
المبحث الثاني : سياسات التمويل الأصغر في السودان		

95	سياسات التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي لأعوام سابقة	1-2-4
99	سياسات التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي لعام 2007م	2-2-4
113	سياسة بنك السودان التمويلية فيما يتعلق بالتمويل الأصغر للعام 2008م و 2009م	3-2-4
116	سياسات التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي (2010-2017م)	4-2-4
المبحث الثالث: مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة في السودان		
129	مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة في السودان	1-3-3
الفصل الخامس: دور مصرف الادخار وبنك الأسرة في تفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة		
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن مصرف الادخار وبنك الأسرة		
136	نشأة وتطور وأهداف مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	1-1-5
139	نشأة وتطور وأهداف بنك الأسرة	2-1-5
143	دور مصرف الادخار وبنك الأسرة في تفعيل مشاركة المرأة السودانية	3-1-5
145	المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية	
146	النموذج القياسي للدراسة	1-2-5
151	إجراءات الدراسة الميدانية	2-2-5
المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة		
245	الخاتمة ، النتائج، التوصيات	
252	قائمة المراجع ،الملاحق	

قائمة الجداول

الترقيم	الجدول	الصفحة
1	الجدول رقم (1-4-2) نسب مساهمة أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في صيغة المشاركة (1994م/2005م)	96
2	جدول رقم (2-4-2) الهوامش الدنيا للمربحات 2005/1994م	97
3	جدول رقم (3-4-2) التمويل الأصغر لدى البنوك التجارية 1999م-2002م (مليون دينار سوداني)	98
4	الجدول رقم (4-4-2) حجم التمويل الأصغر الممنوح في كل من عامي 2010-2011م	116
5	الجدول رقم (5-4-2) حجم التمويل الأصغر الممنوح في كل من عامي 2011-2012م	117
6	الجدول رقم (6-4-2) حجم التمويل الأصغر الممنوح في كل من عامي 2012-2013م	118
7	الجدول رقم (7-4-2) حجم التمويل الأصغر الممنوح في كل من عامي 2013-2014م	118
8	الجدول رقم (8-4-2) التمويل المصرفي حسب القطاعات من 2005-2016م	128
9	الجدول رقم (9-5-1) مؤشرات التمويل الأصغر في مصرف الادخار وتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة خلال فترة الدراسة	143
10	لاختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة ADF جدول رقم (10-5-1) نتائج اختبار	147
11	جدول رقم (11-5-1) نتائج اختبار سكون البواقي لتطبيق طريقة أنجل جارنجر للتكامل المشترك	148

149	جدول رقم (1-5-12) نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى	12
150	جدول رقم (1-5-13) المعنوية الجزئية للنموذج	13
160	جدول رقم (2-5-14) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	14
162	جدول رقم (2-5-15) التوزيع التكراري لأفراد عينه الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	15
163	جدول رقم (2-5-16) التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية	16
165	جدول رقم (2-5-17) التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسة وفق متغير عدد أفراد الأسرة	17
167	جدول رقم (2-5-18) مهن المبحوثين غير المشروع الممول من التمويل الأصغر	18
168	جدول رقم (2-5-19) الدخل الشهري الذي يحصل عليه المبحوثين من المهن الأخرى	19
169	جدول رقم (2-5-20) سبب قيام المشروع	20
170	جدول رقم (2-5-21) نوع المشروع الممول للمبحوثين	21
172	جدول رقم (2-5-22) اول سنة حصل فيها المبحوثين على التمويل الأصغر	22
173	جدول رقم (2-5-23) عدد المرات التي حصل فيها المبحوثين على التمويل الأصغر	23
175	جدول رقم (2-5-24) حجم التمويل الذي حصل عليه المبحوثين	24
176	جدول رقم (2-5-25) إجمالي الدخل الشهري للمبحوثين (قبل المشروع)	25

177	جدول رقم (26-5-2) إجمالي الدخل الشهري للمبحوثين (بعد المشروع)	26
181	جدول رقم (28-5-2) الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان	28
182	جدول رقم (29-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	29
184	جدول رقم (30-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	30
185	جدول رقم (31-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	31
187	جدول رقم (32-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	32
188	جدول رقم (33-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	33
190	جدول رقم (34-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة	34
191	جدول رقم (35-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة	35
193	جدول رقم (36-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة	36
194	جدول رقم (37-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	37
196	جدول رقم (38-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	38

197	جدول رقم (2-5-39) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	39
199	جدول رقم (2-5-40) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	40
200	جدول رقم (2-5-41) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	41
202	جدول رقم (2-5-42) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة	42
203	جدول رقم (2-5-43) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة	43
205	جدول رقم (2-5-44) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة	44
206	جدول رقم (2-5-45) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة	45
207	جدول رقم (2-5-46) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة	46
209	جدول رقم (2-5-47) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر	47
210	جدول رقم (2-5-48) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	48
212	جدول رقم (2-5-49) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	49

213	جدول رقم (2-5-50) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	50
215	جدول رقم (2-5-51) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	51
216	جدول رقم (2-5-52) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	52
218	جدول رقم (2-5-53) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة	53
219	جدول رقم (2-5-54) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة	54
221	جدول رقم (2-5-55) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة	55
224	جدول رقم (3-5-56) الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى	56
226	جدول رقم (3-5-57) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى	57
228	جدول رقم (3-5-58) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	58
230	جدول رقم (3-5-59) الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية	59

233	جدول رقم (3-5-60) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية	60
236	جدول رقم (3-5-61) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	61
239	جدول رقم (3-5-62) الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة	62
241	جدول رقم (3-5-63) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة	63
244	جدول رقم (3-5-64) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	64
246	جدول رقم (3-5-65) مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة	65

قائمة الأشكال

الصفحة □	الشكل □	م □
76	الشكل رقم (1-3-2) أنواع المشروعات الصغيرة	1.
144	الشكل رقم (1-5-2) إجمالي التمويل الممنوح للذكور والنساء خلال فترة الدراسة	2.
144	الشكل رقم (1-5-3) إجمالي التمويل الممنوح للمرأة خلال فترة الدراسة 2008-2017م	3.
161	شكل رقم (2-5-4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	4.
162	شكل رقم (2-5-5) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي	5.
164	شكل رقم (2-5-6) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية	6.
166	شكل رقم (2-5-7) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد أفراد الأسرة	7.
167	شكل رقم (2-5-8) مهن المبحوثين غير المشروع الممول من التمويل الأصغر	8.
168	شكل رقم (2-5-9) الدخل الشهري الذي يحصل عليه المبحوثين من المهن الأخرى	9.
169	شكل رقم (2-5-10) سبب قيام المشروع	10.

171	شكل رقم (11-5-2) نوع المشروع الممول للمبحوثين	11.
172	شكل رقم (12-5-2) اول سنة حصل فيها المبحوثين على التمويل الأصغر	12.
173	شكل رقم (13-5-2) عدد المرات التي حصل فيها المبحوثين على التمويل الأصغر	13.
175	شكل رقم (14-5-2) حجم التمويل الذي حصل عليه المبحوثين	14.
176	شكل رقم (15-5-2) إجمالي الدخل الشهري للمبحوثين (قبل المشروع)	15.
177	شكل رقم (16-5-2) إجمالي الدخل الشهري للمبحوثين (بعد المشروع)	16.
183	شكل رقم (17-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	17.
184	شكل رقم (18-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	18.
186	شكل رقم (19-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	19.
187	شكل رقم (20-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	20.
189	شكل رقم (21-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	21.
190	شكل رقم (22-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة	22.
192	شكل رقم (23-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة	23.
193	شكل رقم (24-5-2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة	24.

195	شكل رقم (2-5-25) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	25.
196	شكل رقم (2-5-26) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	26.
198	شكل رقم (2-5-27) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	27.
199	شكل رقم (2-5-28) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	28.
201	شكل رقم (2-5-29) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	29.
202	شكل رقم (2-5-30) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة	30.
204	شكل رقم (2-5-31) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة	31.
205	شكل رقم (2-5-32) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة	32.
206	شكل رقم (2-5-33) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة	33.
208	شكل رقم (2-5-34) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة	34.
209	شكل رقم (2-5-35) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر	35.
211	شكل رقم (2-5-36) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	36.

212	شكل رقم (2-5-37) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	37.
214	شكل رقم (2-5-38) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	38.
215	شكل رقم (2-5-39) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	39.
217	شكل رقم (2-5-40) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	40.
218	شكل رقم (2-5-41) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة	41.
220	شكل رقم (2-5-42) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة	42.
221	شكل رقم (2-5-43) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة	43.
229	شكل رقم (2-5-44) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأساسية	44.
237	شكل رقم (3-5-45) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	45.
245	شكل رقم (3-5-46) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	46.

قائمة الملاحق

الترقيم	الملاحق	رقم الصفحة
1	ملحق رقم (1) نتيجة اختبارات جذور الوحدة لاستقرار السلال الزمنية	260
2	لاختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة ADF ملحق رقم (2) نتيجة اختبار	260
3	ملحق رقم (3) نتيجة اختبارات التكامل المشترك	262
4	ملحق رقم (4) نتيجة تقدير النموذج	262
5	ملحق رقم (5) الأسئلة التي طرحت في المقابلات:	263
6	ملحق رقم (6) الأسئلة التي طرحت في المجموعات البؤرية (حلقات النقاش)	264
7	ملحق رقم (7) الاستبانة	265
8	ملحق رقم (8) قائمة بأسماء وعناوين محكمي أداة الدراسة	262

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار المنهجي

مقدمة

يعد تناول دور المرأة ومكانتها الاقتصادية في المجتمع، من أهم القضايا التي تناولها الفكر الاجتماعي الإنساني، ومازال الاهتمام بموضوع المرأة خصوصاً مشاركتها في العمل وضرورة تقييم عملها المنزلي في اقتصاد الأسرة والمجتمع، ومشاركة المرأة في سوق العمل تحظى باهتمام واسع، وحتى التوظيف الذاتي له أهمية كبيرة خصوصاً أن المرأة أصبحت العائل الرئيسي للأسرة بسبب هجرة الأزواج، ومشاكل أخرى مثل الطلاق، ووفاة الأزواج، نتيجة للحروب الأهلية، كما أصبحت قضية المشاركة الاقتصادية للمرأة محل اهتمام المنظمات العالمية والمؤسسات الأكاديمية، من أهمها برنامج الإنماء الدولي، البنك الدولي، وبعض الدراسات الحديثة التي تركز على التنمية صنو الحرية أي بوصفها مبدأً أنساني مثل إسهامات امارتياسن.

كما شكل كتاب Ester Bosevwp (دور النساء في التنمية الاقتصادية) نقطة تحول مهمة في اقتصاديات التنمية، ومنذ بداية السبعينات في القرن الماضي نظمت الساحة الدولية عدد من المؤتمرات والمعاهدات التي تعنى بالمرأة كشخص له حقوق وعليه واجبات في تطور الجنس البشري وتحقيق التنمية المنشودة ومن تلك المؤتمرات المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، مكسيكو 1975م، وأعلنت فيه خطة العمل الدولية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة 1975م، إضافة للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة (كوبنهاغن 1980م) لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف العقد بعد انعقاد النصف الأول منه، وقد اعتمد هذا المؤتمر برنامج عمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة تضمن استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية للنهوض بالمرأة راعت بالدرجة الأولى مشاركة كاملة للمرأة ومساوية لمشاركة الرجل. وفي هذا المؤتمر أضيفت المواضيع الفرعية التالية العمالة والصحة والتعليم على خطة العمل العالمية التي ركزت على السياسات واتخاذ القرارات والتعاون الدولي والسلام. وكذلك المؤتمر العالمي الثالث المساواة والتنمية والسلام، نيروبي 1985م حيث اعتمد هذا المؤتمر استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام 2000م، وركزت هذه الإستراتيجيات على ثمانية مجالات ذات أهمية خاصة للمرأة وهي تقاسم السلطة، المؤسسات والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، الالتزام بحقوق المرأة، الفقر، المشاركة

الاقتصادية، التعليم والخدمات الصحية والعمالة، العنف ضد المرأة، اثر النزاعات المسلحة على المرأة خصوصاً تحت الاحتلال واللجوء والعائدات والمشرذات، إضافة للمؤتمرات الثلاثة السابق ذكرها هنالك المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بجنين والذي جرى من خلاله استعراض وتقييم النهوض بالمرأة في ضوء استراتيجيات نيروبي التطلعية وقد تم التقييم بناء على مؤشرات كمية وضعتها واعتمدها لجنة مركز المرأة في نيويورك، ولقد تبين أن معظم أهداف النهوض بالمرأة التي وضعتها استراتيجيات نيروبي التطلعية لم تتحقق، بناء على ذلك اعتمد المؤتمر إعلان ومنهاج عمل بجنين، الذي يتمثل بإثنى عشر مجال اهتمام والتي تضمن أربعة مجالات جديدة على المجالات ذات الاهتمام التي اعتمدت في مؤتمر نيروبي وهي حقوق الإنسان للمرأة، المرأة ووسائل الإعلام، المرأة والبيئة، الطفلة، ودعا منهاج العمل الحكومات والمجتمع الدولي والمدني بما في ذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه الاهتمامات والأهداف الإستراتيجية الإثنى عشر.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً من قبل الإدارة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بتفعيل دور المرأة في التنمية الشاملة وبالاهتمام بوجود المرأة في برامج التنمية البشرية، والحرص على تمكينها من حقوقها وتوعيتها بواجباتها ومسئولياتها لأن مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها يعد أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، ومن المؤشرات الهامة في ترتيب الدول في أدلة التنمية البشرية المختلفة حيث أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002م على "أن التنمية الإنسانية في البلدان العربية تعاني من نواقص ثلاث هي: نقص الحرية، ونقص التمكين، ونقص المعرفة. بل إنها تعاني من نقص لافت للنظر في تمكين المرأة، وبالتالي أصبح تمكين المرأة أحد المهام الكبرى لبناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، وتحرير طاقتها في إطار المساواة والعدل والإنصاف"(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003: 24-26) وبالتالي فإن المجتمع العربي أحوج ما يكون لتحقيق تمكين المرأة خاصة وأنه يعد مدخلاً هاماً من المداخل المستخدمة من قبل الدول المتقدمة لإدماج المرأة في التنمية.

نمت صناعة التمويل الأصغر نمواً جيداً في السنوات الأخيرة في كل أنحاء العالم، وذلك نتيجة للاهتمام الدولي بهذه الصناعة التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في التنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في مختلف الدول، وهذا من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها، وهذا ما انتهجته دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي قامت بإنشاء عدة مؤسسات تمويلية تقدم خدمات

التمويل الأصغر لعمالها الذين اثبتوا جدارتهم وقدرتهم على استرداد هذه القروض من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة تساهم في التوظيف والزيادة في الإنتاج.

يجمع العديد من المفكرين والاقتصاديين والتنفيذيين علي أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للقضاء على الفجوة القائمة بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل في عديد من الدول النامية ومنها السودان، وفي إيجاد فرص عمل للشباب وللمرأة خاصة المرأة المعيلة والفقيرة سواء خريجات الجامعات أو الحاصلات على تعليم متوسط أو حتى غير المتعلّقات إذا أحسن تدريبهن. وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أنسب الحلول لاقتصاديات الدول النامية بشكل عام، بصفتها مصدر أساسي للتوظيف وزيادة القيمة المضافة ومعدلات الناتج القومي، وتعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تخفيض معدلات البطالة وزيادة فرص العمل أكثر من المشروعات الكبرى بسبب اعتمادها على العمالة أكثر من التكنولوجيا. وهي نقطة البداية في حركة التصنيع باعتبارها القادرة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج في وقت أقل وبتكلفة مناسبة. كما أنها تعمل على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية، أيضا لها القدرة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بصورة أسرع وبتكلفة أقل عن المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى استثمارات عالية، كما أنها تنتج سلع وخدمات لا تستطيع أو تقبل المشروعات الكبيرة على إنتاجها لاعتبارات اقتصادية. ويمكن في نفس الوقت أن تكون مصدراً للتجديد والابتكار وتسهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشروعات الكبيرة، الي جانب محافظتها على الأعمال التراثية (حرفية/ يدوية)، بجانب مساعدتها للمشروعات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار، وتدعم أيضاً الصناعات الكبرى باستهلاكها لبعض منتجاتها وتحويلها لشكل آخر يحتاجه المواطن، وبعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمد بعض الصناعات الإستراتيجية والحربية بقطع صغيرة من منتجاتها لإدخالها في بعض منتجاتها المتقدمة والمعقدة الأمر الذي يمكن المشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية وذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق.

1-1-1: مشكلة البحث:

تقديراً للدور المهم الذي تلعبه المرأة في النشاط الاقتصادي ومواكبة للموجهات والإستراتيجيات العالمية فقد ازداد الاهتمام محلياً بإدراج المرأة في عمليات التنمية في السودان، ولذلك يلقي البحث الضوء على دور التمويل الأصغر في تفعيل مشاركة المرأة الاقتصادية في المشروعات الصغيرة، وأثره في تحسين معيشة المرأة.

تكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هو الدور الذي يقوم به التمويل الأصغر في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة؟

2- ما هو اثر التمويل الأصغر على تحسين مستوى المعيشة للمرأة ؟

3- ما هو دور الخدمات المساندة في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة؟

1-1-2 أهمية البحث:

اولاً: الأهمية العلمية: تتبع أهمية البحث من أهمية دور المرأة في المجتمع ومشاركتها في البرامج والمشروعات الاقتصادية بصورة عامة وفي المشروعات الصغيرة بصورة خاصة

ثانياً: الأهمية العملية: يعتبر هذا البحث مدخلاً مهماً على صعيد المستوى البحثي فيما يتعلق بالشأن النسوي الاقتصادي في السودان.

1-1-3 أهداف البحث وتشمل الآتي:

1- معرفة دور التمويل الأصغر في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة

2- تحليل اثر المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى معيشة المرأة.

3- تقديم مقترحات وسياسات للمساهمة في تفعيل الدور الاقتصادي للمرأة.

1-1-4: فرضيات البحث وتشمل على الفرضية الأساسية:

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر وتفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة.

والفرضيات الفرعية:

- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر و تحسين مستوى معيشة المرأة.
- 2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفير الخدمات المساندة للتمويل الأصغر و مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة.

1-1-5 منهجية البحث:

المنهج التاريخي: وذلك لتتبع ظاهرة التمويل الأصغر واستعراض الدراسات السابقة المرتبطة بالبحث والاستفادة منها و لاستخلاص المعلومات من المصادر الثانوية.

المنهج الوصفي التحليلي: لدراسة وتوضيح دور التمويل الأصغر في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة.

المنهج الإحصائي: لتحليل البيانات واستخدمت أدوات التحليل القياسي لاختبار العلاقة بين التمويل الأصغر ومشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة و لإثبات (أو نفي) فرضيات البحث.

1-1-6 مصادر البيانات و المعلومات:

يستخدم البحث نوعين من المصادر

المصادر الأولية: جمع المعلومات التي تتعلق بمشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة عن طريق استمارة الإستبانة لعمليات بنوك التمويل الأصغر، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة حيث تم اختيار العينة بطريقة عشوائية.

المصادر الثانوية: وتتمثل في أوراق العمل التي قدمت في السمنارات المتعلقة بموضوع تمكين المرأة الاقتصادي ودور المرأة المنتجة إلى جانب الكتب والمراجع والدوريات والنشرات التي تتحدث في ذات الموضوع.

1-1-7 حدود البحث:

المكانية: جمهورية السودان - ولاية الخرطوم وتحديداً مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية باعتباره رائد التمويل الأصغر في السودان وبنك الأسرة، باعتباره بنك متخصص في تمويل المشاريع الصغيرة.

الزمانية: الفترة من 2008-2017م، وهي تشمل الفترة المتزامنة مع بداية تأسيس وحدة التمويل الأصغر.

1-1-8 هيكل البحث:

يتكون البحث من خمسة فصول وخاتمة، **الفصل الأول** يمثل الإطار المنهجي ويحتوي على المقدمة، مشكلة البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، فروض البحث، مصادر المعلومات، منهج البحث، حدود البحث والدراسات السابقة. **الفصل الثاني** تناول الإطار النظري للتمويل الأصغر وينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول ماهية ومبادئ التمويل الأصغر والمبحث الثاني التجارب العالمية في التمويل الأصغر اما المبحث الثالث يتناول معوقات التمويل الأصغر. **الفصل الثالث** تناول مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة، ينقسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة اما المبحث الثاني تصنيفات وأنواع المشروعات الصغيرة، والمبحث الثالث مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة على مستوى الدول النامية. **الفصل الرابع** جاء عن التمويل الأصغر ودوره في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة في السودان، وينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول التمويل الأصغر ومصادره في السودان، والمبحث الثاني سياسة التمويل الأصغر في السودان المبحث الثالث مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة في السودان. اما **الفصل الخامس** فيتناول دور مصرف الادخار وبنك الأسرة في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة وينقسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول نبذة تعريفية عن مصرف الادخار وبنك الأسرة، المبحث الثاني دور مصرف الادخار وبنك الأسرة في تفعيل مشاركة المرأة السودانية، المبحث الثالث الدراسة الميدانية وتحليل البيانات واختبار الفروض، ثم الخاتمة وتحتوي على النتائج والتوصيات وقائمة المراجع والملاحق.

المبحث الثاني

1-2 الدراسات السابقة:

1-2-1 الدراسات السابقة على المستوى المحلي:

قام الباحث بتقسيم الدراسات السابقة على المستوى المحلي إلى:

- دراسات تناولت ظاهرة الفقر.
- دراسات تناولت المشروعات الصغيرة.
- دراسات تناولت إسهامات المرأة..
- دراسات تناولت تقويم التمويل الأصغر.

أولاً: دراسات تناولت ظاهرة الفقر:

1- دراسة امنة الطيب (2014م)¹ "دور التمويل الأصغر في التخفيف من الفقر في السودان - دراسة حاله مؤسسة التنمية الاجتماعية للمعاشيين 2000-2013م"

تناولت الدراسة دور التمويل الأصغر في تخفيف حدة الفقر بالسودان على مستوى المعاشيين من حيث السعي نحو رفع مستوى الدخل للطبقات الفقيرة، وتهدف الدراسة إلى التعرف على مفاهيم التمويل الأصغر في السودان والفقر والسياسات التي اتبعتها الدولة والبنك المركزي في مجال التمويل الأصغر وإبراز دور مؤسسة التنمية الاجتماعية في تقديم التمويل الأصغر للمعاشيين كآلية لمحاربة الفقر في السودان. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها، خلقت مشروعات المعاشيين العديد من الفرص العمل في البيئة المحيطة بها وبالتالي لم يقتصر نفعها على المعاشيين وأسرهم فقط بل امتد ليشمل أفراد الأسر غير المعاشية وفي هذا مساهمة

1 امنة الطيب: 2014م، دور التمويل الأصغر في التخفيف من الفقر في السودان دراسة حاله مؤسسة التنمية الاجتماعية للمعاشيين (2000-2013م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة النيلين.

في رفع الفقر. وأوصت الدراسة أن يعتمد الصندوق على دراسة السوق لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات وان يؤسس بناء تلك الفرص والمشروعات الاستثمارية والتنسيق مع اتحاد أرباب المعاشات وبعض المنظمات المهتمة بالمشروعات الصغيرة لتزويد أصحاب المشروعات الصغيرة بالمعارف والمهارات اللازمة لأدوات العمل الحر.

2- دراسة اهيلة الطيب عبد الرحمن سعيد 2014م¹ (أثر التمويل الأصغر في علاج الفقر في السودان):

تناولت الدراسة أثر التمويل الأصغر في علاج الفقر في السودان ، وتمثلت مشكلة الدراسة في ان السودان يعتبر من الدول التي ترتفع فيها نسبة الفقر وذلك لأسباب عدة أهمها النزاعات والحروب وعدم الاستخدام الأمثل للموارد والتنمية الغير متوازنة والتي انعكست بدورها على الهجرة الداخلية مما شكل ضغط على بعض المناطق وأفقرها، بالرغم من الجهود المبذولة من بنك السودان والمصارف لتمويل صغار المنتجين والحرفيين والأسر المنتجة وأصحاب الدخول الضعيفة إلا أن الأداء مازال ضعيفاً تجاه تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية. ونبعت أهمية الدراسة من أن التمويل الأصغر يساعد على التوظيف ويحل مشكلة البطالة ويلعب دوراً مهماً في الاقتصاد القومي من خلال المساهمة الكبيرة في تخفيف حدة الفقر، تلعب المصارف دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير رأس المال المناسب لمحدودي الدخل لتنشيط أعمالهم الإنتاجية، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ضعف خبرة المستخدمين، التقليد والعادات الاجتماعية التي تحد من تنوع مجالات الاستفادة المبتكرة مع النقص الحاد في الكوادر العامة.أهم التوصيات التي توصي بها الدراسة ينبغي للسياسات المتبعة على نطاق الاقتصاد كله والسياسات القطاعية أن تشجع التنمية الريفية والعمالة الحضرية، وإتباع سياسات محدده لتحسين مشاركة الفقراء في النمو بزيادة فرص حصولهم على الأرض والائتمان والبنية الأساسية والخدمات والمدخلات الإنتاجية.

3- دراسة السياب عبد الرحيم محمد سعيد(2012م)¹ "دور تمويل المشروعات الصغيرة في الحد من ظاهرة الفقر في ولاية الخرطوم للفترة 1989-2009م".

1 اهيلة الطيب عبد الرحمن سعيد: 2014م، أثر التمويل الأصغر في علاج الفقر في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري .

تناولت الدراسة دور تمويل المشروعات الصغيرة في الحد من ظاهرة الفقر في ولاية الخرطوم للفترة 1989-2009م، وجاءت أهمية الدراسة من خلال الاهتمام المتنامي لمعظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء بالتمويل المصرفي الأصغر للمشروعات الصغيرة باعتبارها أحد أهم دعائم الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول في الحد من ظاهرة الفقر بين مواطنيها، تمثلت مشكلة الدراسة الرئيسية في معرفة مدى تأثير التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة على الحد من ظاهرة الفقر في ولاية الخرطوم خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى الإجابة على عدد من الأسئلة التي تتعلق بالعقبات التي تواجه تمويل مثل هذه المشروعات، وتقييم مدى تهيئة أنظمة المصارف السودانية لتقديم مثل هذا النوع من التمويل، بالإضافة للوقوف على المشروعات الصغيرة ذات العائد القادر على الحد من ظاهرة الفقر في ولاية الخرطوم، ولدراسة هذه الفروض اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باعتماد المسح الاجتماعي عن طريق العينة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في محدودية مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في الوصول إلى الفقراء والمعوزين في الولاية للحد من ظاهرة الفقر فيها ووجود فروق ذات دلالة معنوية بين حجم التمويل الممنوح والمستوى التعليمي ونوع وطبيعة المشروع ومدى نجاحه، إضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى دخل صاحب المشروع قبل وبعد التمويل، أوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق التمويل المصرفي الأصغر للمشروعات الصغيرة في ولاية الخرطوم ليصل إلى كافة الشرائح الفقيرة في المجتمع وذلك بتسهيل طرق منح التمويل وتبني مشروعات ذات طابع إنتاجي وكثافة عمالية عالية وتمليك مشروعات ذات دخل مستقر ومتطور وابتكار وسائل ومؤسسات تمويلية مختلفة مع تأهيل وتدريب الكوادر المستفيدة من التمويل.

4- دراسة فيصل بخيت عمارة 2010م² "أثر التمويل الأصغر في الحد من الفقر في السودان (دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية) "

1السياب عبد الرحيم محمد سعيد: 2010م، اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأردن، بحث دكتوراه غير منشور، جامعة الزعيم الأزهري.

2 فيصل بخيت عمارة: 2010م، أثر التمويل الأصغر في الحد من الفقر في السودان " دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، بحث ماجستير غير منشور، جامعة الزعيم الأزهري.

تهدف الدراسة إلى معرفة دور مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر في السودان. أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن التمويل الأصغر يساعد الأسر الفقيرة ويحميها من شدة التعرض إلى الأزمات التي تشكل إحدى سمات حياتهم اليومية، أيضاً محدودية موارد المصرف حالت دون تخفيف حدة الفقر بصورة كبيرة. وقد أوصى البحث بالتركيز على الريف في تمويل المشروعات والاهتمام من قبل الدولة بالقطاعات المرتبطة بالفقر مثل الصحة والتعليم وخاصة التعليم التقني.

5- دراسة ابتسام عبد الرحمن مجذوب احمد(2010م)¹ "دور بنك السودان المركزي وبعض المؤسسات التمويلية المتخصصة في تخفيف حدة الفقر في السودان من خلال برنامج التمويل الأصغر- مؤسسة التنمية الاجتماعية الخرطوم محليتي (الخرطوم والخرطوم بحري)"

تهدف الدراسة لمعرفة دور بنك السودان المركزي وبعض المؤسسات المالية المتخصصة في تخفيف حدة الفقر من خلال برنامج التمويل الأصغر - مؤسسة التنمية الاجتماعية محليتي الخرطوم والخرطوم بحري - كنموذج ومن ثم تحديد مشاكل ومعوقات التمويل الأصغر، بالإضافة إلى تقييم تجربة مؤسسة التنمية الاجتماعية في تقليل الفقر عبر برنامج الأمل للتمويل الأصغر والذي استهدف محدودي الدخل. أما مجال الدراسة فقد شملت الدراسة إسهامات الجهات المعنية بصناعة التمويل الأصغر بالتركيز على بنك السودان المركزي اعترافاً منه بأهمية هذا المجال في محاربة الفقر في السودان ، حيث قام البنك بإعداد رؤية للتنمية وتطوير هذا النوع من التمويل، وتعتبر هذه التجربة جديدة بالنسبة لبنك السودان المركزي، كما تناولت الدراسة بشي من التفصيل إسهامات مؤسسة التنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر في السودان ومساعدة قطاع المرأة السودانية المنتجة من خلال برنامج الأمل للتمويل الأصغر ولاية الخرطوم. تفترض الدراسة دعم بنك السودان المركزي لقطاع التمويل الأصغر من خلال سياساته التمويلية خلال عام 2000-2008م والتي كانت ذات اثر ايجابي على الفقراء عبر مصارف ومؤشر التمويل الأصغر. ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن التمويل الأصغر استهدف محدودي الدخل وقدم خدمات تمويلية ذات اثر ايجابي مما أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الأفراد.

1ابتسام عبد الرحمن مجذوب احمد: 2010م، دور بنك السودان المركزي وبعض المؤسسات التمويلية المتخصصة في تخفيف حدة الفقر في السودان من خلال برنامج التمويل الأصغر- مؤسسة التنمية الاجتماعية الخرطوم محليتي"الخرطوم والخرطوم بحري"، بحث ماجستير غير منشور، جامعة الخرطوم.

6- دراسة فاطمة محمد نور الصديق (2009م)¹ دور بنك الكفاية في تخفيف حدة الفقر بولاية الخرطوم".

تناولت الدراسة بنك الكفاية بمنظمة الدعوة الإسلامية ودوره في تخفيف حدة الفقر وسط الأسر الأشد فقراً بأطراف ولاية الخرطوم مع التركيز على النساء معيلات الأسر ، حيث قدم البنك قروضاً حسنة لهذه الفئات للقيام بمشروعات صغيرة تدر دخلاً يساعدها في توفير الاحتياجات الأساسية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن تمويل المشروعات الصغيرة هي الوسيلة الأكثر فعالية لتخفيف حدة الفقر وتسهيل انسياب السلع في المجتمعات الفقيرة وتمكين الأسر اقتصادياً واجتماعياً ويظهر ذلك في زيادة دخل الأسر المستهدفة وتحسين مستوى المعيشة وتقليل البطالة وتعزيز الاعتماد على الذات. أهم التوصيات فتشمل العمل على تطوير تجربة بنك كفاية ليصبح مؤسسة تمويلية تعمل في مجال خدمات القروض متناهية الصغر لتشمل أكبر عدد من المستهدفين مع تقديم كافة الخدمات المالية والفنية اللازمة لخدمة شرائح كبيرة من الأسر شديدة العوز وإدخالها في الدائرة الإنتاجية، وتوجيه هذا المشروع نحو الريف حيث الغالبية العظمى من النساء الفقيرات.

ثانياً: دراسات تناولت المشروعات الصغيرة:

1- دراسة حيدر أحمد عبد الله حامد (2010م)² " أثر التمويل على تنمية المشروعات الصغيرة في السودان - دراسة حالة ولاية القضايف -لفترة من 2000 - 2008 م"

1 فاطمة محمد نور الصديق: 2009م، دور بنك الكفاية في تخفيف حدة الفقر بولاية الخرطوم، بحث ماجستير غير منشور ، جامعة الخرطوم.

2حيدر أحمد عبد الله حامد :2010م ، أثر التمويل على تنمية المشروعات الصغيرة في السودان - ولاية القضايف، بحث ماجستير غير منشور ، جامعة الزعيم الأزهرى.

تناولت الدراسة أثر التمويل على تنمية المشروعات الصغيرة في السودان متخذاً من ولاية القضارف دراسة حالة للفترة من 2000-2008 م، وذلك للدور الكبير للمشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية من ناحية، وللمشكلات المتعلقة بمصادر تمويل هذه المشروعات، والمتمثلة في ضعف قدرات المؤسسات التمويلية على الإشراف، وتقييم القروض المتقدمة لهذه المشروعات، وارتفاع مخاطر الإقراض والضمانات، إضافة لضعف الوعي المصرفي لدى الفئات المستهدفة بالتمويل، ومشاكل التسويق وارتفاع التكلفة الإدارية العالية لإقراض المشروعات الصغيرة ومتابعتها من ناحية أخرى. وقد هدفت الدراسة للوقوف على أثر التمويل المصرفي وغير المصرفي على تنمية المشروعات الصغيرة كهدف رئيسي، ولتحقيق الأهداف الفرعية المتمثلة في تصنيف المعوقات الأخرى التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة كالمعوقات القانونية والتنظيمية والمعوقات البشرية بالإضافة للسياسات الحكومية الأخرى.

قدمت الدراسة عدة توصيات كان أهمها إعادة النظر في سياسات التمويل للمشروعات الصغيرة في السودان من حيث تخفيض تكلفة التمويل وإجراءاته ومعالجة مشكلات التسويق لمنتجات هذه المشروعات مع وجود إطار قانوني منفصل لهذه المشروعات، لتوضيح القواعد التي تحكمها وعدد مراحل إنشائها وانتهائها مع وجود سياسات حكومية واضحة لتمويل وتنمية هذه المشروعات.

2- دراسة فتحية جمعة عجيل فاروق (2008م)¹ "دور مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية في تمويل الصناعات الصغيرة في السودان".

. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الصناعات الصغيرة في السودان واستعراض تجربة بنك النيلين كبنك تنموي متخصص، واستعراض تجارب بعض الدول في الصناعات الصغيرة، ولقد توصلت الدراسة الى نتائج عامه منها عدم توفر مدخلات الإنتاج وقطع الغيار يعوق التطور في الصناعات الصغيرة والحرفية ومساهمة المستثمر في تكلفة المشروع المراد تمويله عالية، إجراءات التمويل طويلة ومعقدة، عدم وجود قيود على الواردات مما يجعل الإقبال على الصناعات المختلفة المحلية ضعيف، هناك بعض المناطق الصناعية ليس بها تطوير وتحسين في البنية التحتية (طرق -

¹فتحية جمعة عجيل فاروق: 2008م ، دور مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية في تمويل الصناعات الصغيرة في السودان، بحث ماجستير غير منشور، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم.

كهرباء- صرف صحي - مما يعيق تسويق المنتجات)، وهناك نتائج خاصة ببنك النيلين للتنمية الصناعية منها خلق فرص عمالة خاصة في الريف الأمر الذي كان له الأثر الإيجابي في تخفيف معدلات الهجرة من الأرياف على المدن. والمساهمة في تحقيق التنمية المتوازنة عن طريق التوزيع الجغرافي العادل للمشروعات التي مولتها المجموعة، جذب بعض القطاعات المهمشة مثل النساء وأرباب المعاشات لدائرة النشاط الاقتصادي، البنك لا يقوم بالمساعدة في مجال التدريب والتسويق، مشكلة تعثر بعض العملاء وعدم إعفائهم بسداد ما عليهم من مديونيات تجاه البنك، رأس مال البنك ضعيف بحيث لا يستطيع تمويل كل المشاريع. أما أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة هي توفير مدخلات الإنتاج وقطع الغيار وغيرها للصناعات الصغيرة بأسعار مناسبة، خفض مساهمة المستثمر في تكلفة المشروع المراد تمويله إلى الحد الأدنى، ان يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بتخصيص سقف محدد لتمويل الصناعات الصغيرة، إن تقوم مؤسسات التمويل بتقديم المساعدة في مجال التدريب والتسويق بالإضافة إلى التمويل، تبسيط إجراءات التمويل، تشجيع الاستثمار وتوفير الجو الملائم له مثل البنى التحتية وتقييم التمويل المتوسط وطويل الأجل للتنمية الصناعية ويقع هذا العبء على وزارة المالية كمساهم رئيس في رأس مال البنك، تبني ودعم الأسر المنتجة وذلك لرفع مستوى دخل الأسر.

3- دراسة آلاء حسن أحمد دفع الله (2006م)¹ "دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة بالتطبيق على مصروف الادخار والتنمية والاجتماعية".

تناولت الدراسة مشكلة عدم توفر التمويل للمشروعات الصغيرة وأحجام المؤسسات التمويلية المختلفة سواء كانت بنوك أو شركات متخصصة في توفير التمويل لهذا النوع من المشروعات التي تخدم قطاعات كبيرة في المجتمع كما أنها تمتاز بعدد من المميزات التي تجعلها مهيئة للقيام بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا ما وجدت دعم، ووجدت حلول للمشاكل التي تواجهها وتعيقها عن أداء دورها. هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن ان تقوم به هذه المشروعات في تخفيف حدة الفقر ومن

1آلاء حسن أحمد دفع الله: 2006م، دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة "بالتطبيق على مصروف الادخار والتنمية والاجتماعية، بحث ماجستير في التنمية الاجتماعية غير منشورة، جامعة النيلين.

ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال معرفة الأسس والضوابط التي يتم على أساسها منح التمويل. كذلك معرفة المشاكل التي تحول دون تمويل المشروعات الصغيرة من قبل المؤسسات التمويلية من خلال دراسة عدد من المشروعات التي قام مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية موضوع الدراسة بتمويلها بعد أن آلت ملكيته للجميع وسجل باسم المجتمع تحت إشراف وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل وتوسعت أهدافه ليعطي أولوية للعمل مع الشرائح الضعيفة في المجتمع والقادرة على العمل ولكن ينقصها التمويل لكسب العيش مثل (المزارعين، صغار المنتجين، المهنيين، الخريجين، المرأة، الطلاب وارباب المعاشات) سواء كانوا أفراد أو في شكل جمعيات أو روابط وبشروط ميسرة تتناسب مع ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. افترضت الدراسة أن السياسة التمويلية لمصرف الادخار موجهة لدعم الشرائح الضعيفة في المجتمع وذلك بتوفير الدعم المالي والفني، وان التمويل المقدم قد ساهم في تطوير وتنمية المشروعات الممولة. اعتمدت الدراسة على المعلومات الأولية والثانوية حيث تم الاستعانة بعدد من الكتب والدوريات وأوراق العمل واستعراض عدد من الدراسات السابقة التي تناولت تجارب عدد من البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة، إضافة للاستبيان حيث تم توزيع 50 استمارة لجمع معلومات عن المستفيدين من التمويل المقدم وأنشطتهم كذلك الإجراءات المتبعة من قبل المصرف والمشاكل التي تواجه هذه المشروعات، توصلت الدراسة إلى انه على الرغم من التسهيلات التي يقدمها المصرف فيما يتعلق بمنح التمويل والسداد إلا أن ما تحقق من أهداف لازال دون المستوى المأمول.

ثالثاً: دراسات تناولت إسهامات المرأة في التنمية:

1- دراسة ليمياء ابراهيم عبد الرازق 2014م¹ مساهمة المرأة العاملة في الدخل الأسري دراسة استطلاعية بمحلية شرق النيل (وحدة الحاج يوسف) ولاية الخرطوم مقارنة بين القطاعين المنظم وغير المنظم):

تناولت الدراسة مدى مساهمة المرأة العاملة في القطاعين المنظم وغير المنظم في الدخل والإنفاق الأسري وخاصة المرأة التي تعاني من ويلات الفقر بولاية الخرطوم محلية شرق النيل. تلخصت مشكلة الدراسة في أن المرأة تساهم بقدر كبير في الإنفاق الأسري ولكن لم يكن ذلك محسوساً أو مقاساً بطريقة

1 ليمياء ابراهيم عبد الرازق: 2014م، مساهمة المرأة العاملة في الدخل الأسري دراسة استطلاعية بمحلية شرق النيل "وحدة الحاج يوسف" ولاية الخرطوم مقارنة بين القطاعين المنظم وغير المنظم، بحث دكتوراه غير منشور، جامعة النيلين.

علمية مما يجعل الكثيرون يستهينون بهذا الدور الذي تقوم به المرأة وخاصة تلك التي تتولى رعاية الأسرة بأكملها أو تساهم بقدر وافي من دخلها. برزت أهمية الدراسة في أن مساهمة المرأة من حيث الإنتاجية هي الوسيلة التي تقود إلى جعل الأسرة أكثر منعة وقوة بحيويتها وإن المجتمع يعترف بنجاحها وتفوقها في مجال العمل والإنتاج. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمسح الاستطلاعي الميداني واعتمدت في جمع البيانات على المصادر الأولية والثانوية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي من أهمها أن المرأة العاملة تساهم بقدر كبير في الدخل والإنفاق الأسري في كلا القطاعين المنظم وغير المنظم إلا أن مساهمة المرأة في القطاع غير المنظم اكبر. أثبتت الدراسة أن معظم النساء العاملات في القطاع غير المنظم يمثلن العائل الرئيسي في الأسرة، كما توصلت الدراسة إلى أن كل النساء العاملات ليس لهن فكر ادخاري ولربما عاد ذلك لقلة الدخل اللاتي يتحصلن عليها وإنها لا تتجاوز المصروفات الضرورية ولم يكن فيها فائض للدخار. أوصت الدراسة بضرورة إعطاء الأولوية في سوق العمل في كلا القطاعين للمرأة التي تعول أسر وتتحمل كافة أعبائها المعيشية، كما أوصت بضرورة تقييم مهن النساء العاملات في القطاع غير المنظم وحمايتهن قانونياً ومساعدتهن مادياً في مجالاتهن المختلفة، وأوصت كذلك بضرورة عمل دراسات لاحقة في ذات المجال لتطوير عمل المرأة والارتقاء به.

2- دراسة أيوب طه سيد طه 2006¹ "تجربة البنوك في تمويل الأنشطة النسوية في السودان":

أجريت هذه الدراسة على عدد من البنوك خلال الفترة من 1998-93، وذلك بهدف توضيح حجم وأنواع وطبيعة التمويل المتاح من قبل البنوك للأنشطة والمشاريع النسوية، وكذلك الوقوف على شروط منح التمويل المتبعة في البنوك ووضع هذه المشاريع والأنشطة النسوية في السياسة التمويلية الصادرة من البنك المركزي. اختيرت (7) بنوك عن طريقة العينة المجموعة واعتماداً على طبيعة كل بنك صنفتم هذه البنوك إلى زراعية، صناعية، تعاونية، عقارية، اجتماعية، تجارية، تنمية. وتم الاعتماد على جمع المعلومات من المصادر الأولية في منهجية الدراسة إضافةً إلى المصادر الثانوية، حيث تم توزيع استبيان لعدد (21) امرأة حظيت بالتمويل. أوضحت الدراسة أن الفترة الممنوحة لتمويل الأنشطة النسوية تراوحت من أربعة شهور إلى عام، وهذه الفترة ليست مناسبة لطبيعة المشاريع

1 أيوب طه سيد طه: 2006م، تجربة البنوك في تمويل الأنشطة النسوية في السودان بحث ماجستير غير منشور في التنمية الاجتماعية، جامعة النيلين.

النسوية، وفي اختبار العلاقة بين هوامش الأرباح ونوع الضمان، أيضا تلاحظ أن العلاقة قوية أي أن هوامش الأرباح تزيد كلما كان الضمان قوي، بمعنى أن المشاريع التي تحتاج لضمانات قوية كالعقارية بحكم أحجام تمويلها تفرض عليها البنوك هوامش أرباح أكبر، وهذا يحرم النساء من الدخول في التعامل مع البنوك لتمويل مشاريع إنتاجية. كما أشارت النتائج إلى أن الضمانات تختلف حسب نوع السلعة وهذا يفوت على النساء فرصة الاستفادة من تمويل سلع ومشاريع. يلاحظ أيضا بأنه كلما زادت فترة التمويل زادت هوامش الأرباح ويؤدي هذه إلى ارتفاع تكلفة التمويل. وختاماً فلقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات من بينها، ضرورة تخصيص نسبة من سقف البنوك لتمويل النشاط النسوي. وكذلك أن يضع البنك المركزي تعريفاً واضحاً للأنشطة والمشاريع النسوية ليسهل على البنوك التعامل مع هذه المشاريع.

3- دراسة رقية طه عبد الخالق مصطفى¹ 2005م (ضعف مساهمة المرأة السودانية في التنمية دراسة على القطاع الصناعي):

تناولت الدراسة مساهمة المرأة في العمل الصناعي وتدني هذه المساهمة في هذا القطاع المهم والذي يعد ركن أساسي من أركان التنمية ومحاولة للتعرف على الدور الاقتصادي للمرأة من خلال العمل في الصناعة الحديثة، وكذلك التعرف على العوامل التي تؤثر على مساهمتها وتعزيز دورها في التنمية. تحاول الدراسة تحديد العوامل التي تؤثر على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي عامة ودفع دورها في عملية التنمية، مثل التعليم والتأهيل والظروف الاقتصادية والاجتماعية، والقوانين والحقوق المهنية وأيضاً السياسات والبرامج المستهدفة للمرأة. ثم استعرضت المساهمة الفعلية للمرأة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وسوق العمل، كما تعرضت أيضاً للمعوقات التي تعيق تواجدهن في تلك الصناعات أو تحصر عملهن في مجالات وأقسام معينة كالأقسام التي تتميز بانخفاض الأجر أو تلك التي لا تحتاج إلى مهارات تقنية عالية، كالفرز والتعبئة والتجميع أو الإشراف الفني مما يشير إلى تقليل أهمية المرأة في العمل الصناعي وضعف إنتاجيتها في هذا القطاع.

1 رقية طه عبد الخالق مصطفى: 2005م، ضعف مساهمة المرأة السودانية في التنمية دراسة على القطاع الصناعي، بحث ماجستير غير منشور، جامعة النيلين.

رابعاً: دراسات تناولت تقويم التمويل الأصغر:

1-دراسة عبد الله محمد أحمد محمد الطويل (2014م)¹ "تقويم تجارب السودان في التمويل الأصغر 2000-2010م":

تناولت الدراسة تقويم تجارب السودان في التمويل الأصغر 2000/2010م- دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية. تمثلت مشكلة الدراسة أن هنالك معوقات متعلقة بمبالغ التمويل والسياسات والإجراءات الائتمانية كما أن هنالك معوقات متعلقة برغبة المؤسسات المالية بالدخول بصيغ التمويل المناسبة بالإضافة إلى معوقات الضمانات المالية المطلوبة لمنح القروض وأيضاً المعلومات الكافية عن المستفيدين من هذا التمويل. نبعت أهمية الدراسة من تناول موضوع التمويل الأصغر الذي أصبح ذو أهمية كبيرة للمجتمع وخاصة الفئات ذات الدخل المحدود مما يتطلب من متخذي القرارات إجراء مزيد من الدراسات حول هذا الموضوع حتى يتسنى لهم توفير قاعدة بيانات تساعد في إخراج نتائج وتوصيات ينطلق منها الباحثين في المجال العلمي باعتبار أن المعرفة التراكمية تبنى فوق بعضها البعض. هدفت الدراسة إلى وضع دراسات جدوى للتمويل الأصغر في السودان وإيجاد مقترحات وحلول لمشكلة التمويل الأصغر ومعرفة مدى اهتمام البنوك ومدى مواكبتها للعولمة في عمليات التمويل الأصغر وتجربة محفظة الأمان ما بين الزكاة والمصارف والبنوك ومعرفة مدى مواكبة القوانين والرسوم الضريبية ومساهمتها في دعم التمويل الأصغر. خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن تكلفة التمويل الأصغر عالية أكثر من التكلفة المحددة من البنك المركزي، وأيضاً ليس كل أو معظم عمليات التمويل الأصغر متعسرة السداد، إن التمويل الأصغر حقق الهدف المرجو منه وساعد بعض الأسر في التطور. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة تمويل المجموعات، الاهتمام بالترتيب المستمر للعاملين بالمؤسسات المالية والمستفيدين وإعفاء الرسوم المحلية لمشروعات التمويل الأصغر، وقبول الضمانات الغير تقليدية، وإنزال ثقافة التمويل الأصغر والعمل على إنشاء بنوك متنقلة، والاهتمام بالربح الاجتماعي.

1 عبد الله محمد أحمد محمد الطويل: 2014م، تقويم تجارب السودان في التمويل الأصغر، بحث دكتوراه غير منشور، جامعة الزعيم الأزهري.

2- دراسة عزت عثمان جعفر محمد علي (2012م)¹ "تقييم تنفيذ إستراتيجية التمويل الأصغر في السودان
" دراسة حالة تقييم دور وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان في تنفيذ الإستراتيجية خلال الفترة 2007-
2011م":

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تنفيذ إستراتيجية تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان
في الفترة 2007 - 2011م من خلال تقييم دور وحدة التمويل الأصغر بالبنك المركزي في خلق بيئة
مشجعة لتنمية قطاع التمويل الأصغر، ودورها في تعزيز دور وإسناد مؤسسات التمويل الأصغر، وكذلك
دورها في إنشاء الهيكل الأساسي المساند للتمويل الأصغر. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن وحدة
التمويل الأصغر ساهمت نسبياً في خلق بيئة مشجعة لتنمية قطاع التمويل الأصغر، من خلال تحديث
ومراجعة سياسات بنك السودان المركزي للتمويل الأصغر، وتطوير الأطر التنظيمية والرقابية في إطارها
النظري، كما ساهمت الوحدة في تعزيز دور وإسناد مؤسسات التمويل الأصغر من خلال إنشاء وتطوير
مؤسسات تمويل أصغر مستدامة مثل بنك الأسرة، وتطوير بعض مؤسسات التمويل الأصغر غير
المصرفية، كما ساهمت أيضاً في إنشاء الهيكل الأساسي المساند للتمويل الأصغر من خلال المساهمة في
بناء قدرات المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وخلق قاعدة بيانات للتمويل الأصغر، إنشاء مؤسسة
مظلية للتمويل الأصغر (الشركة السودانية للتمويل الأصغر). قدمت الدراسة بعض التوصيات من أهمها
العمل على نشر ثقافة الصيرفة المتنقلة في مجال التمويل الأصغر، وتغيير المفاهيم السائدة لدى البنوك
ومتخذي القرار لتحقيق الاعتراف بأن التمويل الأصغر ليس كعمل اجتماعي فقط بل كأداة مالية مستدامة
يمكن أيضاً أن تكون نشاطاً مربحاً، وضرورة ترسيخ مفهوم الضمانات غير التقليدية التي استحدثتها وحدة
التمويل الأصغر، ووضع معايير للأداء تكون متماشية مع أفضل الممارسات العالمية ومع ثقافة المجتمع
السوداني، والاهتمام بدراسات السوق الحقيقي للتمويل الأصغر والتحليل النوعي، وتحديد القيمة المضافة
للبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر المستفيدة من التدريب، وتقييم أثر التدريب على النمو الفعلي لحافظتها
التمويلية.

1 عزت عثمان جعفر محمد علي: 2012م، تقييم تنفيذ إستراتيجية التمويل الأصغر في السودان " دراسة حالة "تقييم دور
وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان في تنفيذ الإستراتيجية"، بحث ماجستير غير منشور، جامعة الزعيم الأزهري.

3- دراسة محمود عثمان عبد الله 2011م¹ " التمويل الأصغر و أثره على التنمية الاقتصادية في السودان دراسة تطبيقية على ولاية القضارف في الفترة من 2007 - 2009م".

تهدف الدراسة إلى التعرف على المؤسسات التي تقدم التمويل الأصغر والكيفية التي يتم بها تقديم الخدمة كذلك معرفة حجم التمويل الأصغر الذي تم تقديمه عن طريق المصارف داخل ولاية القضارف خلال فترة الدراسة، كما تهدف إلى الخروج بتوجيهات وإرشادات للشرائح المستهدفة للاستفادة من خدمة التمويل الأصغر. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن إيجازها في الآتي: التمويل الأصغر يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وتركيز التمويل الأصغر في المدينة بدلاً من الريف يقدم التمويل الأصغر للفقراء القادرين على الإنتاج. كما خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات وتشمل الآتي التركيز على تمويل قطاع المرأة والأسر المنتجة و زيادة مبلغ التمويل الأصغر، وإدخال التمويل الأصغر كمادة أساسية في المؤسسات الأكاديمية

4- دراسة عامر يحيى حميدة بلال (2011م)² "مشاكل التمويل الأصغر بالبنوك التجارية السودانية " دراسة حالة بنك امدرمان الوطني في الفترة من 2006-2011م":

تناولت الدراسة مشاكل التمويل الأصغر بالبنوك التجارية السودانية في الفترة من 2006-2011م. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم التزام المصارف التجارية بنسبة الـ 12% المخصصة من البنك المركزي للتمويل الأصغر وضعف أدائها في التمويل الأصغر، إضافة لقلة تجارب وخبرة الجهاز المصرفي في الوصول للفقراء عبر مشروعات متعددة تلبي تطلعاتهم وتحدث التنمية، حيث أشارت الدراسة إلى أن هنالك العديد من المعوقات والعقبات التي تعرض علمية التمويل الأصغر وتحد من انتشاره وتوسعه وتحقيق النجاح، ورغم وجود مؤسسات مصرفية متخصصة تتيح فرص التمويل الأصغر إلا أن

1 محمود عثمان عبد الله: 2011م، التمويل الأصغر وأثره على التنمية الاقتصادية في السودان دراسة تطبيقية على ولاية القضارف في الفترة من 2007 - 2009م، بحث ماجستير غير منشور ، جامعة امدرمان الإسلامية.

² عامر يحيى حميدة بلال: 2011م، مشاكل التمويل الأصغر بالبنوك التجارية السودانية " دراسة حالة بنك أمدرمان الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهري.

هناك عدم وعي استثماري لدى شريحة عريضة من الممولين. هدفت الدراسة للتعرف على العقبات التي تعترض التمويل الأصغر ومشروعاته التي يقوم بها الفقراء النشطين اقتصادياً وتحول دون تحقيق أهدافه، زيادة الثقة المالية والمصرفية لطالبي التمويل الأصغر ومعرفة العلاقة بين طالب التمويل والمصرف الممول ، و تشجيع البنوك على رفع مساهماتها في تنمية قطاع التمويل الأصغر. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن قطاع التمويل الأصغر يعتبر ذو أهمية بالغة في تحقيق عملية التنمية بمختلف مجالاتها في المجتمع وذلك للأهمية البارزة التي يمثلها ذلك القطاع كأساس لعملية التنمية الشاملة، وعدم تحمس معظم البنوك للتمويل الأصغر لصغر حجم المعاملات مقارنة بكلفة التمويل وقلة الربحية وبالتالي تحيزها للمشروعات الكبيرة. من أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة، إنشاء وحدات متخصصة للتمويل الأصغر في جميع البنوك التجارية، الترويج للتمويل الأصغر وإيجاد الأسواق لمنتجات مشروع التمويل الأصغر.

5- دراسة محاسن عثمان محمد حاج (2009 م)¹ وسائل التمويل الأصغر في السودان للفترة 1996-2008م :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة توفير التمويل الأصغر مقارنة بتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى، كذلك إلى بيان أهمية ملائمة الضمانات المصرفية مع ظروف واحتياجات الفئات المستهدفة. وقد توصلت الدراسة إلى أنه قد صاحب تجربة المؤسسات التمويلية ضعفاً في الأداء لقلة خبرتها في مجال التمويل الأصغر مما أدى إلى خلل في وصول خدمات التمويل الأصغر للفئات المستهدفة، وكذلك ضعف السداد وعدم توفر الضمانات اثر سلباً على قيام مؤسسات التمويل بتقديم خدمات التمويل الأصغر. أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة، ضرورة خفض تكلفة تقديم القروض الصغيرة بالعمل من خلال

1محاسن عثمان محمد حاج: 2009م، وسائل التمويل الأصغر في السودان للفترة 1996-2008م ، بحث ماجستير غير منشور، جامعة امدرمان الإسلامية.

المجموعات، والحاجة إلى تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر لتتوسع في التمويل والقروض، وضرورة ارتباط برنامج التمويل الأصغر ببرامج تدريبية لتطوير أداء المقترضين وتقليل مخاطر الفشل.

6- دراسة سوسن الصادق عبد العزيز (2008م)¹ "تقويم دور البنك الزراعي السوداني في التمويل الأصغر دراسة حالة محليتي الخرطوم والخرطوم بحري":

تهدف الدراسة بشكل عام إلى دراسة وتقويم دور البنك الزراعي السوداني في مجال التمويل الأصغر. أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن معظم المستفيدين من التمويل الأصغر من فئة الرجال، وهذا يدل على أن البنك ركز على الرجال أكثر من النساء كما ركز على مختلف الفئات العمرية من أفراد المجتمع، حيث تراوحت أعمار المستفيدين ما بين 20 وأكثر من 59 عاماً، كما استهدف البنك فئة الثانويين بصورة أكبر تليها فئة الأساس ثم الأميين والجامعيين وفوق الجامعيين مما يدل على أن البنك لم يستهدف الفئات الأمية فقط إنما اتجه إلى نحو الفئات المتعلمة والتي لديها مصدر دخل محدد. أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة انتهاج سياسة واضحة ضمن خطط الدولة لتشجيع التمويل الأصغر مثل خفض الضرائب والرسوم للإعمال الصغيرة والتركيز على تمويل المشروعات ذات الجدوى، أوصت الدراسة بضرورة الأخذ بمسألة النوع في الاختيار وتضمينها في السياسات الكلية والقطاعية.

1-2-2 الدراسات السابقة على المستوى العربي:

1- دراسة فوزي محمد العلوان (2014م)² "اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأردن 2000-2010م".

تناولت الدراسة اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأردن، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن الاقتصاد الأردني يعاني من وجود ظاهرتي الفقر والبطالة

¹ سوسن الصادق عبد العزيز: 2008م، تقويم دور البنك الزراعي السوداني في التمويل الأصغر دراسة حالة محليتي الخرطوم والخرطوم بحري، بحث ماجستير غير منشور، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية.

² فوزي محمد العلوان: 2014م، اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأردن 2000-2010م، بحث دكتوراه غير منشور، جامعة الزعيم الأزهري.

ولعل ذلك يعود إلى عدم قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن في معالجة هذه الظواهر، الأمر الذي يعكس واقعاً سلبياً على التنمية في الأردن وبالتالي لابد من دراسة المشكلة التي تعيق هذه المشروعات من المساهمة الايجابية في التنمية. هدفت الدراسة إلى قياس اثر هذه المشاريع في عملية التنمية في الأردن وتحديد مستوى تأثر التنمية بها بالإضافة إلى الكشف عن العلاقة في استجابة أفراد عينة الدراسة لأثرها وتحديد المتغيرات الشخصية التي أثرت على كفاءة أدائها، بالإضافة إلى توضيح اثر القيمة المضافة للمشروعات على الاقتصاد الأردني. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتحليل الإحصائي. خلصت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباطية قوية ومؤثرة بين مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، كما أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية تعزى لمتغير الحالة الزوجية لصالح الأعزب، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعزى لصالح الجنس والمستوى العلمي والعمر وعدد العمال، توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها، ضرورة تبني ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال خلق البيئة الايجابية المشجعة لإقامتها، تقديم حوافز تشجيعية لإنجاحها وعلى رأسها الإعفاءات الضريبية، وضرورة توفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

2- دراسة كنجو عبود كنجو(2007) "إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة ، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب"¹:

تعنى هذه الدراسة بالمشروعات الصغيرة وخصائصها والمعايير المتبعة في تمييزها عن غيرها من المشروعات الأخرى، وتبرز أهمية هذه المشروعات في تنمية المجتمعات ودورها في الحياة الاقتصادية في سوريا. وهي تهدف إلى تسليط الضوء على أهم المشكلات التي تعاني منها هذه المشروعات وتعيق تطورها ونموها في محاولة للتوصل إلى بعض الحلول والاقتراحات المناسبة لها. ولقد أجريت الدراسة على عينة من المشروعات الصغيرة في مدينة حلب، وبينت أن هذه المشروعات تعاني من العديد من المشكلات من بينها نقص التمويل، وضعف الخبرة والإدارة، إضافة إلى عدم

1 كنجو عبود كنجو، إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب، جامعة حلب: كلية الاقتصاد المؤتمر العلمي الخامس.

وجود نظم معلومات إدارية وعدم اهتمام الحكومة بمثل هذه المشروعات. ولقد خلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بهذه المشروعات من خلال الاهتمام بالعمالة والاهتمام بالمعلومات والبحوث، إضافة إلى عدم الاعتماد على مصادر التمويل غير الرسمية، وضرورة إيجاد صيغ تمويلية مصرفية جديدة للتعامل مع المشروعات الصغيرة على أسس غير تقليدية.

3- دراسة زواق الحواس "المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمواجهة البطالة - بالاستناد إلى التجربة الجزائرية"¹:

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لاستعراض التجربة الجزائرية في مواجهة البطالة اعتمادا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال أهم الأجهزة الحكومية التي أنشأتها بغية دعم ومرافقة هذه المشاريع والتي تأتي في مقدمتها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، وصندوق التأمين على البطالة، ووكالة تطوير الاستثمار، مع التطرق إلى حزمة الامتيازات التي يوفرها كل جهاز للمشاريع المعتمدة من طرفه، ووصولاً إلى نتائج هذه التجربة في امتصاص البطالة، وفي تطوير قطاع المشاريع الصغير والمتوسطة.

ركزت هذه الدراسة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمواجهة البطالة دون الإشارة إلى التمويل الأصغر كأداة لتنفيذ هذه المشاريع وتمويل مشاريع المرأة بصفة خاصة والحد من الفقر.

3-1 : التعقيب على الدراسات السابقة

مما سبق نلاحظ ان الدراسات السابقة تناولت مؤشرات مختلفة منها المعوقات المتعلقة بمبالغ التمويل والسياسات والإجراءات الائتمانية وكذلك التمويل ودوره في تخفيف حدة الفقر، وأخرى تحدثت عن المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية وأخرى تحدثت عن مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية.

1 زواق الحواس، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمواجهة البطالة - بالاستناد إلى التجربة الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشور، جامعة المسيلة.

لقد أتت هذه الدراسة لتكون حلقة الوصل بين هذه الدراسات لتتناول دور التمويل الأصغر في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة. " وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة "

الفصل الثاني

الإطار النظري للتمويل الأصغر

المبحث الأول: ماهية ومبادئ التمويل الأصغر

المبحث الثاني: التجارب العالمية في التمويل الأصغر

المبحث الثالث: معوقات ومخاطر وتحديات التمويل الأصغر

المبحث الأول

1-2 : ماهية ومبادئ التمويل الأصغر:

1-1-2: تعريف التمويل:

يعرف التمويل بأنه البحث عن مصادر واستخدامات رأس المال باعتباره أحد العوامل الرئيسية في الإنتاج كذلك يبحث في كيفية تحقيق الكفاءة الاقتصادية من استخدام الموارد الرأسمالية ووسائل التنسيق وأنواع القروض¹.

كذلك يعرف التمويل بأنه كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول علي النقدية واستثمارها في العمليات المختلفة والتي تساعد علي زيادة قيمة النقدية والمتوقع تحقيقها منه والمخاطرة بها واتجاهات السوق².

وتأتي أهمية التمويل من كونه أهم عامل من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتوقف عملية التنمية علي مدى قدرة الاقتصاد علي توفير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار التي تستهدف تنمية الخطط التنموية وذلك من خلال سياسة التمويل واستخدام أدواتها، بمعنى تعبئة الموارد والمدخرات لاستخدامها للاستخدام الأمثل ويتم عن طريق الوسطاء الماليين.

وبناء علي ذلك تبدأ باختيار مصادر التمويل بعد أن تكون قد انتهت من تحديد كمية ونوعية احتياجاتها المالية، إلي جانب ذلك يتوجب علي المشروعات الصغيرة أن تقيم أثر استخدام مصادر التمويل المختلفة وطبيعة كل مصدر وإيجابياته وسلبياته وما يلزم من إجراءات للحصول عليه³.

1 أبو القاسم محمد أبو النور، نشأة وتطور مفهوم التمويل: 2003، مجلة المصرفي، العدد الثلاثون، مطبعة بنك السودان، ص 13.

2 محمد كمال الحمزاوي: 2000م، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 41.

3 حسن علي خريش وعبد المعطي راشد: 1999م ، الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر، عمان، ص 119.

ويوجد نوعان من المصادر التي تتاح أمام المؤسسات التجارية للحصول علي الأموال اللازمة لتلبية احتياجاتها سواء لفترات قصيرة أو طويلة الأجل، وتتمثل هذه المصادر في المصادر الداخلية والخارجية ومنها يمكن تقسيم المصادر إلي ثلاث¹:

أولاً: من حيث المصدر:

- أ. مصادر داخلية وهي الأرباح وبيع الأصول والاستهلاك.
- ب. مصادر خارجية تشمل الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية.

ثانياً: من حيث الملكية:

- أ. قيام مالكي المؤسسة بزيادة رأس المال والاحتفاظ بكل الأرباح أو أجزاء منها.
- ب. المقرضين كالبنوك ومصدري الآلات والمعدات ومؤجريها.

ثالثاً: من حيث الزمن:

ينقسم إلي مصادر طويلة الأجل ومصادر متوسطة الأجل ومصادر قصيرة الأجل.

يتضح مما سبق أن الدور الذي يلعبه التمويل دور مهم وفعال، فالتمويل يستخدم في المجتمع بعده طرق وأساليب وبالتالي فهو يؤثر علي المجتمع بمقداره وحجمه ومتى وأين نستخدمه ومن ثم دراسة الأثر الذي أحدثه التمويل ومستوي النشاط الإنتاجي سواء كان سلباً أو إيجاباً، ففي الحالة الأولى يتم علاجها وتصحيحها لكي تساعد مستقبلاً في دفع النمو، وفي الحالة الثانية تصبح نهجاً تسلكه الجهات المعنية بأمر التمويل للمزيد من دفع الأدوار الاقتصادية ورفاهية الإنسان.

1 عثمان إبراهيم السيد: 1998م، الاقتصاد السوداني، مطبعة جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، الطبعة الثانية، ص 395.

2-1-2: مفهوم وتعريف التمويل الأصغر:

في مطلع الثمانينات من القرن الماضي ظهر التمويل الأصغر كآلية فعالة لتخفيف حدة الفقر الذي يعتبر السبب الرئيسي في تأخر الكثير من بلدان العالم، والعالم الثالث بصورة خاصة، وكان ذلك من خلال إتباع منهج المشاركة عبر بناء مؤسسات قاعدية مستدامة تعمل علي توفير خدمات التمويل للفقراء والشرائح الضعيفة والغير قادرة علي الإنتاج، والتي لا تتوفر لديها القدرة التمويلية، وكذلك نقص الوعي المالي لتلك الشرائح التي تعاني حدة الفقر منذ ذلك الوقت، (بداية الثمانينات)، حيث انطلاقة التمويل الأصغر ظل هنالك سؤال ما هو المفهوم الشامل للتمويل الأصغر؟ وما هو ضمان وصول التمويل الأصغر للشرائح الصغيرة الغير قادرة علي الإنتاج¹.

أولاً: مفهوم التمويل الأصغر:

يعني مفهوم التمويل الأصغر في معظم دول العالم علي " أنه تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية في المجالات الائتمانية والادخار والإيداع والتأمين والتحويلات بل والتدريب وبناء القدرات لذوي الدخل المنخفضة أي الفقراء النشطين اقتصادياً"². وقد حددت إستراتيجية البنك المركزي تعريف عميل التمويل الأصغر بأنه الفقير النشط اقتصادياً الذي له دخل شهري يقل عن ضعف الحد الأدنى للأجور أو يمتلك

1 هبة نجيب عبد الله: 2002م، دور المصارف التنموية في تخفيف حدة الفقرة في السودان "تجربة مصرف الادخار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية رسالة ماجستير غير منشورة"، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، ص 5.

2 الزين عمر الحادو: 2010م، محاضرة عن التمويل الأصغر وتحديات التطبيق، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، الخرطوم.

أصول منتجة قيمتها أقل من عشرة ألف جنيه ولا يستفيد من التمويل بالمؤسسات الرسمية وحدد له السقف التمويلي بعشرة ألف جنيه في ذلك الوقت ¹.

مفهوم التمويل الأصغر التقليدي:

حزمة من خدمات مالية تم تطويرها بدقة كي تستجيب لحاجات الفقير القادر ، خاصة الذي تعتبره البنوك غير مؤهل لخدماتها وذلك عبر إنشاء مؤسسات تمويل اصغر شمولية تعتمد نظم ومنتجات مالية تيسر للفقير:

1- تكوين أصول ثابتة لتنمية سبل العيش عبر قروض صغري (Micro credit) لتمويل مشروعات صغري وأنشطة مدرة للدخل.

2- سد الاحتياجات الأساسية من تغذية والسكن والتعليم والصحة عبر الولوج إلي قروض استهلاكية (Consumption).

3- حفظ ضد مخاطر مستقبلية التي تواجه ممتلكات الفقير عبر التأمين (Micro insurance) الادخار، تقاعد (Micro pensions).²

ثانياً: المفهوم الوطني للتمويل الأصغر في السودان:

لتبني المجتمع المحلي إطار عام لتطوير صناعة التمويل الأصغر بالسودان، لابد له من فهم مشترك وبالتالي يصبح من الأهمية بمكان تحديد مفهوم موحد للتمويل الأصغر، ليصبح مفهوماً وطنياً تتبناه كل

1 إقبال جعفر حسن: 2008، ، ورقة التمويل الأصغر في السودان التحديات والرؤى المستقبلية، ورشة التمويل الأصغر، قاعة الشهيد الزبير، ديسمبر ص2.

2 صالح جبريل حامد أحمد: 2010م، التمويل الأصغر في السودان (المفهوم، نماذج والتطبيقات) الجزء الأول، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ص 43.

فئات المجتمع وتعمل علي أساسه وهو كالأتي: إدماج الفقراء في النظام المالي الرسمي من خلال تمكينهم من الخدمات المالية والمصرفية بالقدر الذي يساعدهم في الإنتاج لتحسين مستوياتهم المعيشية وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية، وذلك تداول للثروة ورؤوس الأموال وإعادة تداولها في الاقتصاد الوطني¹.

يعرف أيضا بأنة عملية تقديم خدمات مالية مثل خدمات الودائع والقروض والتأمين على الفقراء واصحاب الدخل المتدنية واصحاب المشروعات الصغيرة.

ثالثاً: التعريف الوطني للتمويل الأصغر في السودان:

التمويل الأصغر هو حركة مجتمعية تنموية مناهضة للفقير يقودها المجتمع وتبناها مؤسسات متخصصة تساندها الدولة تقوم علي مناهج الصيرفة الاجتماعية في تقديم خدمة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية المنتظمة والمستمرة للمبادرين والممارسين من الفقراء بهدف إدخالهم دائرة الإنتاج لتحقيق التغيير الاقتصادي وتحسين مستوياتهم المعيشية².

ومن تعريفات التمويل الأصغر أيضاً، التمويل الأصغر " يعني تزويد العائلات الفقيرة جداً بقروض صغيرة جداً (ميكروبية) لمساعدتهم علي الانخراط بنشاطات منتجة أو تنمية مشاريعهم متناهية الصغر" مع مرور الوقت أصبح التمويل الأصغر يشمل مدي واسع من الخدمات (إقراض، ادخار، تأمين). التمويل الصغير مفهوم يطلق على مترادفات كثيرة مثل التمويل متناهي الصغر، التمويل الأصغر، التمويل الصغير، القروض الصغيرة.

1وزارة الرعاية والشئون الاجتماعية، ورقة "جانب الطلب رؤيا اجتماعية"، ورشة التمويل الأصغر، قاعة الشهيد الزبير الدولية للمؤتمرات، ديسمبر 2008، ص2.

2 أميرة الفاضل: 2014م، التحديات وأفاق المستقبل للتمويل الأصغر، ورقة عمل لمهرجان التشغيل الثالث، قاعة الصداقة، ص64.

تعريف التمويل الصغير في معناه البسيط هو التسليف و الادخار و تقديم الخدمات المالية الأخرى مثل التحويلات التامين، قروض الاستهلاك، قروض الزواج ، المساعدات الفنية، بطاقات الائتمان، خدمات الدفع.

يهتم التمويل الصغير بفرض رسوم أو إرباح في القروض حتى يتمكن من تغطية نفقاته حيث يتميز التمويل الصغير بتكلفة إدارية عالية تماثل تكلفة إدارة اكبر عدد من القروض الكبيرة. تاريخياً ترجع بدايات التمويل الصغير التقليدي إلى ممارسات فطرية تقوم على مبدأ التكافل و التضامن والثقة التي يتميز بها المجتمع السوداني و يصعب تحديد فتره زمنيه لبدايته لكنه موجود منذ بداية التجمعات الإنسانية. يمكن حصر البدايات في الصندوق التقليدي الختة، الجمعية، الشيل، النفي، الدين، السلم وهكذا لم يكن هنالك هيكل لجسم رسمي يعمل لتنظيم عملية الدين أو الإقراض للأهل أو الأقارب أو الجيران¹.

رابعاً: تعريف بنك السودان المركزي للتمويل الأصغر:

عرف بنك السودان المركزي التمويل الأصغر ومكوناته، بيد أن تلك التعريفات تعددت مفرداتها إلا أنها اجتمعت علي أن التمويل الأصغر يمثل " كل تسهيل مالي ممنوح للفقير النشاط اقتصادياً والقادر على الكسب والإنتاج، أو لمجموعة من الفقراء النشطين اقتصادياً القادرين على الكسب والإنتاج ، بحيث لا يتجاوز ذلك التسهيل مبلغ عشرون ألف جنيهاً سودانياً للمشروع"². أيضاً هو "ذلك التمويل الذي يقدم إلي الشرائح الفقيرة الناشطة اقتصادياً القادرة علي الإنتاج ولا يتعدي مداه عامين، كما إن الحد الأقصى للتمويل عشرين ألف جنيهاً سودانياً" في تلك الفترة.

1 صلاح حسن العوض: 2008م، ورقة بعنوان: إدارة التمويل الأصغر بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، الدورة التدريبية الأولى، بنك الأسرة مايو/يونيو.

2 إسماعيل محمد احمد واخرون: 2014م ، التمويل الأصغر والاقتصاد السوداني ،مركز التنوير المعرفي، الخرطوم.

خامساً: تعريف صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF) للتمويل الأصغر:

هو تقديم خدمات مالية مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء ولذوي الدخل

المنخفض حيث تتسم هذه الخدمات بالآتي:

التركيز علي الفقراء أصحاب المشروعات الصغيرة، أي تقديم الخدمات للعملاء (الزبائن) ذوي

الدخول المنخفضة رجالاً و نساء الذين يفتقرون إلي الوصول إلي المؤسسات المالية الأخرى.

الإقراض الملائم للعملاء (الزبائن)، أي إتاحة طريقة بسيطة ومناسبة للحصول علي قروض صغيرة

الأجل ومتكررة الاستخدام، باستخدام بدائل للضمانات (ضمان المجموعات - المدخرات اللازمة) للحض

علي السداد، إجراء تقييم بسيط للتدفق النقدي وللمشاريع فيما يتعلق بالقروض الأكبر والأطول أجلاً، وتقديم

خدمات ادخار طوعي مأمونة، تسير الودائع الصغيرة، عمليات تحصيل مريحة، سهولة الوصول علي

الأموال على نحو مستقل أو مع مؤسسة أخرى¹.

سادساً: تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) للتمويل الأصغر:

جاء تعريف منظمة العمل الدولية للتمويل الأصغر ضمن إصدارها علي النحو التالي:

التمويل الأصغر: هو توفير الخدمات المالية بصورة مستدامة لصغار المبادرين أو الأشخاص ذوي

الدخول المنخفضة من الذين ليس لديهم إمكانية الحصول علي خدمات مالية تجارية، وهو تيسير التمويل

الأصغر كخدمات مصرفية للفقراء.

لعلنا نلاحظ أن التعريفات والمفاهيم السابقة للتمويل الأصغر اعتمد معظمها علي معيار موحد لتحديد

الفئة المستهدفة من الفقراء، حيث اعتمدت تعدد وتنوع الخدمات المالية مرتكزاً أساسياً للتمويل الأصغر

يستهدف غالباً الفقراء من دخل منخفض عن مستوي احتياجاتهم (المتجددة نسبياً)، وذلك دون ما إغفال

¹ الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF)، 2016/9/6، 10:09 AM

لفئات أخرى قد تكون مهددة بالفقر، شريطة أن تقوم بها مؤسسات رسمية متخصصة وعلي أساس استثماري، ويراعي البعد الاجتماعي وليس بالضرورة إن تكون بنوكاً¹.

وأيضا التمويل الأصغر هو تقديم الخدمات المالية الملائمة ومعقولة التكلفة بالنسبة للأسر الفقيرة، ويشير وصف "الأصغر" إلى حجم المعاملات المالية، ولا يعني أن مؤسسات التمويل الأصغر نفسها مؤسسات صغيرة. ففي بنجلاديش على سبيل المثال، يصل عدد عملاء بنك جرامين نحو أربعة ملايين عميل. ويعنى التمويل الأصغر بالأساس بالائتمان والمدخرات، على الرغم من أن الفترات الأخيرة، انضمت خدمات أخرى مثل التأمين، والإيجار، ونقل المدفوعات، والتحويلات إلى مجموعة الخدمات. وفي الفترات الأولى، ركز التمويل الأصغر على تقديم رأس مال عامل للأفراد الذين يدرون الدخل على أنفسهم من خلال نشاطات أعمال متناهية الصغر، وفي حين لا يزال هذا التركيز المهم قائماً، وسع القطاع أهدافه لتقديم الخدمات المالية إلى الأسر الفقيرة بحيث تتمكن من إدارة مواردها المالية بمزيد من الفعالية. ويتطلب تقديم التمويل الأصغر إلى العملاء الفقراء أساليب عمل مبتكرة لإدارة المخاطر وتكاليف المعاملات. وعادة لا تمتلك الأسر الفقيرة أصولاً مادية لتقديمها كضمانات للقروض، ومن ثم فقد قامت مؤسسات التمويل الأصغر بتطوير بدائل لذلك. وتعد أكثر أشكال الضمانات البديلة شيوعاً تشكيل مجموعات من المقترضين وتأسيس إجراءات مسئولية مشتركة، حيث يضمن أعضاء مجموعات المقترضين بفعالية قروض بعضهم البعض ضد مخاطر فقد إمكانياتهم للحصول على قروض. ولتقليل تكاليف المعاملات، تتعامل مؤسسات التمويل الأصغر بالأساس مع مجموعات القروض تلك بدلاً من التعامل مع العملاء الفرادى ويقومون بتكليف المجموعات ببعض المهام الإدارية. ومنذ أوائل التسعينيات، تمثل التركيز الأكبر في قطاع التمويل الأصغر على المؤسسة، بما في ذلك بناء القدرات الإدارية لمقدمي

¹وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

خدمات التمويل الأصغر. ولهذا التأكيد عددًا من الدوافع، أولاً: إذا قبلت أي من مؤسسات التمويل الأصغر ودائع من العملاء، سيطلب منها الوفاء بمتطلبات احترازية تحدد من خلال القوانين المحلية الخاصة بالبنوك، ويتطلب ذلك معايير عالية للحوكمة والإدارة، ثانياً: هناك حاجة إلى النضوج المؤسسي لتمكين وإدارة نمو قاعدة العملاء، بما يتيح لمؤسسات التمويل الأصغر الاستفادة من مزايا كبرى وتحقيق درجة أكبر من الاستدامة المالية. ثالثاً، يعد النضج المؤسسي ضرورياً لجذب استثمارات رأس المال من مصادر خارجية.

وتتمثل المهمة الأساسية لمؤسسات التمويل الأصغر في تقديم الخدمات المالية للأسر الفقيرة على نحو مستدام . وفي حين تتسم غالبية مؤسسات التمويل الأصغر بالتركيز على التوجه التنموي الموجه للفقراء، فمن الأفضل اعتبارها بنوكاً بدلاً من منظمات تنموية. بل إن بعض مؤسسات تقديم خدمات التمويل الأصغر هي بنوك تجارية مرخصة¹.

في نظر الغالبية، التمويل الأصغر هو تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى. ولكن يلاحظ إن دائرة التمويل الأصغر قد اتسعت على مرور الزمن لتشمل مزيداً من الخدمات الإقراض والادخار والتأمين. وذلك نظراً لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية القائمة. وقد كانت بدايات تجربة القروض الصغرى في بنجلاديش والبرازيل وعدد آخر من البلدان منذ نحو ثلاثين عاماً ولكنة بلغ أوجه في ثمانينات القرن الماضي ، فلقد تجنب الوقوع في أخطاء النظام السابق للإقراض التنموي وذلك بالإصرار على السداد، وفرض نسبة فائدة لتغطية تكاليف القرض والتركيز على العملاء/الزبائن الذين كانوا يعتمدون فيما مضى على القطاع غير

¹ استيوارت ماثيسون: 2007 م، المعاملات البنكية الإلكترونية للفقراء، الفرص والتداعيات أمام مقدمي خدمات التمويل الأصغر، مؤسسة التعاون الإنمائي.

الرسمي فقط للحصول على القروض اللازمة ، وهكذا انتقل محور اهتمام التمويل الأصغر من مجرد صرف القروض إلى بناء مؤسسات محلية قادرة على البقاء والاستمرار لخدمة الفقراء، وبذلك أصبحت القروض الصغرى بمثابة مبادرة قطاع خاص غير هادفة للربح وبعيدة عن أي خط سياسي صريح، وعلى هذا النحو فاق أداء القروض الصغرى أداء سائر أشكال الإقراض التنموي . وقد انصب تركيز التمويل الأصغر على تقديم منتج إقراض موحد المعايير، ولكن الفقراء- مثلهم مثل سائر البشر - بحاجة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تمكنهم من بناء الأصول/الموجودات وتأمين الاستهلاك وحماية أنفسهم من المخاطر، ومن ثم فهناك ضرورة للتوسع في مفهوم التمويل الأصغر، والتحدي الذي يواجه هذه الصناعة حالياً هو إيجاد طرق فعالة يُعتمد عليها في سبيل إثراء التمويل الأصغر بمزيد من الخدمات المتنوعة¹.

والتمويل الأصغر هو الاسم الحالي والأكثر شمولاً لحركة بدأت بأن أطلقت على نفسها حركة القروض متناهية الصغر، وعلى الرغم من أن الائتمان لازال يمثل نصيب الأسد من الخدمات المالية المتوفرة تحت مسمى التمويل الأصغر، إلا أن الاسم الجديد معني بالتركيز على أن المجال الآن يدعم الادخار والتأمين والتحويلات ، قد تكون مؤسسة التمويل الأصغر بنكا أو منظمة غير حكومية أو مؤسسة مالية غير بنكية مثل شركة تمويل أو تعاونية مثل الاتحاد الائتماني ، وبسبب التعريف الموسع للتمويل الأصغر والمجموعة الكبيرة من المؤسسات، فإنه من الصعب التحديد الدقيق لمدى هذه الصناعة.

مفهوم التمويل الأصغر في السودان يعنى به المشروع الصغير أو العمل الذي يحتاج تشغيله إلى تمويل صغير وان إدارته عادة تقوم على مالك وحيد أو منظم عمل صغير يعمل لوحده أو يستخدم عدد قليل من الناس وبصورة رئيسية أعضاء الأسرة المقربين بأجر إضافي لا يحتاج إلى تسجيل رسمي ل مباشر

العمل، ومنظم العمل الصغير غير رسمي في عمله وبدون ترخيص أو سجلات رسمية للأنشطة أو الإيرادات ، إما الإطار الاقتصادي لنشاطات المشروعات الصغيرة فهي تتضمن الإنتاج البدائي والحرفي¹. يمثل التمويل للمشروعات الصغيرة حجر الزاوية حيث يمثل أصعب الحلقات و أضعفها لان الحصول على التمويل هو دائما الحلقة المفقودة عند التفكير في المشروعات الصغيرة.

عند الشروع في تنفيذ قرار دخول مجال العمل الحر أول سؤال يتبادر إلى ذهن المستثمر الجديد هو أين أجد التمويل اللازم ؟ ما هو التمويل المطلوب؟ ما حجمه و من أين أتحصل عليه؟ و كيف أديره إذا حصلت عليه؟ وتطبق نفس الأسئلة على مقدم الخدمة (مؤسسة التمويل الأصغر).

تواجه المؤسسات البنكية وغير البنكية اليوم تحديات المنافسة والتي نتجت عن مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية، الاتجاه الكامل نحو تكنولوجيا المعلومات، والتي ألزمت المؤسسات المحلية بضرورة مواكبة التطورات، وإعداد نفسها على جميع الأصعدة وذلك بالعمل دائماً على تدريب الكوادر البشرية، ونظم الإدارة الحديثة وتطوير الأنظمة المحاسبية، وبصفة خاصة البنية التكنولوجية والبحث عن الوسائل الممكنة لتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية.

يرى الباحث إن مصطلح التمويل الأصغر يستخدم في الإشارة إلى تقديم الخدمات المالية(خدمات الائتمان وخدمات الادخار والتأمين والتوفير والقروض) إلى الفئات الفقيرة وذات الدخل المحدود والنشطة اقتصادياً لتمويل المشروعات الصغيرة التي تساهم في زيادة الدخل ومن ثم تساعد في التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي، مما يساعد على النهوض بالمجتمع اقتصادياً من خلال تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات.

1 بنك السودان المركزي ،لائحة شروط الترخيص لمصارف التمويل الأصغر. 2007م

سابعاً: أهمية التمويل الأصغر:

تكمن أهمية التمويل في الآتي¹:

1- كونه آلية فعالة لمكافحة الفقر بالإضافة إلى كونه أداة تساعد على مكافحة البطالة وذلك بتمكين الفقراء والعاطلين عن العمل وأصحاب المهن والخريجين من امتلاك أدوات الإنتاج ومشروعات تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي، مما يساعد على النهوض بتلك المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

2- يؤدي إلى دخول إعداد كبيرة في النظام المالي للدولة بحيث يصبح النظام المالي للدولة شبة شامل (الأنظمة المالية الشاملة).

3- باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم، وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة وعائلها أو التعرض للنهب أو السرقة ، وبذلك يمكن اعتبار التمويل الأصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي.

4- ان الدخل الذي يدره احد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته بل يساعد أيضا

¹ أشرف احمد يوسف: 2014، إيناس احمد يوسف، بنوك الفقراء والتمويل الأصغر، المكتبة العلمية والإسلامية،

امدرمان، السودان، ص 72.

على توزيع مصادر دخل الأسرة بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم.

5- يتولد لدى المرأة المتعاملة مع مؤسسة التمويل الأصغر ثقة بالنفس وقدرة على التعامل مع المجتمع وذلك يحقق لها الاستقلال المالي.

2-1-3 : مبادئ التمويل الأصغر:

أولاً: المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر:

يأتي الالتزام بتطبيق الممارسات السليمة في قطاع التمويل الأصغر من اعلي مستويات البلدان والهيئات المانحة ، ففي يونيو 2004م صادقت مجموعة الثمانية على المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر في اجتماع رؤساء هذه الدول في سي ايلاند بولاية جورجيا الأمريكية، وقد تم تحويل المبادئ الأساسية التي أعدتها واعتمدتها الجهات المانحة العامة والخاصة الثمانية والعشرون الأعضاء بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP إلى إرشادات عملية ملموسة موجهة إلى أجهزة موظفي الجهات المانحة والجهات الاستثمارية في هذه المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة¹.

1- يحتاج الفقراء إلي مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس القروض فقط، فهم مثل غيرهم يحتاجون إلي الخدمات المالية الملائمة والمرنة ذات التكلفة المعقولة كذلك يحتاجون إلي خدمات التوفير والتأمين وتحويل الأموال وليس فقط إلي القروض وذلك وفقاً للظروف.

2- يعتبر التمويل الأصغر أداة قوية لمكافحة الفقر فعندما يصل الفقراء إلي الخدمات المالية فإنه يصبح بمقدورهم اكتساب المزيد وبناء أصولهم وحماية أنفسهم ضد الصدمات الخارجية، فباستخدام التمويل

¹ صالح جبريل حامد، مرجع سبق ذكره، ص51.

الأصغر ينتقل الفقراء من البقاء اليومي إلي التخطيط المستقبلي حيث يستمرون في التغذية والسكن والصحة والتعليم الأفضل.

3- التمويل الأصغر يعني بناء أنماط تخدم الفقراء ويشكل الفقراء في معظم الدول النامية أغلبية السكان غير أنهم الأقل حظاً في الحصول علي خدمات البنوك، يعتبر التمويل الأصغر في كثير من الأحيان علي انه قطاع هامشي فهو نشاط تطوير يهتم به المتبرعون الحكومات أو المستثمرون الاجتماعيون ولا ينظر له علي انه جزء من النظام المالي الرئيسي للدولة غير أن وصول التمويل الأصغر إلي العدد الأكبر من الفقراء يكون ممكناً فقط في حالة إشراكه ضمن القطاع المالي.

4- يغطي التمويل الأصغر تكاليفه ويجب أن يقوم بذلك حتى يتمكن من الوصول إلي أعداد كبيره من الفقراء غير قادرين علي الحصول علي خدمات، فالمؤسسات القوية تحتاج إلي فرض مبالغ كافية لتغطية تكاليفها وأن التكلفة ليست هدفاً بحد ذاتها إلا أنها الطريقة الوحيدة من اجل الوصول إلي حجم واثر يتجاوزان المستويات المحددة التي يستطيع المتبرعون تمويلها تستطيع المؤسسة القدرة علي الاستمرار المالي أن تستمر وتوسع خدماتها في المدى البعيد فان الاستمرار والبقاء يعني تخفيض تكاليف إتمام الصفقات وتقديم خدمات أكثر منفعة للعملاء وإيجاد طرق جديدة للوصول إلي عدد اكبر من الفقراء الذين لا يدخلون البنوك.

5- يغطي التمويل الأصغر المؤسسات المالية المحلية دائمة ويتطلب تمويل الفقراء مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها علي أساس مستمر تحتاج هذه المؤسسات إلي استقطاب التمويل المحلي وتقديمه علي شكل قروض وخدمات أخرى وعندما تتطور هذه المؤسسات وأسواق رأس المال، يقل الاعتماد علي تمويل المتبرعين والحكومات بما في ذلك بنوك التنمية.

6- لا يقدم الإقراض الأصغر الحلول دائماً، أن الإقراض الأصغر لا يعتبر الأداة الأفضل لكل فرد أو في كل الظروف، أن الأفراد المعدمين والجياح الذين لا دخل لهم ولا مقدرة عندهم علي السداد ويحتاجون أنواع أخرى من الدعم، ففي الكثير من الأحيان هنالك أدوات أخرى تقلل من اثر الفقر بشكل أفضل مثل المنح الصغيرة، التوظيف وبرامج التدريب أو تحسين البنية التحتية، ويجب أن تصاحب هذه الخدمات عمليات التوفير إذا كان ذلك بالإمكان¹.

7- أن تحديد سقف لأرباح التمويل يضر بالفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على التمويل، أن تكلفة إعطاء عدد كبير من التمويلات الصغيرة أعلى من تكلفة إعطاء عدد قليل من التمويلات كبيرة الحجم، ولذلك لا يستطيع مقدموا التمويلات متناهية الصغر تغطيه تكاليفهم إلا إذا كان بمقدورهم وضع أرباح أعلى من المعدل الذي تفرضه البنوك، أن نموهم سيكون محدوداً بالعرض الشحيح وغير الأكيد لأموال المتبرعين والحكومات . فعندما تحدد الحكومات هوامش الأرباح، تقوم عادة بتحديد ما بمستويات متدنية لا تساعد التمويلات متناهية الصغر علي تغطية تكاليفها وعليه فإنه يجب تجنب مثل هذا التحديد، وفي الوقت ذاته يجب ألا يعمل مقدموا التمويلات متناهية الصغر علي فرض هوامش أرباح مرتفعة جداً تدفع المقترضين علي عدم سداد التمويل.

8- دور الحكومة هو تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة، علي الحكومات الوطنية أن تضع السياسات التي تحفز الخدمات المالية للفقراء في الوقت نفسه الذي تحمي فيه الحكومات الودائع فعلي الحكومات أن تحافظ علي ثبات الاقتصاد الكلي، وان تمتنع عن الإخلال بالأسواق عن طريق التمويلات

¹ أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمات التمويل الأصغر، أكتوبر

المدعومة غير القابلة للوفاء أو البقاء، ويجب أن تقلل الحكومات من الفساد وتحسن بيئة الأعمال الصغيرة بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الأسواق والبنية التحتية وفي بعض الأحيان عندما لا تتوفر مصادر التمويل الأخرى، ويمكن أن يتم تقديم التمويل الحكومي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر المستقلة والقوية.

9- يجب ان تكتمل أموال المتبرعين ورأس المال الخاص لا أن تتنافس معه و يقدم المتبرعون الهبات القروض و رأس المال الأصغر. ويجب أن يكون هذا الدعم مؤقتا ويجب أن يستخدم لبناء مقدرة مقدمي التمويل الأصغر، وتطوير دعم البنية التحتية مثل مؤسسات التقييم لمجالس التمويل والمقدرة علي التدقيق ولدعم التجربة وفي بعض الأحيان قد تتطلب خدمة الأفراد الذين يصعب الوصول إليهم إلي دعم طويل الأجل من المتبرعين. ويجب أن يسعى المتبرعون إلي دمج التمويل الأصغر في النظام المالي. وعليهم الاستعانة بخبراء لهم سيرة جيدة من النجاح عند تصميم وتطبيق المشاريع ويجب أن يحددوا أهداف واضحة للأداء. ويجب ان تكون هناك خطه معقولة لكل مشروع بحيث يصل إلي نقطة لا يعد عندها حاجه إلي دعم الممولين¹.

10- أن العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء، أن التمويل الأصغر هو مجال متخصص يجمع بين الأعمال المصرفية والأهداف الاجتماعية، لذلك فإنه يجب بناء المهارات والأنظمة علي كل المستويات المدراء وأنظمة المعلومات الخاصة بمؤسسات حكوميه أخرى ومتبرعون، ويجب أن يركز التمويل الأصغر علي المقدرة وليس فقط علي نقل الأموال.

11- يعمل التمويل متناهي الصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه، أن المعلومات النمطية

¹ المصدر السابق ، ص121

والدقيقة والخاصة بالأداة تعتبر في غاية الأهمية، ويتضمن ذلك كل من المعلومات المالية مثل الهوامش والإرباح وتسديد واسترداد التكاليف والمعلومات الاجتماعية، مثل عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم ومستوي فقرهم وكل من المتبرعين والمستثمرين ومشرفي البنوك والعملاء ويحتاجون هذه المعلومات للحكم علي التكاليف والمخاطر والعوائد.

ثانياً: مبادئ التمويل الأصغر وفق النظرة الإسلامية:

لمعرفة مبادئ الإسلام في التمويل الأصغر ومقارنتها مع ما هو متعارف عليه في عصرنا الراهن بما هو متعارف عليه بأفضل الممارسات في مجال التمويل الأصغر ، فيمكن الاستدلال بحادثة وقعت في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وذلك من خلال تفصيلها في خطوات متسلسلة علي النحو التالي:

- كان الرسول صلى الله عليه وسلم جالساً وحوله مجموعة من أصحابه فجاء رجل من الأنصار وسأله صدقة ، سأل الرسول صلى الله عليه وسلم الرجل قائلاً "أليس في بيتكم أي شيء تملكونه "، أجاب الرجل الأنصاري بأن لديهم قطعة قماش يستخدمونها للبس" للكساء " ويفرشونها علي الأرض للنوم عليها. ولديهم إناء خشبي يستخدمونه لشرب الماء، طلب منه الرسول صلى الله عليه وسلم أن يحضرهما فذهب الأنصاري وجاء بقطعة القماش والإناء الخشبي ، أخذ الرسول صلى الله عليه وسلم القماش والإناء الخشبي ورفعهما أمام الحاضرين سائلاً: "من يرغب في شرائهما"، أجاب أحد الحاضرين بأنه سيشتريهما بدرهم واحد، سأل الرسول صلى الله عليه وسلم مرة ثانية وثالثة: "من يرغب في أن يدفع ثمناً أكثر ؟"

فأجاب آخر: سأدفع درهمين ثمناً لهما، أعطي الرسول صلى الله عليه وسلم القماش والإناء للرجل وأخذ منه درهمين وأعطاهما للأنصاري قائلاً : "خذ درهماً واشتري به طعاماً لأسرتك واشتري بالدرهم

الآخر فأس ثم أحضره لي"، أحضر الأنصاري الفأس للرسول صلى الله عليه وسلم وقام صلى الله عليه وسلم بتركيب الفأس في عود (مقبض من الخشب) وقال للرجل: " خذهُ وأذهب به للغابة احتطب به حطب وقود ثم قم ببيعه في السوق ولا تدعني أراك لمدة أسبوعين".

ذهب الرجل الأنصاري للغابة وظل يجمع الحطب ويبيعه في السوق، وعندما بلغ ما جمعه عشرة دراهم أتى إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وكان قد اشترى من المبلغ ثوباً وما تبقى اشترى طعاماً، قال له الرسول صلى الله عليه وسلم : " أليس ذلك أفضل لك من سؤال الناس أعطوك أو منعوك وتأتي يوم القيامة وليس في وجهك مزعه (قطعة) لحم ؟"

فسؤال الناس يحق لثلاثة فقط:

- من يعاني من فقر وفاقة شديدة.

- من يعاني من شدة الدين.

- من عليه دية ويعجز عن دفعها.

من وقائع هذه الحادثة يمكن وضع سبعة مبادئ أساسية للتمويل الأصغر من المنظور الإسلامي¹.

1- تيسير إمكانية وصول الفقراء لبرامج التمويل الأصغر دون قيود أو شروط تقف في سبيل ذلك، فمن هذه الحادثة يتكشف لنا أن الرسول صلى الله عليه وسلم علي الرغم من أنه كان القائد الروحي والسياسي لأمة المسلمين ، لكن كان كل الفقراء يستطيعون الوصول إليه ومقابلته وفي أي وقت من الأوقات ليحل مشاكلهم الاقتصادية والتمويلية.

¹ المصر السابق، ص122

2-التقييم الحذر والمتأنى للوضع المالي للفقراء والممزوج بالتعاطف معهم مع التمسك في نفس الوقت علي حثهم ببذل الجهد والمساهمة الفعالة في حل مشاكلهم.

3- تحويل أصول الفقراء غير الإنتاجية إلي أصول إنتاجية ومدرّة للدخل، وهو ما جسده لنا أن الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا المثال من خلال البيع بنظام المزاد، حيث تم بيع الأصول بسعر يعكس قيمة السوق الحقيقية لهذه الأصول في ظل وجود مشاركة واسعة لأفراد المجتمع.

4- تخصيص موارد الفقراء المالية لمقابلة احتياجاتهم الأساسية كأولوية ثم يخصص ما تبقي من هذه الموارد للاستثمار في الأصول الإنتاجية، فمن هذا المثال يجب أن يفهم أن برامج التمويل الأصغر من المنظور الإسلامي يجب أن ترتب أولويتها في تخصيص الموارد علي هذا النسق (إتباع المنهج الهجين).

5- لابد أن يكون هناك قدراً من الالتزام في شكل بناء قدرات المستفيدين من برامج التمويل الأصغر وتقديم العون لهم بحيث يكون هذا الالتزام نابعاً من أعلى المستويات الإدارية.

6- تقديم عون فني للمستهدفين في شكل خطة عمل وتحليل أثر برامج التمويل من خلال نظام التغذية الاسترجاعية.

7- الشفافية في مسك الدفاتر والحسابات والإطلاع علي المعلومات والبيانات المتعلقة بالنشاط مع إعطاء العميل الحرية في استخدام جزء من عائدات النشاط في مقابلة حاجات استهلاكية أفضل¹.

¹ المصدر السابق، ص124.

المبحث الثاني

2-2 : التجارب العالمية في التمويل الأصغر

1-2-2 : التجربة الآسيوية

أولاً: بنك قرامين (Bank Gramen) :

بنك قرامين نشأ في بنغلاديش، جاء نتاج لبحت ميداني قام به البروفسير محمد يونس في قرية يوربا في العام 1976م، في أعقاب المجاعة التي ضربت بنغلاديش في عام 1975/74م . محمد يونس وقد بدأ حياته أستاذا جامعياً للاقتصاد في جامعة شيتاكونج، ثم باحثاً، وفي تلك الحقبة تفاقمت ظاهرة الفقر. بدأ هذا البنك بداية مؤسسة وتوسع إلى القرى والأرياف على هيئة مكاتب مبسطة في شكلها وطريقة عملها والفكرة كانت مبادرة مهمة استفادت حتماً من التجارب العالمية في هذا الشأن كبنوك الادخار العالمية لكونها نواه من البيئة الاجتماعية وانطلقت بقوة بفضل الدعم الذي وجدته من المنظمات

العالمية والبنك الدولي حيث أن الموارد التي جاءت من المؤسسات المتاحة كانت تمثل 96% من موارد البنك حتى العام 1994م¹.

تأسس البنك في بنغلاديش في عام 1983م وكان أكثر من 96% من أعضائه نساء، هذه تمثل جزءاً من سياسة البنك لأن النساء يفتقرون إلى الخدمات المالية والتي تعتبر مهمة لهن كقناة كادحة في المجتمع، تجربة بنك قرامين أثبتت أن النساء أكثر استفادة من هذه الأموال لصالح الأسرة من الرجال كما إنهن عمليات ومنسجمات في عمل مجموعات التسليف، ويعتبر نشاط البنك مبنى على صغار المنتجين بمنحهم تمويلات صغيرة بعد التدريب على كيفية الاستفادة من هذه الخدمات المالية، اعتمد البنك في الإدارة على إشراك المجتمع إدارياً بإنشاء المراكز والمجموعات الائتمانية حيث بلغت مساهمة المستفيد في البنك 94% في عام 2006م والحكومة بلغت مساهمتها 6% وقد بلغت فروع البنك 2431 غطت 78659 قرية، أي أنها غطت أكثر من 94% من قرى بنغلاديش، حيث كان عدد العاملين في البنك 23345.

تمثل نسبة الاسترداد في البنك 98 - 99%، ثم بعد ذلك تدرج سعر الفائدة من 16%، 19%، 20%، على التوالي يمول البنك أكثر من 500 نشاط، ويتم الاسترداد على أساس الإقساط الأسبوعية ، ولقد تم دعم هذا البنك (بواسطة إيقاد) 1995م 110 مليون دولار، حيث يمثل متوسط القرض في العادة 70 دولار، أما قرض المباني في المتوسط 217 دولار، أما الآن البنك يمول بنسبة 100% من ودائعه في العام 2007م، وحسب خطة البنك ينوي توزيع مشروعات بقيمة 930 مليون دولار في السنة².

¹تقرير البنك الدولي: 1996م، ص20.

²التقرير السنوي لقرامين: 2003م.

هنالك عدة مؤسسات قامت بدعم قرامين تمثلت في هبات وقروض مثل مؤسسات المعونة الأوروبية والكندية ومؤسسة فورد، حيث بلغ إجمالي الهبات والمساعدات في عام 2003م حوالي 223,8 مليون دولار أمريكي، حيث قدمت كل المؤسسات قروض لقرامين بفائدة 1%، حيث بلغ إجمالي القروض في العام 2003م 85,58 مليون دولار أمريكي.

بدأ قرامين كمصرف يُعني بالتمويل الأصغر وكانت موارده معظمها عبارة عن منح من منظمات أو قروض بتسهيلات ميسرة ، لكن هذا الدعم تقلص في عام 1996م حتى أصبح يمثل 3,7 فقط من موارد البنك في حيث أنه كان يمثل أكثر من 96% حتى 1994م من موارد البنك هذه الموارد الرخيصة ساعدت بنك قرامين على التوسع والانتشار وتأسيس بنية تحتية، بل أن قرامين أسس شركات استثمارية يستقطب لها الأموال من المانحين وتتساب هذه القروض بفوائد هذه الشركات الاستثمارية عبره وبضمانات، علماً أن عائدات استثمارات هذه الشركات تعود إلى قرامين، حيث أن هذه المؤسسات الاستثمارية مواردها ثابتة من المانحين عبر البنك، لذلك هذه المؤسسات تدير مشروعات استثمارية ويتم إقراض هذه المشروعات بواسطة البنك ومن هذه المؤسسات:

- مؤسسة قرامين كريشي.

- مؤسسة قرامين

- مؤسسة قرامين لصيد الأسماك¹.

ثانياً: بنك راكياتا أندونيسيا:

رسالة هذا البنك تتمثل في أولويتها رضا العميل، (your satisfaction is our priority) ويقوم هذا البنك بمنح التمويل الأصغر والصغير والمتوسط، ويعتبر الفرق الأساسي بين تجربة راكياتا وقرامين

¹ تقارير بنك قرامين : 2007م.

أن التمويل في راكياتا يتم على مستوى الفرد، حيث يعتبر متوسط حجم التمويل للفرد (800 دولار)، وسعر الفائدة 32% بمعدل متناقص، حيث أن للبنك 322 فرعاً و 3595 وحدة، وتوجد رئاسة البنك في جاكارتا عاصمة اندونيسيا، وقد كان البنك مدعوماً بواسطة الحكومة منذ إنشائه في عام 1973م وكان معدل العائد ضعيف بالمقارنة مع الالتزامات الإدارية والديون المتعثرة والهالكة، وذلك نتيجة للبرنامج المكثف لمخصبات الأرز والذي يعرف بـBIAMS تمت إعادة البنك وأعلنت سياسة الإصلاح المالي في البنك، بناءً على ذلك تم وضع معدل عائد يساوي تكاليف التمويل، الخدمات، التعثر والديون الهالكة¹.

ثالثاً: بنك قراميا - فرع دجنكانل بولاية أورسيا بالهند:

سكان هذه الولاية من أفقر السكان في الهند، حيث أنهم يعملون في الزراعة المطرية للإعاشة كزراعة الفول، الأرز، ومحاصيل أخرى، حيث تبنى البنك منهج تمويل المجموعة والذي أثبت نجاحاً (Self –Help – Group)، و كل مجموعة تقوم بتمويل أفرادها تمثل الوسيط بين البنك وأفرادها، معدل الفائدة 12% البنك يتعامل مع المجموعة في إطار حجم التمويل الواحد على أن تقوم المجموعة بتمويل أفرادها كل على حده. بلغت نسبة السداد بهذا المنهج 95% في الهند في هذا الفرع في عام 1997م قامت 49 مجموعة بفتح حسابات ادخار وقد بلغت الودائع 400,000 مليون روبية هندية، 45% من المجموعة نسويه و4 مجموعات رجال. يستقبل هذا البنك قروضاً من البنك الوطني للتنمية في الهند،

¹ صالح جبريل حامد، مرجع سبق ذكره، ص105.

ولكن أحياناً تمويل المجموعات مربوط بكمية المال المدخر والذي يمثل 1:3 من حجم التمويل¹.

2-2-2: تجارب أمريكا اللاتينية:

أولاً: بانكوسول (Banco Sol) بوليفيا:

أنشئ عام 1992م كنك يعنى بتقديم خدمات التمويل الأصغر لرواد الأعمال الصغيرة وبدأ كمظلة غير ربحية تم تحويلها إلى مؤسسة مصرفية تجارية، استفادت المؤسسة كثيراً من تحويلها إلى مؤسسة مصرفية تجارية وبالتالي جلبت أو جذبت أكثر من ثلث المقترضين في النظام المصرفي على مستوى بوليفيا.

نظام التسليف بدأ وكأنه شبه نظام التسليف في قرامين من حيث التعامل من خلال المجموعات، لكن يتم التسليف لكل أفراد المجموعة، المجموعة تتكون من 703 فرداً، تحول البنك في عام 1995م إلى الإقراض الفردي بدلاً عن المجموعات بالتركيز على أصحاب الرواتب، أغلب العملاء من النساء في بنك بانكوسول بنسبة وصلت 60% ولكنه يركز على سكان الحضر، وأيضاً سعر الفائدة أكبر نسبياً من قرامين ويتراوح بين 45 - 50% للعميل صاحب السجل الجيد علماً أن هذه النسبة أقل من ثلث التي يقرض بها تجار الشيل والتي تبلغ 10% في الشهر، هذا البنك لا يتلقى دعماً من أي جهة نظراً لسعر الفائدة الذي يتقاضاه على التمويل وبالتالي حافظ استمراره في سوق العمل المصرفي في بوليفيا كأحد أكبر المؤسسات المصرفية التي تعني بالتمويل الأصغر. في العام 1998م قدم قروضاً لزيادة الدخل 40% من سكان بوليفيا الذين بلغوا 8,503 زبائن، حيث بلغت المتأخرات 7,8% من حجم التمويل، بما أنه جيد بالمقارنة مع المصارف الحكومية لكنه مؤشر لظهور بعض الصعوبات في الاستيراد، وتمثل الديون

¹ المرجع السابق، ص107.

الهالكة سنوياً 3,5% من حجم التمويل، الاستيراد مرن يتم أسبوعياً وأحياناً شهرياً، مدة القرض تتراوح بين شهر إلى ثلاثة أشهر.

حجم القرض الأول يبلغ 1000 دولار، لكنه يتناقص تدريجياً إلى أن يبلغ 100 دولار في المتوسط وبالتالي المقترضين في بوليفيا أحسن منهم في بنغلاديش، حيث أن دخل الفرد في بوليفيا يبلغ 970 دولاراً في حين دخل الفرد في بنغلاديش 360 دولاراً، يعتبر بانكوسول من مؤسسات التمويل الأصغر التي تتميز بالاستدانة المالية وتعتمد على مواردها الذاتية حيث اعتبرت مثلاً يحتذى به وتم تطبيق نموذج بنجاح في دول أمريكا اللاتينية¹.

2-2-3: التجربة الأفريقية:

أولاً: تجربة ميت غمر - مصر:

مؤسس هذه التجربة د. أحمد النجار، وتعتبر بداية للنظام المصرفي الإسلامي، وبدأت التجربة في العام 1963م في منطقة ميت غمر بدلتا مصر تأسس بنك ميت غمر المحلي على غرار بنوك الإدخار الألمانية، حيث كان د. أحمد النجار في ألمانيا في أواخر العام 1959م وأوائل العام 1960 واتصل بمؤسسات الادخار الألمانية لإقناعها بالتعاون لإنشاء نماذج مماثلة لها في مصر، كان أحمد النجار يسعى في إطار مغلف لتأسيس تجربة مصرفية إسلامية.

¹ المرجع السابق، ص 111.

بدأت التجربة في نهايات عام 1963م بإدارة غير مستقلة حيث كانت تخضع للتوجيه من إدارة المؤسسة المصرية العامة للادخار بالقاهرة، ثم تحررت في نهاية عام 1964م بقراراتها وإدارتها بدرجة كبيرة.

تم إخفاء التجربة الإسلامية من خلال تسمية الحسابات، واسم التجربة " بنوك الادخار المحلية " دون أي إشارة إلي طابعها الإسلامي، وحساب الزكاة باسم حساب الخدمة الاجتماعية، وتم الإعلان عن أن العدل الاشتراكي هو الذي يعادل سعر الفائدة .

أن تجربة بنك الادخار المحلي والذي نشأ في منطقة الدلتا وهي منطقة فقيرة رسخ لمبادئ الادخار من خلال العمل الميداني وسط الجمهور، وبالتالي إذا أريد للتمويل الأصغر النجاح يجب أن تكون مؤسسات قريبة من المجتمع.

ثانياً: تجربة بنك العدالة Equity Bank كينيا:

بدأ العمل في العام 1984م كجمعية إسكان، ثم تطور بعد ذلك إلى مؤسسة تمويل أصغر، وهو مثال ناجح لمؤسسات التمويل الأصغر في أفريقيا وذلك لعدة أسباب منها:

يحتفظ بأكثر من 2,8 مليون حساباً وهي تمثل أكثر من 48% من إجمالي الحسابات بالمصارف الكينية، وبذلك أصبح من أكبر المصارف في المنطقة من حيث قاعدة الزبائن، ويعد من أكثر المصارف ملائمة في المنطقة من حيث كفاءة رأس المال، فهو مصنف A+ حسب تصنيف الوكالة الدولية لتصنيف الائتمان، حيث ينفرد هذا المصرف بنقل خدماته للجمهور بسهولة ومرونة وأسعار رخيصة، خلال عام 2007 – 2008م أطلق عليه أفضل مصرف في كينيا، ونال جائزة الرؤية العالمية في التمويل الأصغر (في العام 2007م) حول صياغة مفاهيم المستقبل الذي سيشكل الاقتصاد العالمي، حيث تمتد خدمات مصرف Equity المالية عبر أكثر من 90 فرعاً وما زالت تتوسع مستخدماً أحدث التقنيات عبر التعامل

بالإنترنت والموبايل ونقاط البيع وماكينات السحب النقدي ATM.

التجارب المشار إليها تعتبر دروساً استفاد منها العالم في تصوير مفاهيم تمويل الأعمال الصغيرة، يرى الباحث من كل ما سبق أن المجتمع السوداني أحوج ما يكون اليوم إلى قيام كل من الرجل والمرأة بدوره في تحقيق التنمية للحاق بركب التقدم والخروج من وهن التخلف والتبعية، ولتحقيق ذلك علينا الاهتمام بالمرأة الفقيرة في المجتمع التي تفتقد لما قد يتاح لغيرها من فرص أخرى للمشاركة والعمل ومن الأفضل في ذلك أن نفعل ما فعله بنك قرامين بدعمه للمرأة الفقيرة مالياً لتحويل الكثير من الأعمال المنزلية من مجرد أنشطة للاستهلاك الأسري إلى أنشطة مدرة للدخل تساهم في سد احتياجات الأسرة والمجتمع المحلي والخروج من دائرة الفقر، بل والمساهمة في توفير كثير من السلع للسوق المحلي ومنه إلى السوق الخارجي وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد.¹

المبحث الثالث

2-3: معوقات ومخاطر وتحديات التمويل الأصغر:

هنالك العديد من المعوقات التي تواجه التمويل الأصغر وتشمل الآتي:

2-3-1: معوقات التمويل:

1. معوقات تمويلية: ضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب وصعوبة الحصول على

¹ المرجع السابق، ص111.

²حسن عثمان السمانى: 2010، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية بالدول النامية ، الطبعة الأولى ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم، ص 40.

القروض من المصارف التجارية وعدم توفير الضمانات التي تطلبها المصارف وصعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط والتسديد وضعف قدرات البنوك المتوفرة في مجالات التقييم والإشراف.

2. معوقات اقتصادية: تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة. وعدم اهتمام الحكومات بصغار المنتجين وتقديم الدعم اللازم لهم.

3. معوقات تسويقية: متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة وضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية وانخفاض حجم الطلب في السوق المحلي عموماً.

4. معوقات إدارية: حيث يفتقر للإدارة الصحيحة والخبرة وضعف الكفاءة الإدارية كنتيجة لضعف المؤهلات والخبرات وعدم وجود تنظيم وغياب الجهات المختصة بتأهيل وتدريب هذه الكوادر.

5. معوقات فنية: تبدأ بمشكلة اختبار الفكرة المناسبة وتليها مشكلة الحصول على مدخلات الإنتاج على وجه الخصوص التي تعتمد على الموارد الأولية المستوردة بسبب ارتفاع أسعار الاستيراد وصعوبة تدبير مستلزمات الإنتاج مثل (الكهرباء) وقلة الخبرات الفنية ونقص العمالة المؤهلة والمهارات والتعليم والتدريب.

6. معوقات تنظيمية وتشريعية: صعوبة الحصول على التراخيص الرسمية وغياب التنسيق وعدم الرقابة على العمال أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية.

2-3-2 : مخاطر التمويل الأصغر:

يواجه التمويل الأصغر كثير من المخاطر ومن أهمها:

اولاً: مخاطر تتعلق بالدولة وتتمثل في الآتي:

1. عدم وجود مظلة إدارية وقانونية للتمويل الأصغر على مستوى الدولة.
2. خطر ارتفاع الضرائب على قطاع الأعمال الصغيرة.
3. ضعف التنسيق بين الدولة ومؤسسات التمويل الأصغر بما فيها المصارف.

4. المخاطر المرتبطة بنقص المعلومات.

ثانياً: مخاطر تتعلق بالمصارف:

1. عزوف المصارف عن تمويل هذا القطاع بسبب ارتفاع تكلفة التمويل.
2. اشتراط المصارف لتوفير ضمانات كافية عند التمويل يحول دون إمكانية أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة على الأموال اللازمة بتنفيذ مشروعاتهم.
3. اشتراط المصارف لعقد إيجار أو شهادة بحث للأرض التي يعمل عليها قطاع الأعمال الصغيرة يحول دون حصول هذا القطاع على تمويل من المصارف لأنه غالباً ما يعمل في محلات مؤقتة أو في المنازل.
4. تفضيل المصارف للتمويل عبر صيغة المرابحة يدفع بالعملاء لتحديد فترة قصيرة للتمويل تفادياً لارتفاع تكلفة الإنتاج مما قد يؤدي بدوره إلى فشل السداد بسبب عدم بدء المشروع لإنتاجه بكفاءة خلال هذه الفترة القصيرة.¹

ثالثاً: مخاطر تتعلق بقطاع التنمية الاجتماعية:

تتمثل أهم المخاطر في الآتي:

1. عجز المنتجين عن التسويق بسبب منافسة الصناعات البديلة لمنتجاتهم والتي غالباً ما تتميز بتكلفة إنتاج منخفضة وجودة عالية.
2. ارتفاع تكلفة المواد الخام التي يستخدمها قطاع التنمية الاجتماعية بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية.
3. الاتجاه المستمر من قبل المنتجين نحو تقليل التكاليف يكون أحياناً على حساب الرقابة والإشراف.

¹ مصطفى محمد حسن، إستراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية ، الخرطوم – السودان ، ص

4. عدم الخبرة في الجوانب الإدارية لدى معظم المتقدمين للتمويل الأصغر.

عادة ما يلجأ أصحاب الأعمال الصغيرة سعيًا وراء الربح إلى توسيع نشاطهم مما يدخلهم في التزامات وتعهيدات تؤدي إلى مزيد من الاختناقات المالية، إذ ينبغي أن يتم هذا التوسع وفقاً لإجراءات تمويلية جديدة لا تشكل عبئاً على المشروع القائم ويفضل أن يكون من الأرباح المحتجزة.¹

2-3-3: التحديات التي تواجه قطاع التمويل الأصغر:

تتمثل هذه التحديات في الآتي:

1. الوصول إلى الفقر والبطالة ما زال محدوداً وسط معظم مؤسسات التمويل الأصغر.
2. النظام المصرفي الحالي وهيكله الحالي غير مصممين لخدمة الاحتياجات المالية لأكثر القطاعات فقراً.
3. في أوساط التمويل الأصغر غير المصرفية فإن الاعتماد على المنح قد حد من انتشاره.
4. أن غياب تحديد تعريف للفقر والبطالة وعدم القدرة على تحديد الفقراء النشطين اقتصادياً قد منع تفقد الائتمان المصرفي لأفقر الفقراء العاطلين عن العمل.
5. غياب دراسة احتياجات العملاء المستهدفين أحد العوامل التي تؤثر سلباً على توسيع الخدمات.
6. سيطرة الودائع قصيرة الأجل " ودائع جارية" وصيغ التمويلات التجارية واستخدام صيغ تمويل منحازة لمؤسسات وسيطة تشكل حواجز لتحديد التمويل لمؤسسات الأعمال المتناهية الصغر.
7. غياب نظام ضمانات ائتمانية مؤسسية مالية في السودان عدا ضمان الأفراد.
8. ضعف التعرف على أفضل الممارسات الدولية المصحوبة بضعف التدريب في تيسير إدارة التمويل الأصغر، هذا بدوره يحد من قدرة مقدمي الخدمة وتنفيذ وتوفير خدمات التمويل الأصغر.
9. أن التدريب وخبرات العاملين بالبنوك التجارية لا تتناسب مع توفير الخدمة للعملاء.

¹ المرجع السابق، ص13.

10. عدم التنسيق بين المنظمات ذات أجندة وتوجيهات مختلفة وبنوك ومنظمات غير حكومية صناديق ، مشروعات التنمية الريفية محدودة للغاية.

11. بالإضافة لذلك كنتاج لسياسة الحكومة فإن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي عايشوا عدداً من المشكلات التي أثرت سلباً على كفاءتهم وفعاليتهم، على سبيل المثال فإن إزالة وإعادة تخطيط المناطق العشوائية تسببت في عدم استقرار الأعمال ومن ثم أثرت سلباً على سداد ديون مؤسسات التمويل الأصغر.¹

1 تقرير بنك السودان المركزي: 2001م .

الفصل الثالث

مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة

المبحث الأول: مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة

المبحث الثاني: تصنيفات وأنواع المشروعات الصغيرة

المبحث الثالث: عمل المرأة ومشاركتها في مجال المشروعات الصغيرة
على مستوى الدول النامية

المب
ول

3-1: مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة¹:

¹ كاسر نصر المنصور وشوقي ناجي جواد: 2000م ، محاضرات في إدارة المشروعات الصغيرة جامعة مؤتة، كلية
لاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال والمحاسبة، ص24.

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية، وتلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جداً نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي.

وعادة ما تحال مسؤولية إقامة المشاريع الكبيرة للحكومات نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركاً للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشاريع أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتشجيع هذا النوع من المشاريع وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

وتؤدي المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، وبالتالي فهي تسهم في امتصاص أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دوراً مهماً في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات.

فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد الأكثر عدداً والأكثر اعتماداً على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداماً للتقنية المتوفرة محلياً كذلك، وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة باهتمام ملموس في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية، وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت المشاريع الصغيرة "خاصة في القطاع الصناعي" دوراً لا يستهان به في تحقيق بعض مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات.

3-1-1: تعريف المشروعات الصغيرة وأنواعها:

لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشروعات الصغيرة، ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني، سينجم عنه نتائج متباينة تبعاً لتباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هنالك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالباً ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما.¹

إن مفهوم المشروعات الصغيرة يختلف من قطاع إنتاج لآخر ومن مكان لآخر وخاصة إذا ما تم قياس المشروعات إلى بعضها البعض، فمشروع صغير في قطاع إنتاج متطور يمكن أن يسمى مشروعاً كبيراً في قطاع إنتاج غير متطور والعكس صحيح.²

في أدبيات الأعمال الصغيرة هنالك العديد من المصطلحات التي تعبر عن الإنتاج صغير الحجم بمختلف أنواعه مثل الصناعات الصغيرة، الحرف، الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، النشاطات المدرة للدخل، الأسر المنتجة والقطاع غير الرسمي (غير المنظم)، التمويل الأصغر والصغير. لا يوجد تعريف محدد للمنتج الصغير بمختلف أنواعه وأنماطه نسبة للتعقيد والتنوع في شكل الأصول الثابتة ونوع الأعمال والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والجهات المستهدفة.

مؤشرات التعريف تختلف باختلاف الدراسات والأهداف ونوعية القطاع الفرعي تحت الدراسة. هذه المؤشرات تتمثل في العمالة، حجم الاستثمار، نوعية التقنية والقيمة المضافة، عدم وجود تعريف محدد للجهة المستهدفة في القطاعات الفرعية للأعمال الصغيرة يؤكد اتجاهات المؤسسات العامة والخاصة بما في ذلك النظام المصرفي لهذه الأعمال إلى قيامها بصياغة مفاهيم وتعريفات متباينة. لذا فإن هذا المحور

¹ حسان خضر: سبتمبر 2002، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة "جسر التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 01، الكويت، ص3.

² كاسر نصر المنصور، مصدر سبق ذكره ص24.

يتناول تلك المفاهيم المختلفة للمصطلح، مثل مفهوم الأعمال الصغيرة والصناعات الصغيرة والقطاع غير الرسمي والنشاطات المدرة للدخل.

أولاً: مفهوم قطاع الأعمال الصغيرة:

في السودان هنالك عدة مفاهيم وتعريفات لقطاع الأعمال الصغيرة بمختلف أنواعه استخدمت بواسطة المؤسسات الحكومية والعالمية المختلفة. إلا أنه لا يوجد اتفاق بتعريف القطاعات الفرعية التي تدخل في تعريف الأعمال الصغيرة، بالرغم من ذلك اعتمدت المفاهيم على نفس المؤشرات المتمثلة في العمالة ورأس المال.

1- تعريف اتحاد غرف الصناعات للأعمال الصغيرة والحرفية التابع لاتحاد عام أصحاب العمل

السوداني: وهو تعريف نوعي يشمل كل الوحدات الصناعية صغيرة الحجم والتي تنتج السلع والخدمات بدون استعمال الآلات الحديثة وباستعمال المواد الخام المحلية.

2- تعريف المسح الصناعي ومعهد البحوث والاستشارات الصناعية: يعتمد هذا التعريف

على حجم العمال أقل من 25 عاملاً وبين 10-15 عاملاً على التوالي.

3- تعريف المنظمة العربية للتنمية الصناعية بمنظمة اليونيدو: اعتمد هذا التعريف على حجم العمالة

أقل من 25 عاملاً (بالإضافة لحجم الاستثمار) إلا أن حجم الاستثمار يشمل قيمة الأصول الثابتة، أي أنه يتفق جزئياً مع التعريف الوارد لاتحاد غرف الصناعات.

ثانياً: مفهوم الصناعات الصغيرة: يطلق هذا المفهوم على المؤسسة الإنتاجية المحلية صغيرة الحجم والتي يتسم فيها النشاط بالطابع الشخصي وغالباً ما يتم تعريفها بعدد العمالة الذي يتراوح بين 10 إلى 49 عاملاً.

1- تعريف الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم: هي التي يصل عدد عمالها حتى 99 عاملاً.

2- تعريف الصناعات الأسرية: اعتمد تعريف الصناعات الأسرية على عدد العمالة حيث تم

تحديده بأقل من 10 عمال.

ثالثاً: مفهوم القطاع غير المنظم: استخدم مصطلح القطاع غير المنظم في عام 1972 م وأعيد استعمال جزء من خصائص التعريف في الدراسة التي تمت بالسودان في العام 1976 م والدراسات الأخرى الخاصة بمنظمة العمل الدولية تحت مظلة برنامج الاستخدام العالمي.

كما استعمل المصطلح في عدة بحوث عالمية. وهناك عدة شروط وضعت لتعريف القطاع غير الرسمي في دراسة منظمة العمل الدولية في كينيا منها سهولة الدخول في القطاع، الاعتماد على الموارد المحلية، الملكية الأسرية للمشروع، الإنتاج على المستوى الصغير، العمالة المكثفة، والمهارات المكتسبة خارج النظام التعليمي المنظم وعدم انتظام الأسواق التنافسية. كما ادخل الوضع القانوني بعد فترة السبعينات من القرن العشرين. ومن مميزات القطاع انه يتطلب الحد الأدنى لرأس المال والمهارة كما انه يمنح الفقراء حرية العمل لحسابهم الخاص بالإضافة إلى انه لا يتطلب مهارات أو مؤهلات وان العمل فيه مفتوح للرجال والنساء والأطفال وان رأس مال القطاع يأتي من الادخار الشخصي أو إسهام الأسرة. صعوبة الدخول في القطاع المالي المنظم يجعل المشروع يدار بشخص واحد وينتهي بموت صاحبه، بالرغم من مرور وقت طويل على ظهور مصطلح القطاع غير الرسمي إلا أن التعريف الدقيق للمصطلح لم يتم تحديده. ففي عام 1993 م أقرت منظمة العمل الدولية تعريف موحد بغرض وضع مؤشرات عالمية في الإحصائيات الرسمية عن القطاع غير الرسمي. شمل التعريف الموحد، تحديد مفهوم خصائص الوحدة الإنتاجية أو الخدمية مثل صغر الحجم، عدم وجود تسجيل رسمي للوحدة والعمالة وعقود العمل. كما شمل التعريف الموحد اعتبار القطاع غير الرسمي كجزء من المشروعات الأسرية التي تعرف بالوحدات الإنتاجية والتي ليس لها صفة اعتبارية منفصلة عن الأسرة ولا نظام محاسبي مكتمل.

رابعاً: مفهوم النشاطات المدرة للدخل: درجت المنظمات الطوعية في مجهودها لدعم مشروعات الأسر الفقيرة في استخدام مصطلح النشاطات المدرة للدخل والتي تعتبر جزءاً من القطاعات الفرعية المكونة للإنتاج صغير الحجم. وهي مشروعات الهدف منها الاعتماد على المقدرات والمهارات والسعي الجاد لإيجاد دخل معقول لمساعدة الأسرة من الناحية المعيشية عن طريق الدخول في نشاط اقتصادي إنتاجي أو خدمي يختلف في نوعيته باختلاف الثقافات كبيع المأكولات والمشروبات وتربية الدواجن. معايير اختيار النشاط المدر للدخل بواسطة المنظمات يعتمد على مدى الفقر وغياب عائل الأسرة. تمويل المشاريع التي

يشملها هذا التعريف يتم عينياً ونقدياً من مصادر محلية وأجنبية عن طريق قروض وهبات غالباً ما تكون في شكل مال دوار اعتماداً على الضمان الجماعي.

خامساً: تطور مفهوم المشروعات الصغيرة وفق سياسات البنك المركزي 1991: تضمنت السياسة التمويلية للبنك المركزي قطاع المشروعات الصغيرة تحت مصطلحات متعددة مثل قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة، وعرفته بحجم التمويل الممنوح لصاحب المشروع، والذي لا يتجاوز مبلغ ثلاثة مليون جنيه للعملية الواحدة. كما قامت السياسة التمويلية للعام 1996 ولأول مرة بتعريف الحرفي والمهني وذلك من خلال شهادة معتمدة تثبت انضمامه لاتحاد الحرفيين وشهادة ممارسة المهنة.

إن تعريف الأعمال الصغيرة باستغلال حجم التمويل الممنوح لصاحب المشروع ، كمؤشر كما جاء في السياسات التمويلية وان كان كافياً لمعرفة نوع القطاع المراد تمويله وحجم إمكانياته المتمثلة في رأس المال الثابت والعمل، إلا انه ليس كافياً لمعرفة أنواع الوحدات أو القطاعات الفرعية المتمثلة في قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة. إذ هنالك تداخل بين هذه القطاعات وفي نفس الوقت اختلافات في خصائص كل وحدة من وحدات القطاع. نسبة لعدم وجود تعريف محدد من قبل السياسات التمويلية وعدم إلزام المصارف بتمويل كل وحدات القطاع، فقد لجأت المصارف إلى تعريفات مختلفة ومتعددة لخدمة القطاع والتركيز على أنواع محددة من المشروعات الصغيرة المضمنة في قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة.

سادساً: مفهوم المشروعات الصغيرة للمصارف المتخصصة في السودان.

1 - مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية: لا يوجد تعريف محدد بخصائص اقتصادية واجتماعية للمشروعات الصغيرة بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، لكن من الملاحظ أن التمويل لهذا القطاع

يتجه نحو المشروعات الاجتماعية التي تهدف إلى تنمية الموارد الاقتصادية باستغلال طاقات الشرائح الصغيرة في المجتمع في مجالات مثل الصناعات الصغيرة والحرف.

2 - بنك فيصل الإسلامي فرع الحرفيين: لا يوجد تعريف محدد للجهة المستهدفة بفرع الحرفيين بنك فيصل الإسلامي السوداني، إلا أنه ومن نوعية النشاطات الممولة تم اعتماد تعريف اتحاد أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة والذي يعرف الحرفة بالنشاط الإنتاجي بدون استعمال آلات ومعدات معقدة، كما أضاف البنك عدد العمالة والتي لا تزيد عن 25 عاملاً.

3 - مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية: عرف القطاع الإنتاجي الصناعي صغير الحجم بحجم رأس المال وعدد العمالة.

4 - مصرف المزارع التجاري: شمل تعريف المشروع الصغير كافة الوحدات الإنتاجية والخدمية الصغيرة التي تهدف لإيجاد مصدر دخل واستخدام للموارد المحلية والاستفادة من التقنية الوسيطة التي توفر منتجات وخدمات ضرورية، أما تعريف المصرف للأسر المنتجة فيشمل المشروعات الصغيرة للأفراد والمجموعات والجمعيات والأسر التي تمتلك المهارات والخبرات في مجال الإنتاج ولها المقدرة والرغبة على إدارة وتسويق الإنتاج وأصحاب الحرف كل من يمتلك أو يدير ورشة لنشاط حرفي. أما التمويل المهني فيتجه نحو الأطباء والصيادلة والمهندسين الزراعيين والبياطره في مجال الإنتاج والخدمات.

5 - البنك الإسلامي السوداني: اتجه البنك الإسلامي السوداني نحو تمويل الأسر المنتجة بالفروع المتخصصة للأسر المنتجة بمواقع السكن. ليس هنالك تعريف محدد للجهة المستهدفة إلا أنه وبحكم التجربة اتجه المصرف بتلك الفروع إلى تمويل شرائح الهيكل الاجتماعي للأسرة من الرجال والنساء بمعناها الضيق والعريض والتي تمتاز بالمهارة والخبرة والرغبة في عمل اقتصادي صغير الحجم ليس

بالضرورة أن يكون محصوراً بداخل المنزل ويهدف إلى توفير سلع وخدمات لسكان المناطق الجغرافية للفروع وزيادة دخل الجهة المستهدفة بصورة معقولة¹.

قد يعرف المشروع الصغير أيضاً بأنه "المشروع الذي يخلق عملاً بدرجة مخاطرة عالية أو عدم تأكد عالي لغرض تحقيق الربحية والنمو عن طريق التعرف على الفرص المتاحة و تجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع".

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو UNIDO" المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها بين 10-50 عاملاً.

وقامت هيئة المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة Small Business Administration (SBN) بتعريف المشروع الصغير على أنه شركة يتم ملكيتها وإدارتها بشكل مستقل وهي غير مسيطرة في مجال عملها، وغالباً ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين بالمقارنة بالشركات الأخرى في الصناعة.²

كما يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك حسب مراحل النمو الذي مر ويمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن المعايير المستخدمة معيار العمالة، معيار رأس المال، معيار الإنتاج، معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة فضلاً عن معايير أخرى تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي، وقد يكون أكثر المعايير استخداماً في الدول الصناعية هو معيار العمالة وذلك نظراً لسهولة الحصول على البيانات وإمكانية تحليلها ومعالجتها إحصائياً والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرارات.

1 عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل: اغسطس 2011م ، تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان، خال الفترة 2000-2010م، دراسة حالة القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعية جمهورية السودان، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، دولة قطر - الدوحة،.

2مصطفى يوسف كافي: 2014م، بيئة وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ص 25.

يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي يعمل فيها بين 50 و 100 عاملاً بالمشروعات المتوسطة. أما مؤسسة التمويل الدولية فتحدد المؤسسات التي تستثمر حد أقصى من الاستثمار مقداره 2.5 مليون دولار أمريكي بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة¹.

أما في السودان فجاء تعريف المشروعات الصغيرة على أنها مصطلح واسع، انتشر استخدامه مؤخراً ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو منشأة صغيرة تستخدم عدد من العمال، وتجمع الآراء على الأهمية المتعاطمة للمشروعات في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم كما أنها توفر ما بين 40% - 80% من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول. فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 51%- 85% من إجمالي الناتج المحلي في كل من الولايات الأمريكية واندونسيا على الترتيب².

3-1-2: أهمية إقامة المشروعات الصغيرة:

أولاً: أهمية المشروعات الصغيرة:

تلعب دوراً مهماً في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيراً ما توفر فرص عمل بأجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى العائل، كما تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تقليل المواد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال وكلما توسع نشاط

¹ احسان خضر، مصدر سبق ذكره ، ص 4.

² عبد الماجد بله عبد الساوي و قاسم الفكي علي: 2015م، دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي " دراسة حالة مجموعة من المصارف السودانية للفترة من 2007-2012م"، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد السادس عشر، عمادة البحث العلمي، ص 28 .

تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.

تدعم المشاريع الصغيرة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة. وتسهم في إرساء نظم اقتصادية تتسم بالدينامكية والمرونة التي تترابط فيها الشركات الصغيرة.¹

لإقامة المشروعات الصغيرة أهمية كبيرة وبالأخص في مجال التنمية، ويمكن تحديد أهمية إقامة مثل هذه المشاريع في الآتي:

1. دورها في التوظيف.
2. ارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة.
3. أهمية حجم استثماراتها في تكوين الاقتصاد الحر.
4. اعتبارها العمق الاستراتيجي للمؤسسات الكبيرة (المساهمة في تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية).
5. كونها ذات ميزة تنافسية نسبية يمكن للشركات الكبرى الاستفادة منها.
6. مهاراتها التنظيمية (نظراً لصغر حجمها).
7. قدرتها على الابتكار.
8. التعرف على أحوال السوق لقربها من المتعاملين.
9. قدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر مدخلاً لإنتاج سلع وخدمات أخرى.
10. مساهمتها في تحقيق إستراتيجية التنمية السكانية لكونها تتسم بالمرونة في التوظيف.²
11. توفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة.
12. عامل مهم لتنمية المناطق الريفية، وتقليل الهجرة من الأرياف- إلى المدن (الحضر)، بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية.
13. تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة.¹

¹عاصم عبد النبي أحمد البندي: 2000م، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر أنموذجاً ، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة ، ص 25.

²مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة:

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الدولي يعتمد اعتماداً كبيراً على الاستثمار في المؤسسات الكبيرة والتي غالباً ما تكون تابعة للقطاع العام إذ تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية ولكن تحتاج هذه الاستثمارات إلى استثمارات في المؤسسات الصغيرة سواء لتوفير المواد الأولية أو التسويق الشامل لتغطية حاجات السوق لأنه من غير المجدي لها أن تغطي بقاع السوق، ومثال حاجات مصانع اللحوم والحاجة إلى التنسيق ومعرفة حجم الماشية والحقول لتوفير المادة الأولية. وكذلك الحاجة إلى تجار التجزئة هنا لتصريف مبيعاتهم ومن هنا يظهر جلياً ضرورة هذا نوع من الاستثمار للدور المهم الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الحد من البطالة وتوفير فرص عمل، وتوفير المواد الأولية للاستثمارات الكبيرة في غالب الأحيان. وتصريف منتجات المؤسسات الكبيرة مما يساعد على زيادة حجم المبيعات والتوزيع ويقلل من تكاليف التخزين وامتصاص فوائد الأموال العاطلة والمدخرات والعمل على تشغيلها والمشاركة في تدوير عجلة رؤوس الأموال فضلاً على العمل على تدريب وبناء طبقة قيادية في المجتمعات وزيادة كفاءتها والتطوير في الخدمات والمنتجات المتقدمة وتوظيف وإدارة الثروة المحلية.²

يمكن اعتبار المشاريع الصغيرة أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية إن من بين 21 مليون مشروعاً هنالك ما يقارب 20.5 مليون أي نسبة 98% من تلك المشاريع يمكن اعتبارها مشاريع صغيرة وتعمل هذه المشاريع في كل المجالات الاقتصادية على الرغم من أن أغلبها يتركز في تجارة التجزئة.

وتتعدد المساهمات الاقتصادية لهذه المشاريع، حيث أنها تستخدم أكثر من 50% من قوى العمل في القطاع الخاص، وذلك بالرغم من أنها تمتلك أقل من ربع الموجودات الكلية في الولايات المتحدة، وبسبب أنها تتميز بكثافة اليد العاملة، فإنها تخلق في الواقع أعمالاً أكثر من الأعمال في المشروعات الكبيرة وفي عام 1980 مثلاً وجدت المشروعات الصغيرة (التي تستخدم أقل من 500 عاملاً)، أكثر من

¹عبد الرزاق خليل وعادل نقموش، مرجع سبق ذكره ، ص25.

²عاصم عبد النبي أحمد البندي، مرجع سبق ذكره، ص27.

ثلث فرص العمل المتاحة للعاملين، أما الشركات التي تستخدم أقل من 20 عاملاً فقد أوجدت أكثر من نصف فرص العمل من تلك الأعمال.¹

واستمر هذا الاتجاه في عام 1990 حيث كانت الشركات الصغيرة السبب الوحيد في تزايد نمو فرص العمل لديها مقارنة بالشركات الكبيرة التي استمرت في تقليص عدد العاملين لديها، كما إنها تعتبر عاملاً أساسياً في تدريب العاملين، إذ توفر للعاملين فرصة تعلم مهارات متعددة حتى يستفيد منها صاحب المشروع الصغير بدرجة أكبر من فائدها لصاحب المشروع الكبير. وتساهم المشاريع الصغيرة بما نسبته 48% من الناتج القومي الأمريكي، وبنسبة 42% من مجمل مبيعات الأعمال، وبشكل عام فإن المشاريع الصغيرة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في حياة أكثر من 100 مليون شخص أمريكي. وفي الدول الأخرى نلاحظ أن المشروعات الصغيرة توفر 33% من فرص العمل في كندا، و55.7% في اليابان، و85% في غانا، و87% في الهند، و88% في اندونيسيا، و74% في الفلبين، و63% في تنزانيا، و65% في كوريا من فرص العمل.

إما عن مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأقل تقدماً، فإن الدراسات التي أجريت عليها تشير إلى أن هيكل الصناعات والأهمية النسبية لمكوناتها تختلفان في ما بين الدول الصناعية والدول الأقل تصنيعاً.

ونخلص مما تقدم إلى أن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إنما يتوقف على الدور الذي يمكن أن تقوم به من خلال المراحل المختلفة للتنمية الصناعية، وهو ما يتوقف بدوره على مدى وفرة عرض العمل ورأس المال، وفي المراحل الأولى للتنمية الصناعية حيث يتوفر عرض العمل بالمقابل ندرة في رأس المال يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على زيادة العمالة وتعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية، بالإضافة إلى مساهمتها في

¹صفوت عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 42.

تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات ولا سيما النامية منها.

ومنه يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية والذي يتمثل فيما يلي:

1. تعظيم فرص العمالة و الناتج الإجمالي:

نظرا لما تعانيه الدول النامية من بطالة وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، فإن ذلك يجعل من معظم فرص العمالة المنتجة والناتج الصناعي هدفاً خلال مراحل التنمية الصناعية، حيث لم يعد القطاع الزراعي قادراً على استيعاب القدر الكبير من قوة العمل، بسبب النمو السريع للسكان وندرة رأس المال في معظم هذه البلدان، إذ إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تقوم بدور إيجابي في توفير فرص العمالة المنتجة في هذه المجال، حيث تبدو أهمية هذه الصناعات التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية في المتوسط لخلق فرص عمل وهو ما يتوقف على معامل رأس المال فكلما كان معامل رأس المال ومن ثم رأس المال المستثمر للعمل مرتفعاً كان الناتج الصناعي والعمالة المحققة من استثمار مبلغ معين من رأس المال أقل، وذلك بالمقارنة بحالة ما إذا كان معامل رأس المال المستثمر منخفضاً، وإن الزيادة الإضافية في رأس المال المستثمر للعامل في الصناعات الكبيرة لا تتناسب مع الزيادة المحققة في إنتاجية العامل، مما يجعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تحقيق فرص العمالة والناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معين من رأس المال، وذلك بالمقارنة مع الصناعات الكبيرة الحجم.¹

2. رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي:

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظراً إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلاً عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا إن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لأنه يتجاهل أمراً مهماً وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل

¹صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، 1993، القاهرة، ص 40.

والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، يتضح لنا إن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع.¹

ومن ناحية أخرى، فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى أنه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، وهو العنصر النادر في معظم الدول النامية، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، وأهي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

3. تنوع الهيكل الصناعي:

تضيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة قدراً كبيراً من المرونة والتنوع إلى الهيكل الصناعي، وذلك من خلال دخولها في مجالات تتميز بها عن الصناعات الكبيرة الحجم، فحيث يكون الطلب محدوداً على بعض المنتجات يصبح من الضروري الإنتاج على نطاق صغير، وذلك بدلا من الاستيراد، ومن ثم تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الوظيفة، كذلك قد يصبح من الضروري إنتاج بعض الأجزاء والمكونات بكميات قليلة لصالح الصناعات الكبيرة، ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل لتحقيق ذلك.

وابرز مثال على ذلك صناعة السيارات حيث تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجانب الأبرز من المكونات والأجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة في تجميع وصناعة السيارات، ويلاحظ إن هذا النوع من التطور والنمو للصناعات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يسهم في تطور الصناعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء.²

1 المرجع السابق، ص 45.

2 محمد محروس إسماعيل: 1997، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 214.

4. تنمية الصادرات:

إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبير ومتزايد في موازين مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكراً لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بإحجام كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عملياً إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا أنه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير ومن بينها:

- أ- **القدرة على التكيف والمرونة:** إن قدرة هياكل مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التكيف يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها لمواجهة احتياجات الأسواق الخارجية، نظراً لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواقها وكسب أسواق خارجية للتصدير.
- ب- **التخصص:** يؤكد البعض بأن التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل الخيار الأفضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسواق الدولية.
- ت- **التجديد:** إن مرونة المؤسسات الصغيرة هي في التكيف مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق.

ولتوضيح أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في التصدير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر سنشير إلى تجارب بعض الدول في هذا المجال، ففي سويسرا تعتمد الصناعات إلى حد كبير على الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الإلكترونية والساعات والأدوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات أن تغزو أسواق العالم، إما هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغيرة حوالي 50 بالمائة من صادراتها، وفي كوريا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من إنتاج المؤسسات الصغيرة 35 بالمائة من إجمالي صادرات البلاد.

5. تقدم الخدمات التدميمية للصناعات الكبيرة:

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تقديم الخدمات التدميمية المهمة التي تؤدي إلى بقاء الصناعات الكبيرة، وذلك من خلال علاقات التعاقد من الباطن بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة، حيث يمكن من خلالها أن تزود مؤسسات الصناعات الكبيرة بما تحتاج إليه من

منتجات تامة الصنع أو المنتجات النصف مصنعة التي تستخدمها هذه الأخيرة كمدخلات لإنتاجها النهائي، وذلك بأسعار تنافسية تمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية وهو ما يعرف بدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذية.¹

6. توزيع الصناعة وتحقيق التنمية الإقليمية:

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافياً مقارنة بالصناعات الكبيرة التي تتركز في المدن والمناطق الصناعية، مما يمكنها من القيام بدور مهم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية نذكر من بينها مايلي:²

أ- توزيع الصناعة حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة إن تؤدي دوراً مهماً في توزيع الصناعة بين الإقليم، وذلك لان إنشاء مصانع جديدة في المدن أصبح امراً غير مرغوب فيه اقتصادياً واجتماعياً.

ب- التخفيف من الفوارق الإقليمية، وذلك إن قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين الأقاليم يساعد على توزيع الدخل بينها ومنه التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية.

ت- الحد من الهجرة الريفية نحو المدن حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشارها في الريف ان تستوعب فائض العمالة الريفية، والحد من درجة البطالة الموسمية وتحقيق استخدام امثل لهذه العمالة.

7. تكوين الكوادر الفنية والإدارية:

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تكوين الرأس المال البشري، وذلك بتأمين الحصول على تدريب اقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تتسم هذه المعاهد في الدول النامية بالندرة ونقص الإمكانيات، فضلاً على أنها وان وجدت فهي غالباً ما تكون محدودة الخبرة.

8. جذب المدخرات:

¹صفوت عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

²فتحي السيد عبده :2005م، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص73.

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، ولكن هم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف أن طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدلاً من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضه للإنفاق الترفي أو حتى إيداعها في البنوك، وهكذا فإن انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.¹

3-1-3: خصائص المشروعات الصغيرة ومعوقاتها:

أولاً: خصائص المشروعات الصغيرة:

تتميز المشروعات الصغيرة على المشروعات الكبيرة بالمرونة والتأقلم مع بعض المتغيرات التي قد تحدث مثلاً في حالة تقلب الأسواق قد لا يؤدي إلى نقص الطلب مما يترتب عليه انخفاض الإنتاج، ففي مثل هذه الحالة نجد أن التجهيزات الرأسمالية للمشروع الصغير أقل، لأن نسبة التكاليف المتغيرة إلى الثابتة مرتفعة حسب حجم الإنتاج على العكس من المشروعات الكبيرة التي تظل تشتغل بنفس التكاليف الثابتة عند انخفاض الطلب وتحقق مرونة المشروع الصغير عن طريق:

1. استخدام الآلات قابلة للتجزئة.

2. استخدام مصانع صغيرة نسبياً.

تتمركز الصناعات في المدن الكبرى والمناطق الحضرية أمر له انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال الضغط على المرافق العامة والخدمات وبسبب الهجرة من الريف إلى المدن وتفتشي البطالة والأعمال الهامشية هذا فضلاً عن الآثار البيئية الضارة وهنا يأتي دور الصناعات الصغيرة بإقامتها في المدن الصغيرة والمناطق الريفية.²

¹عبد الرزاق خليل وعادل نقموش ، مرجع سبق ذكره، ص8.

²فتحي السيد عبده ، مرجع سبق ذكره، ص75.

ثانياً: معوقات المشروعات الصغيرة¹:

ان نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المعوقات والمشاكل وتختلف بشكل جزئي و كلي من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة، ومن مشروع إلى آخر داخل القطاع الواحد، ومن فترة زمنية إلى أخرى تبعاً للدورة الاقتصادية، ومن مرحلة من المراحل من مراحل عمر المشروع إلى أخرى، من حيث المصدر إلى معوقات داخلية أو خارجية.

على الرغم مما سبق هناك بعض المشاكل والمعوقات التي تعتبر موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم. يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي يكون مصدرها داخلي أي من داخل المشروع، ومنها سوء الإدارة، الناجمة عن عدم الكفاءة الإدارية لصاحب المشروع الذي يقوم بجمع المهام الإدارية والفنية والتسويقية وغيرها، وعدم التأكد من دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية، في حين أنها تعتبر مشكلات خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المشروعات، أن مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة كثيرة ويعود معظمها إلى القيود المتلفة المفروضة على تلك المشروعات والمتواجدة في البيئة الخارجية المحيطة بتلك المشروعات ومن أهم المشكلات التي تعود لأسباب خارجية:

1- صعوبة الحصول على التمويل في البدء وصعوبة زيادة رأس مال المشروع فيما بعد أي في مراحل التطور.

2- ارتفاع كلفة رأس المال (تكلفة الاقتراض والتمويل).

3- ارتفاع معدلات التضخم واثّر ذلك على ربحية المشروع وقدرتها على المنافسة.

4- الإجراءات الحكومية أو البيروقراطية.

5- الضرائب.

6- المنافسة: أهم مصادر المنافسة هي المنتجات المستوردة ومنتجات المشروعات الكبيرة والعاملة في نفس المجال.

7- ندرة الموارد الأولية.

¹ اشرف احمد يوسف و ايناس احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص114.

8- عدم قدرتها على إتباع إستراتيجية تسويقية واضحة وشاملة بسبب ارتفاع تكاليف التسويق وبعض الأسباب المرتبطة بخصائص هذه المشروعات.

9- الدورة الاقتصادية.

10- عدم ملائمة بعض التشريعات والقوانين

11- قد تعاني المشروعات الإنتاجية والخدمية الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تتعلق بجودة الإنتاج مما يؤثر في قدرتها التنافسية.

ثالثاً: معايير نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تصنف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على انها ذات جدوى اقتصادية عندما تكون هذه المشروعات مفيدة وتخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتحقق جملة من الأهداف تتمثل في الآتي¹:
إنتاج سلع وخدمات يحتاجها السوق المحلي وخصوصاً إذا كانت هذه السلع سوف يتم استيرادها من الخارج فيما يتم إنتاجها محلياً.

1- خلق فرص عمل للباحثين عنه، حيث تعد هذه الميزة من أحد أهم مميزات المشروعات الصغيرة، إذ تشير العديد من الدراسات التي أجريت على مختلف الاقتصاديات أن المشروعات الصغيرة تؤدي دوراً في تقليص معدل البطالة لاعتمادها بشكل كبير على العنصر البشري.

2- اعتمادها على مواد خام محلية، الأمر الذي يترتب عليه عدم تأثرها بالتقلبات الاقتصادية الخارجية ومن ثم خلق روابط أمامية وخلفية بينها وبين المشروعات الأخرى.

3- القدرة على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير، ويعد هذا الهدف من أهم الأهداف التي تعنى بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4- نقل تكنولوجيا متطورة وتأهيل العناصر البشرية الوطنية، إن نقل التقنية والتكنولوجيا سوف يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للوحدات الاقتصادية ومن ثم رفع الإنتاجية الحدية للعمالة الوطنية.

¹ المرجع السابق، ص119

المبحث الثاني

3-2: أنواع المشروعات الصغيرة وخصائصها:

3-2-1: أنواع المشروعات الصغيرة:

على الرغم من الدور المحوري والحيوي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج والتشغيل ومعالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية اختلفت اجتهادات الكثير من الباحثين والعلماء مع اختلاف المعايير والمقاييس التي اعتمدها وأيضاً مع اختلاف مراحل التقدم الصناعي والتكنولوجي والأوضاع الاقتصادية السائدة في كل دولة مما أثر على تقديم تعريف معتمد لهذه المشروعات، أن عبارة صغيرة

ومتوسطة لها مفاهيم ومدلولات نسبية تختلف من دولة لأخرى ومن قطاع اقتصادي لآخر في داخل الدولة نفسها، ويعزى هذا الاختلاف في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن تباين المعايير في تحديد الأسس التي يتم بموجبها تحديد حجم المشروع¹.

أما أهم المعايير التي اتخذت لتحديد أو تصنيف منشآت الأعمال والمشاريع الصغيرة تنقسم إلى معايير كمية ونوعية.

أولاً: المعايير الكمية:

1- معيار العمالة: وهو أكثر المعايير استخداماً لسهولة الحصول على بيانات العمالة والمنشآت الصغيرة.

2- معيار رأس المال: وهو معيار أساسي وشائع أيضاً باعتباره احد محددات الطاقة الإنتاجية.

3- معيار قيمة المبيعات: ويعتبر مقياس صادق لمستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية.

ثانياً: المعايير النوعية:

1- المعيار القانوني: وطبقاً للشكل القانوني يتحدد حجم رأس المال المستثمر وطرق تمويله.

2- المعيار التنظيمي: وطبقاً لهذا المعيار فإن المشروع الصغير يتصف بالجمع بين الملكية و الإدارة.

3- المعيار التقني: وطبقاً له تتصف المشاريع الصغيرة باعتمادها على أساليب تقنية بسيطة سواء في الإنتاج أو التسويق أو الإدارة.²

2-2-3: مجالات عمل المشروعات الصغيرة:

1 عبدالمجيد مصطفى، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002م.

² المرجع السابق، ص29.

تعمل المشروعات الصغيرة في العديد من المجالات المختلفة وهي كما يلي:

1. المجال الصناعي: تعمل المشروعات الصغيرة في المجال الصناعي وهو ما يشمل الصناعات التحويلية ومشروعات تصنيع الأغذية وحفظها.
2. المجال الزراعي: تشمل إنشاء المزارع الصغيرة، المشاتل، المزارع المنزلية، تجفيف الخضروات، تجفيف الأسماك، تربية الحيوانات.
3. المجال التجاري: يشمل المشروعات التجارية الصغيرة التي تتعامل مع السلع والخدمات بدون أن يتم إدخال تغيير جوهري عليها.
4. المجال الخدمي: المشروعات الصغيرة في المجال الخدمي هي مشروعات تقدم خدمات تتعلق بالسلع أو المستهلك الشخصي 1.

من حيث الهدف كما يلي:

1. مشروعات تنفيذية مشروع كبير.
2. مشروعات صغيرة لتحقيق الربح والدخل.
3. مشروعات صغيرة لإشباع الحاجات.
4. مشروعات صغيرة لإيجاد فرص عمل.

من حيث نظم الإنتاج كما يلي:

1. نظام إنتاجي علمي.
2. نظام الصناعة العائلية.
3. نظام الحرف اليدوية.
4. نظام الورش.

من حيث الشكل القانوني كما يلي:

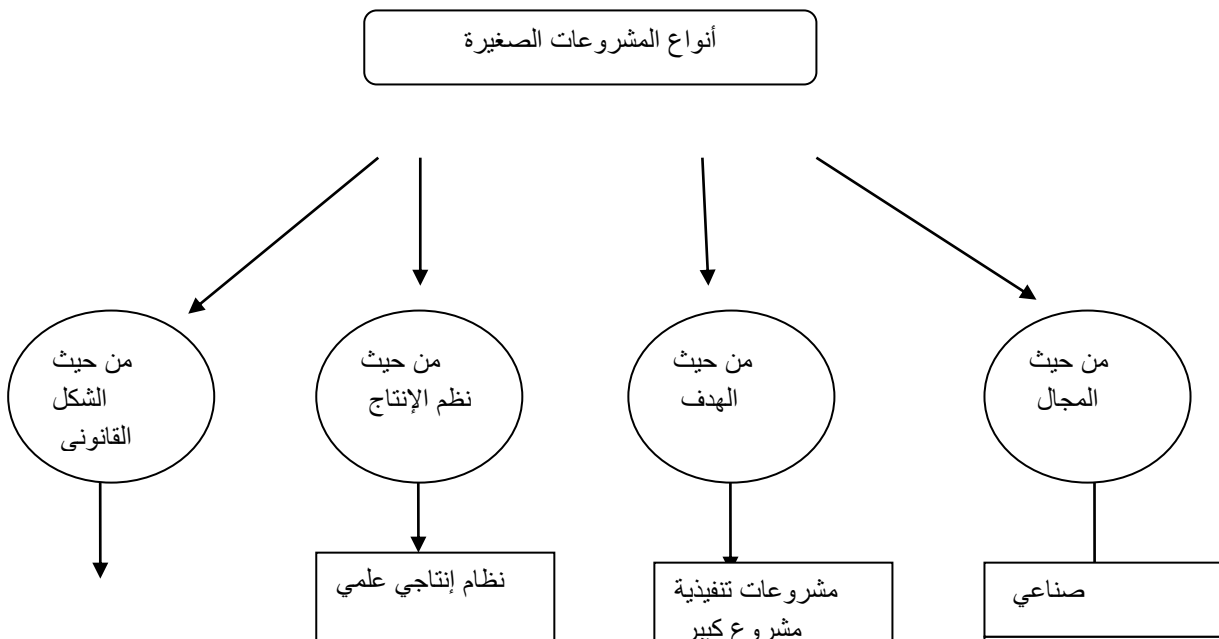
1. ملكة فردية.

¹ فتحي السيد عبده ، مرجع سبق ذكره، ص76.

2. شركة فردية.
3. ملكية محدودة.
4. ملكية عامة.
5. شركة مساهمة.
6. شركة قومية بسيطة.

الشكل رقم (2-3-1)

أنواع المشروعات الصغيرة



ملكة فردية
شركة فردية
ملكية محدودة
ملكية عامة
شركة مساهمة
شركة قومية بسيطة

المصدر: عبدالمجيد مصطفى: 2002م، إدارة المشروعات الصغرى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

3-2-3: الخصائص المميزة للمشروع الصغير:

- يدار من قبل المالكين.
- يتميز بالطابع الشخصي.
- محلياً في عملياته.
- يعتمد بدرجة عالية على الموارد المالية الداخلية في تأسيسه ونموه.

يمكن القول أن مالكي المشروعات الصغيرة هم رواديون في أعمالهم كونهم يتحملون المخاطرة ويتميزون بالمغامرة أملاً في تحقيق الربحية في المستقبل، ويعتقد مالكو المشروعات الصغيرة أنهم يبذلون جهوداً عالية ويحققون إيرادات عالية. وأنهم يشعرون بسعادة في عملهم ولكن قبل البدء بأي مغامرة

لإنشاء مشروع صغير على كل ريادي أن يدرس مزايا المشروع الصغير والتي يمكن أن نشير إليها كما يلي:

الفرصة للسيطرة على قدرة امتلاك العمل يوفر للريادين الاستقلالية وفرصة إنجاز ما هو مهم من وجهة نظرهم، حيث يكون وسيلة لتحقيق رغباتهم وآمالهم في الحياة ويشبعون حاجاتهم الداخلية من خلال معرفتهم أنهم القوة الأساسية المسيطرة على العمل.¹

المبحث الثالث

3-3: عمل المرأة ومشاركتها في مجال المشروعات الصغيرة على مستوى الدول النامية:

تم التركيز على النساء كقوة للعمل لما تتعرض له النساء الفقيرات لقهر اجتماعي مزدوج أولاً لكونهن فقيرات يمثلن جزءاً مما يتعرض له الفقراء جميعاً من قهر طبقي. و لكونهن نساء يتعرضن في مجتمع تنفشي فيه الأمية والجهل والمعاملة القاسية والتمييز ضدهن داخل وخارج الأسرة من قبل الأفراد والمؤسسات كأن يتعرضن لهجر الأزواج أو الطلاق و إن النساء ربات البيوت الفقيرات هن الأكثر تأثراً وتحملاً لعبء مشكلة

¹ ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة: 2009م ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، ص 15.

الفقر في الأسرة، في حين يقل الطعام في المنزل لا يعود الرجل إليه حتى لا يواجه الأطفال المتضورين جوعاً، لكن الأم لا تفعل ذلك، بل إنها تبذل قصارى جهدها حتى آخر لحظة.¹

3-3-1: عمل المرأة

يورد صاحب كتاب " تحرير المرأة في عصر الرسالة " وقائع مشاركة المرأة المسلمة في العمل المهني في عصر الرسالة- من خلال نصوص القرآن الكريم وصححي البخاري ومسلم- فيورد منها مشاركتها في أعمال مثل الرضاعة والحضانة بأجر، والرعي، والزراعة والغرس، والصناعات المنزلية، وعلاج المرضى وتقديم خدمات للقوات المسلحة، وأعمال النظافة، ثم يورد بعض الظواهر الاجتماعية الجديدة المرتبطة بعمل المرأة المهني، والتي قد تجعل ذلك العمل أحياناً واجباً أو مندوباً، ثم يوضح المعالم الشرعية لعمل المرأة المهني في عصرنا، ومنها أنه ينبغي على المرأة أن تستثمر وقتها كاملاً وأن تكون عنصراً منتجاً مفيداً للمجتمع، وإلا ترضى لنفسها البطالة في أي مرحلة من مراحل حياتها شابة أو كهلة وفي جميع حالاتها بنتاً وزوجة ومطلقة وأرملة، ومن ذلك أيضاً وجوب قيام المرأة بعمل مهني في حالتين أولاً حالة حاجتها لإعالة نفسها وأسررتها عند فقدان العائل أو عجزه (الوالد أو الزوج أو الدولة)، وثانيهما حال أداء ما يكون من الأعمال من فروض الكفاية على النساء لحفظ كيان المجتمع المسلم، ومن ذلك أنه يندب لها ذلك في حالة رغبتها في معاونة الزوج أو الأب أو الأخ الفقير أو تحقيق مصلحة كبيرة للمجتمع المسلم.²

ترتبط قضايا وتحديات مشاركة المرأة في مجال المنشآت والمشروعات المتوسطة والصغيرة (والصغرى) ارتباطاً كبيراً كما هو متوقع بقضايا مشاركتها في مجالات العمل المختلفة بشكل عام من حيث الفرص والمحددات والصعوبات. ومع ذلك تتفرد قضايا المشاركة في المنشآت والمشروعات المتوسطة والصغيرة ببعض الخصائص والمتطلبات التي تستدعي معالجات خاصة.³

¹ اشرف وايناس، المرجع السابق، ص121.

² عبد الحليم أبو شقة، تحرير المرأة في عصر الرسالة، الكويت: دار القلم. ص 153

³ مجدي علي سعيد: 2007م، تجربة بنك الفقراء، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ص 53.

وفيما يلي عرض موجز للأعمال التي تتولاها المرأة بشكل عام في أي مجتمع والتي يمكن ان يندرج بعضها تحت مظلة المنشآت، بينما لا يقع بعضها الآخر تحت هذه المظلة رغم اشتغالها على مشروعات.

أولاً: العمل خارج المنزل:

يمكن تصنيف الأعمال والمهام التي تتولاها المرأة خارج المنزل بالأنواع الرئيسة التالية:

العمل كعاملة أو كصاحبة عمل مقابل دخل مادي محدّد أو غير محدّد. ومن الطبيعي ان يندرج مثل هذا العمل ضمن مفهوم المنشآت بأنواعها المختلفة، الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، إذا تم في مؤسسة تنطبق عليها معايير هذه المنشآت، وتم تسجيلها كذلك.

العمل بدون أجر كما يشيع في كثير من الأحيان في العمل الزراعي، وبخاصة في حالة الحيازات الزراعية الأسرية، حيث تعمل المرأة إلى جانب أفراد الأسرة الآخرين في الإنتاج النباتي أو الحيواني لتقليل الاعتماد على العمال المأجورين. وقد تكون المرأة عاملة أو مسئولة عن إدارة هذا العمل الذي يمكن أن يندرج تحت مظلة منشأة متوسطة أو صغيرة أو أن يبقى خارجاً عن مثل هذه المظلة. وتتفاوت في ضوء ذلك مدى الاستفادة من الخدمات المساندة وطبيعتها وإطارها القانوني.

العمل التطوعي الذي يتم عن طريق الجمعيات الخيرية والتعاونيات والهيئات النسائية المختلفة، ومن النماذج الشائعة لمثل هذا العمل قيام امرأة أو مجموعة من النساء بإنشاء جمعية خيرية أو هيئة نسائية. ورغم أهمية هذا العمل، فقلما تنطبق عليه المعايير والشروط التي تنطبق على المنشآت المتوسطة والصغيرة بمفهومها الاقتصادي الرسمي، فالتشريعات التي تنظمها ذات صبغة اجتماعية وليست اقتصادية، وبالتالي فإن مصادر الخدمات المساندة التي تحصل عليها تختلف في كثير منها عن مصادر الخدمات والتسهيلات المتاحة للمنشآت المتوسطة والصغيرة.

ثانياً: العمل داخل المنزل:

يمكن تقسيم الأعمال والمهام التي تتولاها المرأة داخل المنزل إلى الأنواع الرئيسة التالية:

الأعمال المدرة للدخل (income generating)، وهي مشروعات ومنتجات وخدمات تدرّ دخلاً على الأسرة، ومن الأمثلة على هذه الأعمال الصناعات المنزلية كتصنيع الأغذية والمنسوجات والإنتاج النباتي والحيواني ومنها أيضاً خدمات الحضانات المنزلية. ومن الأمثلة الأكثر حداثة إنتاج البرمجيات الحاسوبية والاستشارات والقيام بالأنشطة الإنتاجية عن بُعد باستخدام الشبكة الالكترونية، وتتم عمليات التصنيع والإنتاج والتجهيز داخل المنزل، كما يتم تسويقها بشكل مباشر للمستهلك، أو عن طريق الوسطاء. ورغم أن كثيراً من هذه الأعمال يتم تنظيمها وممارستها ضمن معايير وشروط اقتصادية، إلا أنها لا تدرج في العادة تحت مظلة المنشآت، وإن كانت تدرج تحت مظلة المشروعات.

الأعمال المقتصدة (الموفرة) للنفقات (income saving)، وهي مشروعات ومنتجات وخدمات تقدمها المرأة داخل المنزل لمنفعة الأسرة. وبدون ذلك تضطر الأسرة إلى الحصول على هذه المنتجات والخدمات مقابل الثمن من خارج المنزل. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك في المجتمعات العربية صنع الملابس وإنتاج الأطعمة وتربية المواشي والطيور وزراعة الحدائق وأعمال الصيانة وغير ذلك. ومع أنه يتوافر في كثير من الأحيان خدمات وتسهيلات مباشرة لمساعدة المرأة في تنظيم هذه الأعمال وإدارتها، ولكن ذلك يتم في العادة عن طريق مؤسسات اجتماعية نظراً لأنها لا تدرج تحت مظلة المنشآت المتوسطة والصغيرة.

الأعمال والمهام التقليدية في الأسرة، كتربية الأطفال وتجهيز الطعام والتعامل مع الأجهزة والأعمال المنزلية الأخرى. وينطبق على هذه الأعمال ما ينطبق على الأعمال المقتصدة للنفقات من حيث طبيعة ومصادر الخدمات والتسهيلات المباشرة التي يمكن أن تستفيد منها المرأة.

ثالثاً: مناهج تنمية المرأة:

منذ بداية العقد العالمي للمرأة (1975-1985) وحتى مؤتمر بكين 1996م، بدأ الاهتمام العالمي بقضية تنمية المرأة وتمكينها من أداء أدوارها بفعالية مثل الرجل، والمشاركة في اتخاذ القرار في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد واكب هذا الاهتمام العالمي اهتمام اكبر من الدول

والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية وذلك من خلال عقد سلسلة من الندوات والمناقشات والمؤتمرات والمنتديات وقد أوصت وأكدت جميعها على ضرورة دعم دور المرأة ومكانتها ومنحها حق العمل في الميادين كافة.¹

3-2-3: الخدمات المساندة لمشاركة المرأة في المنشآت المتوسطة والصغيرة²:

يستدعي تعزيز مشاركة المرأة وعملها في مجال المنشآت المتوسطة والصغيرة، وبخاصة في دورها كرائدة ومبادرة في إنشاء هذه المنشآت أو توسيعها أو تطويرها، توافر مجموعة من الخدمات والتسهيلات المساندة التي يتولّى مسؤوليتها الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. ومع أن هذه الخدمات والتسهيلات بدون استثناء مطلوبة وضرورية لتعزيز مشاركة كل من المرأة والرجل، إلا أنها أو بعضها على الأقل يأخذ بعداً خاصاً لدى التعامل مع المرأة والتجاوب مع حاجاتها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التفاوت بين حاجات الرجل وحاجات المرأة يختلف ضيقاً أو اتساعاً بين مجتمع وآخر، وبين موقع وآخر داخل المجتمع الواحد. وفيما يلي عرض موجز للخدمات المساندة لمشاركة المرأة في المنشآت المتوسطة والصغيرة، علماً بأن بعض هذه الخدمات ذو أثر مباشر وبعضها ذو أثر غير مباشر على مشاركة المرأة.

أولاً: الخدمات المساندة المباشرة:

1. خدمات التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية:

يتم تقديم هذه الخدمات عن طريق البرامج التعليمية والتدريبية، النظامية أو غير النظامية، لأغراض تأهيل العاملين والعاملات في المنشآت على اختلاف مجالات العمل والمستويات المهنية والوظيفية، بهدف الإعداد لممارسة العمل أو رفع الكفاءة وتحسين مستويات الأداء. ولا يخفى أن مثل هذه الخدمات يتم تصميمها أحياناً لتناسب حاجات المرأة عندما توجه لدعم مشاركتها في المنشآت المتوسطة

¹ سميرة الجبوري: 2017، المرأة والتنمية، www.m.ahewar.org

² منذر واصف المصري: 2007م، أهمية مشاركة المرأة في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورشة العمل القومية حول المرأة والمنشآت الصغرى "الاحتياجات التدريبية وتنمية القدرات الإنتاجية"، تونس، ص45.

والصغيرة، من حيث طبيعتها فيما يتعلق بالأعمال التي تقبل عليها المرأة أو من حيث تنظيمها فيما يتعلق بمتطلباتها المكانية والزمنية.

2. تسهيلات التمويل والإقراض وضمان القروض:

تساهم هذه التسهيلات في مساعدة المستثمر/ة على المبادرة بإنشاء المنشآت والمشاريع وتوسيعها وتطويرها. وفي كثير من الأحيان تبدو الحاجة قائمة إلى تسهيلات وشروط تمويلية خاصة للمرأة، وبخاصة فيما يتعلق بضمان القروض مثلاً. ويتوافر لهذا الغرض في بعض الأحيان صناديق خاصة لإقراض المرأة. وتبرز أهمية ذلك من أن شح التسهيلات التمويلية أو طبيعة الشروط المرافقة لها كثيراً ما تقف عائقاً أمام استفادة المرأة منها بهدف خوض غمار المبادرة بإنشاء المنشآت أو توسيعها أو تطويرها.

3. التسهيلات والخدمات المتعلقة بالتسويق والاستيراد والتصدير:

يمكن أن يكون لهذه التسهيلات والخدمات واحداً من المضمونين التاليين أو كليهما:

أ- المضمون التمويلي الذي يعنى بتمويل بعض نشاطات التسويق كالترويج أو توفير السيولة النقدية للاستيراد وغير ذلك.

ب- المضمون الفني الذي يعنى بتوفير الخبرات والمعلومات والبيانات عن الخصائص والمتطلبات والشروط المتعلقة بالتسويق والاستيراد والتصدير.

ومن المتوقع أن تؤثر البيئة الاجتماعية في المجتمعات العربية على حركة المرأة وقدراتها في مجال التسويق والاستيراد والتصدير ذات العلاقة بمنتجات المنشآت المتوسطة والصغيرة، مما يستدعي جهوداً ومضامين خاصة للتسهيلات والخدمات المتعلقة بالتسويق والاستيراد والتصدير.

4. الخدمات الاستشارية والفنية:

تعنى هذه الخدمات بتقديم المشورة لتطوير الأداء وزيادة الإنتاجية في المنشآت المتوسطة والصغيرة أو وضع الحلول للمشاكل والصعوبات التي قد تواجهها فيما يتعلق بالعمليات الإنتاجية أو

التقنيات المستخدمة أو الموارد البشرية أو القرارات الاستثمارية وغير ذلك من خدمات الدعم الفني والإداري والتنظيمي. ومن الطبيعي أن يُراعى تقديم هذه الخدمات الحاجات والمتطلبات الخاصة بالمرأة.

5. خدمات التشغيل والإرشاد والتوجيه:

يتولى مثل هذه الخدمات في العادة مكاتب ومؤسسات حكومية أو غير حكومية، ربحية أو غير ربحية. وغالباً ما يتم تقديمها بهدف تسهيل الالتحاق بالعمل أو تغييره، وتراعى في العادة الحاجات الخاصة بالمرأة. وقد تختص بعض الجهات والمؤسسات بتشغيل المرأة وتقديم خدمات التوجيه والإرشاد لها لأهداف اجتماعية.

ثانياً: الخدمات المساندة غير المباشرة:

1. التشريعات والسياسات:

تتولى السلطات الحكومية والتشريعية في العادة المبادرة بسن التشريعات ووضع السياسات بمشاركة القطاعات غير الحكومية المعنية، بهدف وضع الأطر القانونية التي تنظم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وما يتعلق بأمور المنشآت وتوفير البيئة التشريعية المواتية لنموها وتطورها بشكل خاص. ويمكن للتشريعات أن يكون لها دور في مراعاة حاجات المرأة الخاصة للمشاركة في مجال المنشآت المتوسطة والصغيرة، وتسهيل هذه المشاركة في مجال بدء هذه المنشآت وتطويرها وتوسيعها. ومن هذه الحاجات الخاصة ما يتعلق بالمعيّلات الوحيدات للأسر وغير ذلك. ومن المعلوم أن التشريعات، وبخاصة القديم منها، كثيراً ما تغفل عن هذا البعد المهم، لأنها تكون قد وضعت من قبل الرجال وللرجال.

2. خدمات البيانات والإحصاءات ونظم المعلومات:

تعنى هذه الخدمات بقضايا العرض والطلب المتعلقة بالموارد البشرية والخصائص الاقتصادية لسوق العمل المحلي والخارجي ونموه واتجاهاته، وخصائص التصدير والاستيراد، وغير ذلك من المعلومات التي تساعد المستثمرين وأصحاب المنشآت على التخطيط السليم والإدارة الواعية لمنشآتهم، ومن الضروري أن تعالج هذه البيانات والإحصاءات والمعلومات الخصائص المتعلقة بعمل المرأة

ومساهمتها في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وبخاصة فيما يتعلق بالمنشآت المتوسطة والصغيرة، للمساهمة في تعزيز مشاركتها في هذه المنشآت.

3. الدراسات والبحوث والمؤتمرات والنشاطات العلمية:

تتناول هذه النشاطات الفكرية بالدراسة والتحليل قضايا المنشآت المتوسطة والصغيرة وتسلط الأضواء على خصائصها وسبل تطويرها وتحدياتها. ولتعزيز مشاركة المرأة في هذه المنشآت لا بد أن تتناول هذه النشاطات الفكرية القضايا المتعلقة بعمل المرأة والصعوبات التي تعيق مشاركتها ومتطلبات تعزيز هذه المشاركة.

4. التنظيمات والتكتلات المهنية للعاملين في المنشآت:

تشمل هذه التنظيمات والتكتلات المهنية النقابات والاتحادات والجمعيات التي تعنى بمصالح أعضائها وتتبنى قضاياهم لدى الجهات والمحافل الرسمية وغير الرسمية. وعلى الرغم من أن كثيرا من هذه التنظيمات والتكتلات تشمل في عضويتها الرجل والمرأة في النقابات العمالية ونقابات أصحاب العمل، إلا أن بعضها يقتصر على النساء، كما هو الحال في بعض الجمعيات والاتحادات التي تقدم خدمات موجهة للمرأة.

5. الخدمات والتسهيلات الداعمة للمبادرة والإبداع:

تشمل هذه الخدمات والتسهيلات الحوافز والجوائز الموجهة لتشجيع إنشاء ونمو وتطور الأداء في المنشآت المتوسطة والصغيرة في مجالات مختلفة كالإنتاجية والنوعية والإدارة والتسويق وغير ذلك، كما تشمل الخدمات والحوافز الموجهة للإبداعات وبراءات الاختراع واستثمار نتائجها. وقد يتم توجيه بعض هذه الخدمات والحوافز بشكل خاص لتعزيز مشاركة المرأة وحفز الإبداع والريادة لديها.

6. الخدمات الإعلامية والترويجية:

يتم تقديم هذه الخدمات بمقابل مادي أو بدون مقابل لأغراض التسويق وإبراز قصص النجاح مثلاً عن طريق وسائل الإعلام والاتصال والمعارض وغير ذلك. وكما في الخدمات والتسهيلات الداعمة

للمبادرة والإبداع، فإنه يمكن توجيه الخدمات الإعلامية والترويجية بشكل خاص لتعزيز مشاركة المرأة وإبراز إنجازاتها وقصص نجاحها في المنشآت المتوسطة والصغيرة.

7. الخدمات البيئية:

تعنى الخدمات البيئية بمساعدة المنشآت على تحقيق المتطلبات البيئية والاحتياجات الصحية ومعايير السلامة العامة في العمل. وقد تبرز حاجات خاصة للمرأة في هذا المجال في ما يتعلق بالتدريب أو تسهيلات التمويل لتحقيق هذه المتطلبات والاحتياجات والمعايير.

8. المواصفات والمقاييس:

تساهم المواصفات والمقاييس في ضمان الجودة والنوعية وتحسين القدرة التنافسية لدى المنشآت، محلياً وخارجياً. وكما في حالة الخدمات البيئية، فقد تبرز حاجات خاصة للمرأة في هذا المجال في ما يتعلق بالتدريب أو تسهيلات التمويل لتحقيق متطلبات المواصفات المحلية والعالمية.

9. الاتفاقات والبروتوكولات الثنائية والجماعية:

تتولى الحكومات في العادة عقد مثل هذه الاتفاقات والبروتوكولات مع الدول أو مع التجمعات الاقتصادية، بهدف دعم المنشآت الوطنية في أمور التصدير والاستيراد والتبادلات التجارية. وتستدعي الاستفادة القصوى من الاتفاقات والبروتوكولات التوعية بمضامينها وشروطها وتقديم الخدمات لتعظيم مكاسب المنشآت منها، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة في مثل هذه النشاطات.¹

3-3-3: الإجراءات والمعالجات لدعم مشاركة المرأة²:

¹ المرجع السابق، ص 48

² المرجع السابق، ص 52.

يستدعي التغلب على الصعوبات ومواجهة التحديات الخاصة بمشاركة المرأة في قطاعات العمل بشكل عام وفي مجال المنشآت المتوسطة والصغيرة بشكل خاص الاستعانة بمجموعة من المعالجات والإجراءات، مع مراعاة التكامل والتنسيق بينها بقدر الإمكان لتعظيم آثارها وانعكاساتها. ومنها:

1- التشريعات:

توفر التشريعات الأرضية المناسبة لتطوير التوجهات والإجراءات اللازمة لدعم مشاركة المرأة في عالم العمل. وليس غريباً أن نرى تحيزاً ضد عمل المرأة في بعض التشريعات، مما يستدعي تعديل هذه التشريعات وتطويرها لمواكبة الحاجات المجتمعية.

2- التعليم والمناهج المدرسية:

تشكل صورة المرأة في المناهج والكتب المدرسية عاملاً مؤثراً في تعزيز دورها في عالم العمل ومشاركتها في المجهود التنموي. ومن الملاحظ في كثير من الأحيان أن الصورة النمطية للمرأة كأم وربة بيت لا يرافقها صورة دورها في المجتمع كعاملة وقيادية، مما يستدعي العمل على معالجة هذا النقص وإبراز الصورة المتوازنة للمرأة. ومن ناحية أخرى يلعب مضمون المناهج المدرسية دوراً مهماً من حيث ضرورة احتوائها على ما ينمي قدرات الدارسين، ذكوراً وإناثاً، في مجال المهارات الحياتية والمهنية العامة كعنصر من عناصر التعليم العام في المراحل التعليمية المختلفة وبخاصة في مرحلة التعليم الأساسي، مع تفادي اقتصار مثل هذه المهارات للإناث على مهارات الأعمال المنزلية كما يحدث أحياناً.

وغنى عن القول أن الأرضية التعليمية المناسبة لتعزيز مشاركة المرأة في العمل بشكل عام وفي المنشآت المتوسطة والصغيرة بشكل خاص توافر المستوى التعليمي المناسب لها مما يمكنها من تولي المهام المطلوبة والحصول على المهارات اللازمة بيسر وسهولة. وهذا يستدعي، كحدٍ أدنى، تعميم التعليم الأساسي الإلزامي حتى سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة، مع مراعاة أن كثيراً من مجالات العمل تتطلب مستويات تعليمية أعلى من ذلك.

3- التعليم والتدريب المهني والتقني:

يلعب التعليم والتدريب المهني والتقني المتخصص لإعداد العمال المهرة والمهنيين والفنيين دوراً مهماً في تلبية المتطلبات التنموية وحاجات سوق العمل من العمالة المطلوبة للمجالات المختلفة، بما في ذلك المنشآت المتوسطة والصغيرة. ومن الطبيعي أن يساهم توفير هذا النوع من التعليم للفتاة في التخصصات المختلفة، وبخاصة تلك التي تقبل عليها الفتاة ويحتاجها سوق العمل، في تعزيز مشاركة المرأة في عالم العمل بما ذلك المنشآت والمشروعات المتوسطة والصغيرة.

4- التعليم غير النظامي وتعليم الكبار:

يشكل التعليم غير النظامي وتعليم الكبار آلية فعالة لتوفير خدمات التربية المستديمة والتعليم المستمر بما في ذلك الحصول على المعارف والمهارات والاتجاهات لأغراض محدّدة للاندماج في سوق العمل، ويمكن لهذه الخدمات أن يكون لها دور كبير في زيادة فرص العمل للمرأة ودعم مشاركتها في النشاطات الاقتصادية بشكل عام وفي المنشآت والمشروعات المتوسطة والصغيرة بشكل خاص.

5- مصادر الإعلام والاتصال الجماهيري:

تشمل مصادر الإعلام والاتصال الجماهيري الصحافة والمذيع والتلفزيون والشبكة العالمية (الانترنت) وغير ذلك. ويمكن استثمار هذه المصادر والقنوات بفاعلية لإيصال المعلومات والرسائل المناسبة للمرأة وللمجتمع بشكل عام. كما يمكن استخدام مصادر الإعلام لتقديم برامج تعليمية تشمل مهارات مهنية ذات أبعاد تطبيقية لدعم مشاركة المرأة في المنشآت المتوسطة والصغيرة.

6- المنابر السياسية:

تشمل المنابر السياسية، الرسمية منها وغير الرسمية، المجالس البرلمانية والأحزاب السياسية وغيرها. ويمكن أن يكون لهذه المنابر دور في أخذ المبادرات لتعزيز الجهود التوعوية اللازمة بالإضافة إلى الممارسات الايجابية ذات العلاقة.

7- المنابر الاجتماعية:

تشمل المنابر الاجتماعية الجمعيات والنقابات وفئات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام. ويمكن استثمار هذه المنابر لتعزيز التوجهات الايجابية نحو عمل المرأة ومشاركتها في الحياة العامة.

8- المنابر الثقافية والفكرية:

تعنى المنابر الثقافية والفكرية بالنشاطات المتعلقة بالمؤتمرات والندوات والدراسات والبحوث وغير ذلك مما يساهم في معالجة أوضاع المرأة وتسهيل الأضواء على قضاياها وتحليل العناصر والمحددات لمشاركتها في الحياة العامة ومتطلبات النهوض بهذه المشاركة وتعزيزها.

9- خدمات الإرشاد والتوجيه التربوي والوظيفي:

تهدف خدمات الإرشاد والتوجيه التربوي والوظيفي إلى تقديم الخدمات إلى مجموعتين من الفئات المستهدفة في المجتمع. وتشمل المجموعة الأولى الملتحقين بالمؤسسات التعليمية أو الراغبين بالالتحاق بهذه المؤسسات أو الذين أنهوا برامج تعليمية في مؤسسات وبرامج التعليم النظامي وغير النظامي لتحسين قدراتهم على الالتحاق بعالم العمل. وتشمل المجموعة الثانية العاطلين عن العمل أو العاملين الراغبين بالارتقاء بمستوياتهم المهنية والوظيفية أو الانتقال لأعمال أخرى. وتتبع أهمية هذه الخدمات من أنها تقدم المعلومات والبيانات اللازمة عن مجالات التعليم وخصائص الأعمال والمهن من ناحية، وتقيم ميول الأفراد واستعداداتهم وقدراتهم من ناحية ثانية، وتزويدهم بالمهارات الأساسية للالتحاق بعالم العمل من ناحية ثالثة. ومن الطبيعي إمكانية استثمار هذه الخدمات بشكل خاص لدعم وتعزيز مشاركة المرأة في مجال المنشآت المتوسطة والصغيرة.¹

¹مندر واصف المصري، مرجع سبق ذكره، ص56.

الفصل الرابع

التمويل الأصغر ودوره في تفعيل مشاركة المرأة في

المشروعات الصغيرة في السودان

المبحث الأول: التمويل الأصغر ومصادره في السودان

المبحث الثاني : سياسة التمويل الأصغر في السودان

المبحث الثالث: مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة في السودان

المبحث الأول

1-4: التمويل الأصغر ومصادره في السودان

1-1-4: التمويل الأصغر في السودان:

تاريخياً كان السودان رائداً في مجال التمويل الأصغر فقبل أكثر من ثلاثين عاماً كان للسودان العديد من تجارب التمويل التقليدية في التمويل الأصغر من خلال العديد من الأنظمة والصناديق الخيرية والجمعيات الخيرية التعاونية الممولة من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية المحلية أو الإقليمية والدولية، وبالرغم من أن بعض التجارب كانت خالية من توظيف الموارد كأداة لتمويل خدمات المجتمع التي تلبي احتياجات عامة إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الاستدامة التشغيلية والمالية المطلوبة.¹

أولاً: النظام المصرفي في السودان:

بدأ تاريخ العمل المصرفي في السودان مع بداية الحكم الإنجليزي المصري سنة 1898م عند توقيع اتفاقية الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر، حيث تم افتتاح البنك الأهلي عام 1903م كبنك تجاري، وفرع بنك باركليز (إنجليزي) 1913م، وفرع بنك الضمان (تركي) عام 1949م، فرع بنك مصر عام 1953م، وبعد الاستقلال تم افتتاح فروع بنوك أجنبية أخرى، كفرع البنك العربي (أردني) 1956م وفرع البنك التجاري (الإثيوبي) 1958م . شهد عام 1959م أهم مراحل التطور في العمل المصرفي في السودان حيث تم إنشاء بنك السودان ليقوم بأعباء البنك المركزي وهو مؤسسة عامة تستهدف تحقيق المصلحة الاقتصادية ومهامه تنحصر في الإشراف و الرقابة علي المصارف والتحكم في عرض النقود المصرفية للبنوك الأخرى وحماية البنوك من الانهيار حيث يقوم بدور الملجأ الأخير لإقراض البنوك ولا يهدف لتحقيق أرباح كما هو الحال بالنسبة للبنوك الأخرى.

والبنوك أنواع في السودان منها التجارية التي تهدف إلي تحقيق الربح ومنها البنوك المتخصصة التي تقوم بعمليات الائتمان في أنشطة اقتصادية معينة كالبنوك العقارية والصناعية والزراعية وهناك البنوك الإسلامية التي تمتاز من البنوك التجارية بعدم التعامل بالفائدة في كل العمليات الاستثمارية.²

بدأت فكرة التمويل من صغار المنتجين في المصارف بواسطة البنك الزراعي السوداني في 1959م الذي يعنى بصغار المزارعين وبنك الادخار السوداني في عام 1974م الذي يعنى بالمهنيين وصغار المنتجين في الجزيرة، وبنك الشعب التعاوني في السبعينات، وبنك فيصل الإسلامي في الثمانينات

¹ ورشة عمل التمويل الأصغر وسيلة فعالة لمكافحة الفقر: 3 ديسمبر 2008م، ص5.

² المصدر السابق، ص7.

مع الحرفيين في نطاق محدود. وتجربة بنك فيصل الإسلامي حققت نجاحات أدت إلى إنشاء فروع متخصصة في مجال تمويل صغار المنتجين.¹

ثانياً: وضع قطاع التمويل الأصغر في السودان:

أن جانب العرض للتمويل الأصغر في السودان صغير للغاية مقارنة بالطلب على هذه الخدمات ويقدر بصورة تقريبية نسبة 1-3 % ربما يعود هذا بكون صناعة التمويل الأصغر في العالم ما زالت في مرحلة البدايات. وقطاع التمويل الأصغر يقدم خدمات مالية مثل الائتمان الأصغر والائتمان الأكبر والائتمان الاستهلاكي وادخار ودائع وتحويلات نقدية وتأمين وتبني مؤشرات قياس أداء معترف بها لا توجد حقيقة في السودان. هنالك فرص كبيرة لتطوير برامج التمويل الأصغر بالبلاد خصوصاً على ضوء الحالات الاقتصادية والاجتماعية وإعلان الحكومة تخفيف الفقر أولوية في سياستها.²

ولقد ظهر مصطلح التمويل الأصغر في السودان واخذ موقعة كآلية اقتصادية بعد أن تبنتها الدولة في أواخر العام 2006م، اهتمت الدولة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشرائح المجتمع الأقل حظاً في الاستفادة من الوسائط المالية في السابق، إلا انه لم تكن في السودان تجربه مصرفية واضحة للتمويل الأصغر في السابق. إلى أن أشار بنك السودان المركزي في سياساته النقدية والتمويلية إلى توظيف نسبة من موارد المصارف فيما يعرف بالأسر المنتجة والتي تدرجت من 5% في العام 2000م ثم 7% و 10% إلى أن وصلت إلى 12% في عام 2007م وحينها ظهر مصطلح التمويل الأصغر الذي لم يقتصر على التسليف بل أصبح يعني حزمه من الخدمات المالية على رأسها الادخار.

ثالثاً: أهداف التمويل الأصغر في السودان:

أن الهدف من التمويل الأصغر هو سد الفجوات الحرجة في أنظمة التمويل الرسمية باستهداف للاحتياجات الخاصة بالفقراء وإتاحة الفرصة لهم من خلال أدوات مالية تراعي المساواة الإنسانية، وتستجيب لاحتياجات الفئات الأكثر فقراً.

¹صالح جبريل حامد، مرجع سبق ذكره، ص 133 .

² رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان: 2006م ، يونيكوز للاستشارات المحدودة ، ترجمة : محمد

خيرى فقير، الخرطوم - السودان، ص 16.

التمويل الأصغر يشكل جزء من سياسة عريضة لمحاربة الفقر بإمكانية تحريك القدرات الكامنة لدى الفقراء وتحقيق فوائد مستمرة ومنتزيدة للشرائح الضعيفة في المجتمع، كذلك التمويل الأصغر أداة فاعلة لتحريك واستقطاب موارد للمجتمع والدولة ومؤسسات التمويل الرسمية والموارد الأخرى لدى المنظمات التطوعية والوكالات الدولية وحتى موارد القطاع الخاص لمحاربة الفقر.

ومن هذه المفاهيم يمكن تلخيص أهداف التمويل الأصغر على النحو الآتي:

1. أداة لمحاربة الفقر.
2. يساهم في خلق فرص عمل للفقراء.
3. يساعد إدماج التمويل غير الرسمي في قطاع التمويل الرسمي.
4. يحقق المساواة الإنسانية فيما يتعلق بتملك الموارد وإتاحة فرص الحصول عليها.
5. المساهمة في انسياب الموارد المكملة من القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي لمصلحة المجموعات الأكثر فقراً.
6. استرداد تكلفة وتحقيق ربح يساهم في استدامة مؤسساته.
7. أن نظام التمويل الأصغر نظام مربح إذا تم تطبيقه بطريقة صحيحة فالربح هو الذي ينشئ ويعيد تدوير نظام الإقراض.¹
8. التوزيع العادل للثروة بين المواطنين ولمكافحة الفقر ومنع الاحتكار والحد من الهجرة صوب المدن بنشر البنوك والمصارف المتنقلة في الريف.
9. الاهتمام بالأسرة وحاجاتها والمرأة وأوضاعها والمجتمع من ناحية الأمن الغذائي وتحقيق الذات لأفراده وصيانة كرامتهم وزيادة رفاهيتهم ويشمل البعد الاجتماعي مراعاة منظور الأسرة إضافة للفرد ومراعاة تنمية رأس المال الاجتماعي ومراعاة العبء على المرأة والمآلات السالبة ومراعاة البيئة العامة والبيئة المنزلية واعتبارات الصحة والتعليم ورفاهية الأسرة وأفرادها. هذا بالإضافة إلى صيانة القيم الراسخة خاصة قيم المؤازرة الاجتماعية وأهمها التعاون باعتباره ركيزة لإدماج كافة في جهود التمويل الأصغر، مشيراً إلى أن هذه الصورة البراقة يمكن أن تصبح صورة أخرى لمسح هذا التوصيف ويتمثل ذلك في استخدام سياسات التمويل الأصغر والتوسع فيها كبديل لمسؤولية الدولة

¹مصطفى جمال الدين أبو كركساوي وآخرون: 2006م ، تحليل الوضع الراهن للتمويل الأصغر في السودان ، يونيكوز للاستشارات المتحدة، ص24.

ويتم التحلل من واجبات الدولة ويصير التمويل الأصغر تدريجياً البديل للبرامج الحكومية وتخليها من المسؤولية.¹

4-1-2: مصادر التمويل الأصغر:

هناك ثلاثة أنواع من مصادر التمويل الأصغر وهي كالتالي:

- 1- المؤسسات الرسمية: وتشمل المصارف سواء كانت في الحضر أو الريف كالبنوك خاصة البنوك المحلية والتعاونية.
- 2- المؤسسات شبه الرسمية: مثل المنظمات غير الحكومية.
- 3- المصادر غير الرسمية: مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض.

¹وزارة الرعاية والشئون الاجتماعية، مصدر سبق ذكره ، ص4

كما يوجد نوعان من المصادر التي تنتج أمام المؤسسات التجارية للحصول على الأموال اللازمة لتلبية احتياجاتها سواء لفترات قصيرة أو طويلة الأجل و تتمثل هذه المصادر في مصادر داخلية وخارجية ومنها يمكن تقسيم المصادر إلى ثلاث أنواع¹:

القسم الأول: من حيث المصدر:

مصادر داخلية: وهي الأرباح وبيع الأصول والاستهلاك.

مصادر خارجية: تشمل الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية.

القسم الثاني: من حيث الملكية:

قيام مالكي المؤسسة بزيادة رأس المال والاحتفاظ بكل الأرباح وجزء منها، المقرضين كالبنوك ومصدري الآلات والمعدات ومؤجريها.

القسم الثالث: التقسيم من حيث الزمن:

ينقسم إلى مصادر: طويلة الأجل، قصيرة الأجل، متوسطة الأجل².

4-1-3: مؤسسات التمويل الأصغر:

هي البنوك والمؤسسات العاملة في هذا المجال بشكل رسمي ووقف مرسوم قانوني محدد لهويتها وطبيعة أنشطتها. هناك العديد من المؤسسات التي تعمل على تقديم الخدمات المالية وتنقسم إلى نوعين من المؤسسات المالية:

¹حسن علي خريوش وعبدالمعطي راشد: 1999م، الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دارزهران، عمان، ص119.

²عثمان إبراهيم السيد: 1998م، الاقتصاد السوداني مطبعة جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم الطبعة الثانية، عام ص

1- المؤسسات المالية المصرفية: وهي البنوك التجارية التي تقدم خدمات التمويل الأصغر وبنوك الفقراء المتخصصة في تقديم خدمات التمويل الأصغر مثل بنك الأمل باليمن وبنك الأسرة وبنك الإبداع السودان وبنك الإبداع في البحرين وغيرها.

2- المؤسسات المالية غير المصرفية: المنظمات غير الحكومية والتعاونيات والاتحادات الائتمانية وأحياناً تقدم التمويل الأصغر منظمات غير ربحية.

كما تنقسم هذه المؤسسات المالية بدورها الى نوعين مؤسسات مالية تقبل الودائع ومؤسسات مالية لا تقبل الودائع:

أ- مؤسسات التمويل الأصغر التي تقبل الودائع:

يقصد بها أي مؤسسة أو هيئة أو شركة مساهمة عامة أو خاصة مرخص لها بالعمل من قبل الجهاز المصرفي للدولة لمزاولة خدمات التمويل الأصغر ومنتاهي الصغر بالإضافة إلى قبول ودائع الجمهور وفقاً لما يحدده الجهاز المصرفي للدولة.

ب- مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع:

يقصد بها أي هيئة أو شركة أو منظمة غير حكومية أو اتحاد ائتماني أو جمعية تعاونية إذا كان من أغراضها القيام بتقديم خدمات التمويل الأصغر بحيث تكون مسجلة لدى الجهاز المصرفي للدولة كمؤسسة تمويل اصغر وغير مسموح لها بقبول الودائع باستثناء الودائع المتعلقة بضمان التمويل.

المبحث الثاني

4-2: سياسة التمويل الأصغر في السودان

4-2-1: سياسات التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي لأعوام سابقة¹:

بدأ الاعتراف الجزئي والمتصاعد بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في السودان في مطلع التسعينات، حيث ولأول مرة أدخلت السياسة التمويلية لبنك السودان المركزي في العام 1990م الحرفيين كأحد القطاعات ذات الأولوية في التمويل المصرفي، بالإضافة إلى تأكيد هذه السياسة التمويلية على أهمية منح التمويل المصرفي للأقاليم والمناطق المتخلفة اقتصادياً وكذلك المشروعات الصغيرة. وقد بدأ الاعتراف الكامل بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة مع السياسة التمويلية للعام 1994/1995م حيث تم وضع الحرفيين والمهندسين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة ضمن القطاعات ذات الأولوية في التمويل المصرفي، جانباً إلى جنب مع قطاعات الزراعة والصناعة والصادرات، والتعدين وإنتاج الطاقة والمساكن ذات التكلفة المتدنية والترحيل والتخزين. وأدخلت السياسات التمويلية منذ منتصف التسعينات بعض الامتيازات والنظم التي تحكم تمويل هذا القطاع. ويمكن تلخيص هذه الامتيازات والنظم فيما يلي:

ابتداء من السياسة التمويلية 1994/1995م فقد حدد أن يكون التمويل لهذا القطاع عن طريق المضاربة المقيدة أو الصيغ الأخرى باستثناء المضاربة غير المقيدة. كان التمويل للعملية الواحدة لا يزيد عن مليون جنيه سوداني (1000 دينار) تم رفعها إلى 3 مليون جنيه سوداني (300 ألف دينار) في يوليو/ديسمبر 1995م ، كما سمح للبنوك تحديد الضمانات الكافية المطلوبة عند التمويل لهذا القطاع.

وفق للسياسة التمويلية 1994/1995م والسياسات التمويلية التي تلتها فإن القسط الأول (هامش الجدية) في حالة التمويل عن طريق المrabحة للمشروعات الصغيرة ينبغي أن يكون أقل من 15% من قيمة التمويل، وسمحت السياسة التمويلية للعام 1994/1995م بأن يتأخر دفع القسط الأول للمrabحة ليدفع كجزء من بقية الأقساط. وابتداء من السياسة التمويلية 1995م فقد تم إلغاء شروط القسط الأول ويتم الدفع حسب الاتفاق بين العميل والبنك.

¹أبدر الدين عبدالرحيم إبراهيم وفارس أرباب إسماعيل: 2002م، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، يونيكوينز للاستشارات المحدودة ص20.

أقرت السياسة التمويلية للعام 1995/1994 م والسياسة التمويلية يوليو_ديسمبر 1995 م بأن لا يقل التمويل الممنوح لقطاع الحرفيين والمهنيين عن 15% من إجمالي التمويل بالمشاركة في البنوك و في حالة صغار المنتجين فقد ترك أمر تحديد نسب المساهمة لآلية التراضي بين البنك والعميل. وفي السياسة التمويلية للعام 1996 م رفعت نسبة مساهمة المهنيين والحرفيين إلى 25% بينما رفعت نسبة صغار المنتجين، بما في ذلك الأسر المنتجة إلى 20%. وفي السياسة التمويلية للعام 1997 م تم رفع كلا المساهمين إلى 35% للمهنيين و الحرفيين. و 30% (كحد أقصى) لصغار المنتجين، بما في ذلك الأسر المنتجة، وتم توحيد المساهمات في السياسة التمويلية للعام 1998 م إلى 36% لكل القطاعات. ومنذ العام 1999 م سمح للبنوك بتحديد نسب المشاركة وهوامش الإدارة في العقود المشاركة، ونصيب المضاربة في عقود المضاربة¹.

الجدول رقم (1-4-2)

نسب مساهمة أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في صيغة المشاركة (1994م/2005م)

القطاع /السنوات	1994م /1995م	يوليو /ديسمبر 1995م	1996م	1997م	1998م	1999م/ 2005م
المهنيين/الحرفيين	15	15	25	35	36	يتم تحديدها بالاتفاق بين الطرفين
صغار المنتجين (بما في ذلك الأسر المنتجة)	تحدد عن طريق التراضي بين الطرفين	-	20	30	36	

المصدر: بدر الدين عبدالرحيم إبراهيم وفارس أرباب إسماعيل: 2002م، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان ، يونيكوينز للاستشارات المحدودة ص20.

¹ المرجع السابق، ص22.

وفي العام 1996م تغيرت الهوامش إلى 15% في العام لصغار المنتجين و30% للحرفيين والمهنيين. وفي العام 1997م كانت نسب الهوامش 35% و40% للفئتين على التوالي. وتم توحيد الهوامش لكل القطاعات ذات الأولوية (بما في ذلك صغار المنتجين) في السياسة التمويلية للعام 1998 إلى 36% في العام ، بينما تركت الهوامش للقطاعات غير ذات الأولوية بدون تحديد . وبعد ذلك التاريخ ظلت الهوامش للفئتين موحدة ولكن في انخفاض. ومنذ العام 2004م قرر بنك السودان المركزي أن تكون الهوامش الدنيا المطبقة في كل بنك هي الهوامش التي يمول بها هذا القطاع. واستمر الحال هكذا حتى السياسة التمويلية للعام 2005م.¹

جدول رقم (2-4-2)

الهوامش الدنيا للمرابحات 2005/1994م

القطاع السنوات	1994م	يوليو ديسمبر 1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2002/2005
المهنيين/ الحرفيين	25	25	20	40	36	20	18	15-12	15-12	استعمال الهوامش الدنيا لكل بنك
صغار المنتجين	15	15	15	35	36	20	18	15-12	15-12	

المصدر: بدر الدين عبدالرحيم إبراهيم وفارس أرباب إسماعيل: 2002م، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، يونيكوينز للاستشارات المحدودة ص26.

حددت السياسات التمويلية المتعاقبة سقوفاً ذات الأولوية والقطاعات غير ذات الأولوية تبعاً لذلك. ففي السياسة التمويلية 1996م تحدد أن لا يقل التمويل الممنوح للقطاعات ذات الأولوية عن 90%، منها 40% للقطاع الزراعي، ولم تحدد نسب أخرى لأي قطاع آخر من القطاعات ذات الأولوية في التمويل بما في ذلك الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين. وفي السياسة التمويلية 1999م ارتفعت نسبة التمويل للقطاعات ذات الأولوية إلى 95%، منها ما لا يقل عن 5% للأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين. وتم فصل التعاونيات والمهنيين من صغار المنتجين والتجارة البسيطة والأسر المنتجة في

¹ المرجع السابق، ص22.

السياسة التمويلية للعام 2000م علاوة على ذلك منحت نسبة 5% من إجمالي التمويل للقطاعات ذات الأولوية إلى الأسرة المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين. وفي السياسة التمويلية للعام 2002م رفعت النسبة إلى 7%. وحددت السياسة التمويلية للعام 2002م أن يقوم كل بنك بتسخير ما لا يقل عن 10% من إجمالي التمويل للنشاطات الاجتماعية (الأسر المنتجة، صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين) ويمكن أن تصل مدة التمويل إلى سنتين كحد أقصى.

استثناء الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين (بما في ذلك الأسر المنتجة) من إبراز شهادات التسجيل والقوائم الحسابية وحسابات الأرباح والخسائر المدققة في حالة أن يكون التمويل أقل من 500 ألف دينار حتى العام 2003م وأقل من 300 ألف دينار منذ العام 2001م¹.

جدول رقم (3-4-2)

التمويل الأصغر لدى البنوك التجارية 1999م-2002م (مليون دينار سوداني)

الوصف / السنوات	1999م	2000م	2001م	2002م	1999م/2005م
إجمالي التمويل الأصغر	1.6	1.9	13.2	16.5	33.2
إجمالي الودائع*	145.5	179.2	274.2	363.1	962.00
إجمالي الائتمان	48.7	79.2	111.3	160.0	399.2
التمويل الأصغر للودائع(%)	1.01	1.01	0.05	4.54	3.45
الائتمان الودائع	33.5	44.2	40.6	44.1	41.5

المصدر: بدر الدين عبدالرحيم إبراهيم وفارس أرباب إسماعيل، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، يونيكوبنز للاستشارات المحدودة ص26.

¹ المرجع السابق، ص23.

4-2-2: سياسات التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي لعام 2007م:

أولاً: تأسيس وحدة التمويل الأصغر¹:

جاءت السياسات الإستراتيجية العامة للدولة التي تهدف لتقليل عدد الفقراء والتخفيف من حدة الفقر من خلال الرؤية الإستراتيجية لتطوير واستدامة صناعة التمويل الأصغر بالسودان بمجموعة من الموجهات والسياسات التمويلية التي صدرت من البنك المركزي.

قام بنك السودان المركزي في الفترة من 2006م حتى 2010م بتخصيص مبلغ 350 مليون جنيه سوداني لتنفيذ البرنامج التجريبي للتمويل الأصغر أي ما يعادل (168 مليون دولار تقريباً) وتم اختيار عدد ثمانية بنوك هي (البنك لزرعي السوداني، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، بنك المزارع التجاري، بنك الثروة الحيوانية، مصرف التنمية الصناعية، بنك التنمية التعاوني الإسلامي، بنك العمال الوطني والبنك العقاري التجاري) ومؤسستين تعملان في التمويل الأصغر (مؤسسة التنمية الاجتماعية - ولاية الخرطوم ومؤسسة التنمية الاجتماعية - ولاية كسلا) و حديثاً مؤسسة الشباب للتمويل الأصغر ومؤسسة الجزيرة للتمويل الأصغر، وبلغ إجمالي المبالغ الممنوحة لهذه المؤسسات (بنوك ومؤسسات) 162 مليون جنيه سوداني أي ما يعادل 60 مليون دولار لتنفيذ برامج التمويل الأصغر².

فيما يختص بتنفيذ سياسة بنك السودان المركزي الخاصة بالتمويل الأصغر والتي جاء فيها أن يقوم كل مصرف بتخصيص نسبة 12% من محفظة التمويل الكلية للبنك للتمويل الأصغر، لقد بلغ إجمالي مبلغ محفظة التمويل الأصغر التراكمي بالبنوك حتى 2010م مبلغ 395 مليون جنيه سوداني أي ما يعادل 164 مليون دولار (هذا الرقم تقريبي تم حسابه بناءً على توقعات حجم الودائع بكل مصرف).

الفئة المستهدفة: التمويل الأصغر موجه لخدمة الفقراء النشطين اقتصادياً (الذي لا يقل عمره عن 18 سنة ولا يزيد عن 70 سنة والقادرين على الكسب حتى إن لم يكن لديهم دخل) وللذين يعملون في كل القطاعات (زراعة ، صناعة ، حرف ، خدمات) ويقدر عدد المستهدفين في السودان حوالي 9 مليون³.

¹<http://www.cbos.gov.sd/>.2007 السياسة التمويلية لبنك السودان

²<http://www.cbos.gov.sd/> موقع وحدة التمويل الأصغر لبنك السودان

³<http://moai.sudanagri.net/posts/451425> موقع النهضة الزراعية السودان

كما عمل بنك السودان المركزي على تأسيس وحدة التمويل الأصغر في مارس من العام 2007م كأداة تنفيذية لتعمل على تنمية وتطوير التمويل الأصغر بالسودان و لتحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية فيما يتعلق بصناعة التمويل الأصغر في البلاد ومن ضمن هذه الأهداف:

القيام بالدور التشريعي والرقابي ، كما تعمل على إصدار القوانين واللوائح والتشريعات التي تشجع تطوير صناعة التمويل الأصغر بالإضافة إلى تصميم وتنفيذ برامج للبناء المؤسسي والفني، يقدم الدعم الفني للمؤسسات العاملة في التمويل الأصغر بالسودان والترويج لصناعة التمويل الأصغر من خلال تقديم الحوافز التشجيعية ، والمشاركة في الوسائط الإعلامية وأعمال التشبيك ، والتي تشمل التنسيق مع الإدارات الحكومية الأخرى والمنظمات والهيئات الشعبية والعمل على تصميم وطرح نماذج تطبيقية لتسويق وتنمية صناعة التمويل الأصغر على الصعيد القومي.

وجهت السياسات التمويلية في العام 2007م المصارف على إنشاء إدارات أو وحدات للتمويل الأصغر بفروعها الرئيسية وإعداد وتقديم الخطط السنوية للتمويل الأصغر وفق القوانين واللوائح الصادرة في منشورات بنك السودان المركزي وذلك من أجل وضع خطة تهدف إلى التوسع والانتشار في تقديم خدمات التمويل الأصغر والعمل على ابتكار منتجات مالية جديدة تتناسب مع أوضاع الفئة المستهدفة من عملاء التمويل الأصغر المخدمين وغير المخدمين في المناطق الريفية والحضرية وشبه الحضرية.

جاءت موجهات التمويل الأصغر للمصارف وذلك في المنشور (رقم 2007/18م) الصادر من الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي ببنك السودان المركزي وذلك في محور التمويل الأصغر حيث صدرت فيه مجموعة من الموجهات الخاصة بالتمويل الأصغر يحث فيه المصارف على الآتي¹:

التزام المصارف بتخصيص 12% من محافظ التمويل كحد أدنى وفي أي وقت لقطاع التمويل الأصغر، ومن أجل تفعيل استغلال هذه النسبة فقد تقرر أن تعمل المصارف على إنشاء إدارات أو وحدات للتمويل الأصغر برئاساتها لإعداد وتقديم خططها السنوية للتمويل الأصغر وفقاً للخيارات التالية:

¹<http://www.cbos.gov.sd//2007> السياسة التمويلية لبنك السودان

الخيار الأول: العمل عبر الإدارات والفروع القائمة¹:

تقوم إدارة أو وحدة التمويل الأصغر بإعداد وتقديم برامج التمويل الأصغر وفق النسبة المخصصة لتستهدف الوصول إلى عدد محدد من العملاء خلال فترة محددة ويتم التنفيذ وفقاً للآتي:

- 1- أن تقوم الإدارة أو الوحدة بإنشاء نافذة أو تحديد موظفين بالفروع كضباط ائتمان مدربين في تنفيذ عمليات التمويل الأصغر.
- 2- أن تقوم الإدارة أو الوحدة بحساب متوسط تكلفة التمويل ليحدد بموجبه مؤشر هامش الربح ومن ثم تقديمه لوحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي للمصادقة عليه.
- 3- أن تقوم الإدارة أو الوحدة باستخدام أساليب مبتكرة لتسويق خدمات التمويل الأصغر المختلفة من تمويل وادخار وتحويلات.
- 4- أن يتم توجيه 70% من الموارد المخصصة للتمويل الريفي و 30% لتمويل النساء على أقل تقدير.

الخيار الثاني : العمل بشكل منفصل عن الإدارات والفروع القائمة²:

في هذه الحالة يجب أن تتبع الإدارة أو الوحدة والتي إنشائها المصرف مباشرة إلى المدير العام ويوافق عليها مجلس الإدارة وبنك السودان المركزي وأن تعمل وفقاً للآتي:

- 1- أن تخصص لها موارد مالية وبشرية مستقلة عن بقية موارد المصرف الأخرى.
- 2- أن تضطلع بكافة شؤون التمويل الأصغر بالمصرف لتشمل إعداد السياسات والإشراف، وتحديد الفروع التي يمكن أن يتم تحويلها للتمويل الأصغر، والإعداد لفتح فروع جديدة.
- 3- أن تقوم فروع التمويل الأصغر بالصرف على أسس هيكلية مختلفة تراعى فيها طبيعة العملاء المستهدفين وتقليل تكلفة التمويل.

¹المرجع السابق

²<http://www.cbos.gov.sd/>2007م السياسة التمويلية لبنك السودان

4- أن يقدم الفرع الخدمات المصرفية على أسس مبتكرة ما أمكن وأن يستحدث منتجات جيدة) مثلاً الصيرفة المتنقلة) وصولاً لأكبر عدد من العملاء المستهدفين ولتحقيق الكفاءة التشغيلية وتقليلاً للمخاطر.

5- أن يكون هنالك نظام مالي يتوافق مع متطلبات وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي.

ضوابط وموجهات أخرى¹:

1- ضوابط التعامل مع منظمات ومؤسسات التمويل الأصغر القاعدية (community based organizations يجوز للمصارف العمل مع المنظمات ومؤسسات التمويل الأصغر القاعدية وفقاً للآتي:

أ- يجب أن يتم تحديد سياسة ومعايير واضحة لاختيار منظمات ومؤسسات التمويل الأصغر للعمل معها.

ب- يجب إفادة وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي بطبيعة المنتجات والمعايير التي وضعت لذلك.

2- التمويل عبر المجموعات: يجوز للمصارف التمويل عبر المجموعات وفقاً للآتي:

أ- استخدام سياسات خاصة لتمويل المجموعات مع مراعاة إبداء المرونة حسب الطبيعة المحلية للمجموعة.

ب- يجب أن لا يتجاوز التمويل المقدم للفرد عن المقدرة الافتراضية المتفق عليها مع المجموعة.

ت- يمكن للمصرف أخذ ضمان المجموعة وفقاً لتقييم المصرف للكفاءة الإدارية للمجموعة وقدرتها في حفز الادخار ومتابعة السداد.

¹ المصدر السابق.

ث- يجب أن يكون هنالك مستندات داعمة لتعاون المصرف مع المجموعة ويجب أن يدعم بالزيارات الميدانية من قبل المصرف .

ج- يجب أن لا تتجاوز فترات التمويل 60 شهراً للتمويل طويل الأجل و 24 شهراً للتمويل متوسط الأجل و 18 شهراً للتمويل قصير الأجل.

3- في حالة تمويل الأفراد على المصارف مراعاة الآتي¹:

أ- إتباع نظام واضح للتقييم الائتماني لاختيار العملاء الجيدين معتمداً على شخصية العميل والسجل التاريخي للتمويل والعائد المتوقع من التمويل أو العمل.

ب- تحديد سقف للتمويل بما يتوافق مع طبيعة المشروعات الصغيرة بالمنطقة.

ج- أن يكون السداد مرناً ومرتبباً بالتدفق النقدي للعميل وليس الممول فقط.

د- أن لا تتجاوز التزامات العميل في الجهاز المصرفي (overall lending) الحد الأعلى المسموح به للتمويل الأصغر.

هـ- تطبيق مختلف أنواع الضمانات البديلة غير التقليدية والتي سيعلن عنها في السياسة التمويلية القادمة.

4- على المصارف إرسال البيانات الدورية المطلوبة ببرامج الرواجع الإلكترونية للتمويل الأصغر بالإضافة إلى بيانات وقف التنفيذ أو أي بيانات أخرى متى ما طلب ذلك.

ثانياً: شروط الحصول على التمويل²:

أ. حسب سياسة البرنامج في التمويل الفردي يجب توفير الشروط التالية:

1- أن يكون ممارساً لنشاط أو لديه خبرة تمكنه من إدارة المشروع المطلوب وقادر على إدارته.

2- ألا يقل عمره عن 18 سنة.

¹<http://www.cbos.gov.sd/> 2007 السياسة التمويلية لبنك السودان

²<http://moai.sudanagri.net/posts/> موقع النهضة الزراعية السودان

3- أن يكون من محدودى الدخل (ويقاس بمتوسط دخل الفرد في الأسرة) بالإضافة إلى مؤشرات الفقر الأخرى مثل حالة المنزل ومستوى التعليم والمستوى الصحي.

4- أن يكون الائتمان هو الأسلوب الأنسب للمعالجة.

5- أن يتم توفير المستندات الثبوتية (بطاقة شخصية سارية المفعول).

6- في حالة تكرار التمويل لمرة أخرى يشترط سداد كل التزاماته في التمويل السابق.

7- أن لا يتم تمويل أكثر من شخص داخل الأسرة في نشاط واحد.

8- إحضار عقد إيجار ساري المفعول.

9- إحضار شهادة سكن جديدة.

10- أن يقبل شروط البرنامج في حالة التمويل.

11- إحضار شيك ضمان أو ضامن شخصي.

12- أن يكون النشاط قانوني ومقبول اجتماعياً.

13- أن يحضر دراسة جدوى مبسطة توضح حجم النشاط والتدفقات النقدية له.

ب: أنواع الضمانات التي يطلبها البرنامج¹:

في حالة الضمان الشخصي يجب أن يكون للضامن عنوان معروف ولديه أوراق ثبوتية وأن يكون معروف بمنطقته وأن يخطر بأنه المسئول عن السداد في حالة فشل العميل ويراعى في هذه الحالة قوة تأثير الضامن على العميل في حالة عدم السداد وقدرة الضامن أيضاً على السداد.

ثالثاً: شروط تجديد منح التمويل:

1. سداد كل الأقساط كاملة والالتزام بنسبة سداد 100%.

موقع النهضة الزراعية السودان ¹<http://moai.sudanagri.net/posts>

2. التضامن الفعلي بين أعضاء المجموعة في السداد في حالة تمويل المجموعات.

3. استمرار المشروع.

4. الاستفادة التامة من المشروع.

السياسة المتبعة في السداد وإدارة المتأخرات:

يعد السداد هو أكثر القياسات فعالية على تأكيد استمرارية عمل برنامج الأمل للتمويل الأصغر من خلال المحافظة على الموارد وإعادة استثمارها في المجتمع لذا يعتبر معدل السداد مقياساً أساسياً لتقييم أداء المال الدوار، وبناءً على ذلك يجب ألا تقل نسبته عن 100% من جملة الدفعيات المستحقة السداد في الشهر. في حال أن العميل لم يسدد عند تاريخ استحقاقه يعتبر متأخراً وتتبع الإجراءات اللازمة للسداد على النحو الآتي¹:

1- بعد التأخير بيوم واحد يتم الاتصال بالعميل ومعرفة سبب تأخره.

2- في حالة عدم الاستجابة لمدة أسبوع يتم إخطاره عن طريق إنذار قانوني وزيارة مدير الوحدة للحالات المتأخرة في هذا التاريخ.

3- في حالة عدم الاستجابة بعد الإنذار القانوني وبعد مرور 72 ساعة على استلامه الإنذار وصار المبلغ متأخراً (10) أيام يحول للإجراءات القانونية حتى يتم السداد.

4- إذا كان سبب التأخير أحد العوامل الآتية:

- مرض خطير.
- وفاة العميل.
- حادث.
- سرقة.
- كارثة طبيعية.

¹<http://moai.sudanagri.net/posts> موقع النهضة الزراعية السودان

- عوامل بيولوجية. (ولادة / حمل)

تتبع إحدى الخيارات الآتية:

1- إعادة جدولة السلفية.

2- إعفاء العميل من جزء من الأرباح المتأخرة عن تاريخ الاستحقاق.

3- إعفاء العميل من كل الأرباح المتأخرة عن تاريخ الاستحقاق.

4- في حالة استخدام إحدى الخيارات السابقة توضح كتابياً في طلب من موظف الميدان وتوقيع مدير الوحدة عليه وعرضه على مدير البرنامج لاتخاذ القرار النهائي.

العجز عن السداد¹:

يعتبر العميل عاجزاً عن السداد إذا تأخر لأكثر من أربعة أقساط متتالية في هذه الحالة يتبع الإجراء الآتي:

1. مواصلة الإجراءات القانونية.

2. يتم اعتباره ديناً مشكوك في تحصيله أو عالق في الدفاتر.

3. إذا تم الدفع يتم اعتباره ربحاً في الدفاتر.

- وعليه يمكن تصنيف العجز عن السداد إلى الأنواع التالية:

1/ العجز عن السداد نتيجة لإهمال المستفيد:

في هذه الحالة يجب إتباع الآتي:

1. خصم الدين من الأرباح وأدرجه تحت قائمة العجز عن السداد في قسم الحسابات.

¹موقع النهضة الزراعية السودان، 2017/3/2 الساعة 9:15 ص <http://moai.sudanagri.net/posts>

2. مواصلة الإجراءات القانونية ضد المستفيد حتى يتم استرداد المبلغ.

3. إذا تم دفع المبلغ بعد ذلك يتم اعتباره ربحاً في قسم الحسابات.

2/ العجز عن السداد نتيجة لأسباب خارجة عن إرادة المستفيد¹:

- في حالة إعفاء المستفيد من السلفية تخصم من الأرباح في قسم الحسابات ويعتبر إعفاؤه لاعتبارات أو أسباب خاصة. في حالة استرداد جزء من الدين يضاف إلى الأرباح .

3/ العجز عن السداد نتيجة لموت المستفيد

- في حالة موت المستفيد يجب إلغاء الدين واعتباره دين معفى لأسباب خاصة بطلب من المشرف ويجاز بواسطة مدير الوحدة، و اختصاصي الائتمان بعد تقديم ما يثبت ذلك.

4/ العجز عن السداد نتيجة لعجز المستفيد عن العمل: يترتب على هذا:

1- إلغاء الدين.

2- استلامه إذا تم دفعه طوعاً من الضامن أو من أقارب المستفيد أو زملائه في المجموعة (في حالة إقراض المجموعات).

رابعاً: حسب سياسة البرنامج في التمويل عبر وسائط التمويل الأصغر²:

أ: تعريف الوسائط :

الوسيط في التمويل الأصغر هو طرف ثالث يدخل دورة التمويل وذلك بغرض المساهمة في تسهيل إجراءات منح التمويل للأفراد كما يهدف إلى تقليل تكلفة الوصول. أمثلة للوسائط (المنظمات، الجمعيات القاعدية، الاتحادات، أسماء الأعمال، الشركات العاملة في مجال التمويل الأصغر، مؤسسات التمويل الأصغر).

¹موقع النهضة الزراعية السودان 2017/3/2 الساعة 9:15 ص <http://moai.sudanagri.net/posts>

²موقع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية 2017/3/5 الساعة 8:48 ص <http://198.20.244.191/~ssdbank/sudasite/>

التمويل المباشر للوسيط حيث لا توجد علاقة مباشرة بين المصرف وأعضاء الوسيط.

تمويل الأفراد بواسطة الوسيط وغالباً ما يكون التمويل بصيغة المشاركة بين الوسيط والمصرف مع ضرورة وجود علاقة بيانات بين المصرف وأعضاء الوسيط.

تمويل الأفراد بإشراف الوسيط حيث يتم تمويل الأفراد مباشرة من المصرف وتتركز مهنة الوسيط في إكمال المطلوبات ومتابعة الإجراءات ومتابعة الاسترداد ولا يدخل الوسيط في دورة التمويل.

ب: خطوات منح التمويل للوسيط:

1- اتصال الوسيط بالمصرف في زيارة يتم فيها شرح أهداف المصرف وكيف يقدم خدماته بعدها يقوم الوسيط بتقديم طلبه كتابة للمصرف (ملء استمارة طلب الوسيط).

2- التأكد من أهلية الوسيط للتمويل.

- الهوية القانونية وشهادة التسجيل سارية المفعول والموتقة من الجهات الرسمية.
- الهيكل الإداري والتنظيمي للوسيط بحيث يكون مناسباً لإدارة عمليات التمويل الأصغر.
- تسمية المفوضين بإدارة حساب الوسيط.

3- استلام الطلبات وفق الاستثمارات التالية: (نموذج طلب عضو الوسيط للتمويل، نموذج الطلب الجماعي لكل الأعضاء موقع فيها ثلاثة أشخاص مفوضين من الوسيط).

4- مراجعة الطلبات وتتم داخل مقر الوسيط بحضور كل الأعضاء وفي هذا الاجتماع يتم تنوير أعضاء الوسيط بكل شروط التمويل.

5- يقوم موظف الفرع بكتابة تقرير مفصل عن الزيارة الميدانية التي قام بها وتوصيته بمدى استيفاء الوسيط وأعضائه للتمويل.

6- رفع طلب الوسيط للجنة الاستثمار للفرع.

7- توقيع اتفاقية مع الوسيط إذا استدعى الأمر.

8- المساهمة في استخراج الأوراق الثبوتية لأعضاء الوسيط.

9- ربط الوسيط بالفرع وتنفيذ التمويل (فتح الحسابات توريد المدخرات التأكد من الضمانات

وتنفيذ التمويل وتسليم الجمعية كشف طريقة السداد ومواعيد دفع الأقساط.) الخطوات من 1-8

أعلاه يجب أن لا تتجاوز الـ (28) يوم للنوع الثالث لتمويل الوسائط و15 يوم للنوع الثاني و10

أيام للنوع الأول.

10- الزيارات الميدانية الشهرية.

ت: أنواع تمويل الوسائط¹:

يتدرج تمويل الوسائط تحت ثلاثة أنواع:

1- التمويل المباشر للوسائط:

وهو غالباً ما يتم بصيغة المضاربة المقيدة للوسيط ولا توجد علاقة للمصرف مع الأفراد

تحت مظلة هذا الوسيط ويكون الوسيط هو المسئول الأول والأخير عن التمويل.

2- التمويل للأفراد عبر الوسائط:

هو تمويل للوسيط، وغالباً ما يكون بصيغة المشاركة ويقوم الوسيط بتمويل أفراد

بصيغة المرابحة ولابد من وجود علاقة بيانات بين المصرف والمستهدفين لمعرفة سجلهم

وفتح حسابات ادخار لهم مع عدم وجود علاقة تمويل مباشرة بالمصرف.

3- تمويل الأفراد بإشراف الوسيط:

وهو تمويل الأفراد مباشرة بواسطة المصرف وتتركز مهمة الوسيط في متابعة كل

الإجراءات من دراسة وحتى الاسترداد، وتظل علاقة التمويل مباشرة مع المستفيدين ولا

يدخل الوسيط في دورة التمويل.

موقع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، 2017/6/5م، الساعة 11:30م <http://198.20.244.191/~ssdbank/sudasite/>¹

ث: أسس ومعايير أهلية الوسائط للحصول على التمويل¹:

- 1- الهوية القانونية وشهادة التسجيل سارية المفعول وموثقة من الجهات الرسمية.
- 2- التزامات الوسيط القائمة لدى الجهاز المصرفي.
- 3- الهيكل الإداري والتنظيمي للوسيط بحيث يتكون من ثلاثة ضباط كحد أدنى.
- 4- خبرة الوسيط السابقة في منح التمويل الأصغر وذلك من حيث حجم المحفظة ونسبة التعثر وحجم المدخرات للأعضاء.
- 5- خطة الوسيط لتنفيذ التمويل الأصغر.
- 6- إتباع نظام واضح لاختيار العملاء الجيدين معتمداً على جمع المعلومات والعائد المتوقع من التمويل.
- 7- الأفضلية للوسيط الذي لديه نظام مدخرات.

ج: ضوابط منح التمويل لأعضاء الوسيط²:

- 1- أن يتراوح تمويل العضو من 100 جنيه إلى 2000 جنيه ويجب أن لا يتعدى مبلغ التمويل خمسون بالمائة من الأصول المملوكة للعضو و تتغير هذه المبالغ تبعاً لسياسة المصرف في التمويل الأصغر سنوياً.
- 2- إتباع نظام التمويل المتدرج والذي يختلف من فرع إلى آخر حسب الأنشطة الممارسة في المنطقة، التمويل المتدرج يعتمد أساساً على قدرة العضو على السداد.
- 3- التمويل المطلوب يجب أن يساوي مبلغ تكلفة المشروعات المطلوب تمويلها للأعضاء.

¹أشرف احمد يوسف، إيناس احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص83

²موقع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، 2017/8/15 الساعة 8:30م <http://198.20.244.191/~ssdbank/sudasite/>

4- حجم التمويل للوسيط في المرة الأولى يحدد حسب سياسة المصرف في التمويل الأصغر السنوية.

5- لا يمنع الوسيط من التمويل إلا إذا كان لديه تمويل متعثر.

6- ضمانات الوسيط للمصرف:

- مال الضمان.
- رهن الممتلكات المنقولة أو الثابتة إن وجدت.
- شيكات آجلة السداد من حساب الوسيط.

ح: إجراءات التمويل لأعضاء الوسيط¹:

1- عند زيارة الوسيط للمصرف يتم شرح أهداف المصرف وكيف يقدم خدماته بعدها تقوم الجمعية بتقديم طلبها كتابته للمصرف (ملء استمارة طلب الوسيط).

2- التأكد من أهلية الوسيط للتمويل.

3- مراجعة الطلبات وتتم داخل مقر الجمعية بحضور أصحاب هذه الطلبات.

4- يقوم الضابط الميداني بكتابة تقرير مفصل عن الزيارة الميدانية وتوصيته بمدى استيفاء الجمعية وأعضائها للتمويل.

5- الاستعلام عن الوسيط وأعضائها.

6- مناقشة الطلب في لجنة الاستثمار و في حالة الموافقة عليه يجري الآتي :

- فتح الحساب الجاري للوسيط.
- الترميز الائتماني للوسيط .

2017/8/15 الساعة 8:30م K موقع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية /ssdbank/sudasite/198.20.244.191~¹http://

- ترميز الضباط الثلاثة.
- فتح حساب جاري خاص لكل عضو.
- ترميز المستفيدين الأعضاء.
- استخراج دفاتر الشيكات.(1- شيكات الحساب الجاري الخاص. 2- حساب جاري للوسيط).
- إصدار شيكات مصرفية بقيمة الفواتير المبدئية المقدمة من الزبون للجهات التي يتم شراء السلع منها يتم الاستعاضة عن الفواتير ببيع عقد بيع موثق في حالة عدم التمكن من الحصول على الفاتورة.
- تسليم السلع واستلام إشعار استلام البضاعة وعليه توقيع الزبون.
- توقيع العميل على عقد العملية مع وجود توقيع شاهدين.
- استلام شيكات السداد وعليها توقيع العميل.
- يتم ترفيع الشيكات في النظام في ذات اليوم الذي يتم فيه إدخال العملية في الحاسوب ومن ثم حفظها في الحفظ الآمن.
- حفظ مستندات الضمان في حفظ الآمن.

7- تسليم الوسيط كشف يحوي الآتي :

- أسماء المستفيدين الممولين.
- مبلغ التمويل لكل عضو.
- نوع المشروع الممول.
- تاريخ وقيمة القسط الشهري لكل عضو.

8- زيارة دورية لمقر الوسيط للتأكد من استمرارية المشاريع.

9- يتم التصرف في مال الضامن المودع بالفرع إلا بعد إكمال كل إجراءات المتابعة والإجراءات القانونية.

خ: إجراءات التمويل للأفراد عبر الوسائط¹:

هو تمويل للوسيط ، وغالبا ما يكون بصيغة المشاركة ويقوم الوسيط بتمويل أفراد بصيغة المربحة ولا بد من وجود علاقة بيانات بين المصرف والمستهدفين في معرفة سجلهم وفتح حسابات ادخار لهم مع عدم وجود علاقة تمويل مباشرة بالمصرف.

د: إجراءات التمويل المباشر للوسائط :

وهو غالباً ما يتم بصيغة المضاربة المقيدة للوسيط ولا توجد علاقة للمصرف مع الأفراد تحت مظلة هذا الوسيط ويكون الوسيط هو المسئول الأول والأخير عن التمويل.

4-2-3: سياسة بنك السودان التمويلية فيما يتعلق بالتمويل الأصغر للعام 2008م و2009م:

كانت هذه السياسة مكملة لعملية تطوير وتفعيل الرؤيا المستقبلية والخطة الإستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر فقد أنشأ بنك السودان المركزي وحدة للتمويل الأصغر تعنى بتشجيع وتنمية صناعة التمويل الأصغر بالسودان في إطار الأهداف الموضوعية لها، وقد تم وضع الموجهات والسياسات والأسس والضوابط لتحقيق تلك الأهداف على النحو التالي²:

1- شجع بنك السودان المركزي المصارف الإسلامية والتقليدية على تخصيص نسبة 12% كحد أدنى من محفظة التمويل في أي وقت لقطاع لتمويل الأصغر والصغير وذلك في إطار توجيه المزيد من الموارد لتخفيف من حدة الفقر حفظاً للتنمية وذلك وفقاً للمنشورات التي سيتم إصدارها.

2- العمل على استكمال إدارات أو وحدات للتمويل الأصغر برئاسة المصارف وذلك لإعداد وتقديم خططها السنوية للتمويل الأصغر وفقاً للضوابط والموجهات الواردة في منشور موجهات التمويل الأصغر للمصارف رقم (2007/18) بتاريخ 20/10/2007.

¹ موقع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية 2017/8/15 الساعة 8:30م <http://198.20.244.191/~ssdbank/sudasite/>

² السياسة التمويلية لبنك السودان 2008-2009م، 2017/12/12، الساعة 3:20م <http://www.cbos.gov.sd/>

3- تفعيل دور المصارف في تمويل قطاع التمويل الأصغر وذلك لخلق أزرع مصرفية للتمويل الأصغر بالمصارف وتطوير وحدات التمويل الأصغر القائمة ببعض المصارف وتزويدها بقوة عاملة مدربة ومؤهلة في مجال التمويل الأصغر.

4- يجوز للمصارف تأسيس فروع قائمة بذاتها لتقديم خدمات التمويل الأصغر بعد الحصول على موافقة بنك السودان المركزي.

5- يجوز للمصارف إنشاء شركات للتمويل الأصغر تابعة لها ، وذلك بموجب لائحة ترخيص وعمل مصارف التمويل الأصغر لسنة 2006م (تعديل 2007م) .

6- على المصارف التي ترغب في استخدام الصيرفة المتنقلة (The Mobile Banking) لخدمة زبائنها في التمويل الأصغر ، الحصول على الموافقة المسبقة من بنك السودان المركزي .

7- الاستثمار في بناء قدرات الأفراد والمؤسسات التي تقوم بتنفيذ عمليات التمويل الأصغر، وذلك بالتنسيق مع وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي مع وضع الإطار الرقابي والمتابعة لهذه المؤسسات.

8- على المصارف القيام بالتغطية والتوعية الإعلامية للشرائح الضعيفة للتعريف بالتمويل الأصغر وذلك لمحاربة الفقر في إطار السياسة العامة للدولة وكنشاط ربحي بالنسبة للمصارف وذلك بالتنسيق مع وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي.

9- ينظر بنك السودان المركزي في إنشاء مؤسسة لضمان تمويل القطاعات الصغيرة والاستفادة من نطاق الخدمات التأمينية بعد إجازتها من الهيئة العليا للرقابة الشرعية والعمل على جذب خدمات ضمان الائتمان الدولية.

10- على المصارف العمل على تبسيط الإجراءات والمرونة في الضمانات والبحث عن بدائل للضمانات التقليدية، وتوسيع نطاق استخدام ضمان مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات واتحادات العمال.

11- تشجيع إنشاء محافظ للتمويل الأصغر تساهم فيها المصارف والصناديق الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني.

12- يشجع بنك السودان المركزي المصارف العاملة في التمويل الأصغر ألا يقتصر نشاطها على الائتمان الأصغر وذلك بالعمل في تنويع المنتجات المالية لتشمل الادخار والتحويلات.

13- يشجع بنك السودان المركزي المصارف في التعامل مع التمويل الأصغر من خلال وكلاء البيع في القطاع التقليدي حفزاً لإدماج الائتمان التقليدي الموازي.

14- يشجع بنك السودان المركزي المصارف ذات الخبرة التخصصية العمل وسط الشرائح ذات الصلة بتخصص هذه المصارف واعتماد مشاريع ذات مميزة تنموية.

15- يشجع بنك السودان المركزي المصارف العاملة في مجال التمويل الأصغر الدخول مع شركات الاتصالات كطرف ثالث خاصة في إنفاذ عمليات الادخار والتحويلات.

4-2-4: سياسات التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي (2010-2017م):

في عام 2010م تم تكوين محفظة أمان للتمويل الأصغر برأسمال قدره 200 مليون جنيه أي ما يعادل 75 مليون دولار وقد كانت مساهمة بين المصارف وديوان الزكاة حيث الذي ساهم فيها بما يعادل نسبة 25%.

بلغ عدد العملاء المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر حتى مارس 2011م ، 260 ألف عميل منهم 85 ألف من النساء 175 ألف من الرجال.

المحفظة المتوقعة للتمويل الأصغر بالمصارف للعام 2012م (حسب سياسة بنك السودان المركزي التمويلية أي نسبة الـ 12%) تقدر بحوالي 832 مليون جنيه أي ما يعادل 297 مليون دولار (تم حسابها حسب مؤشرات الأعوام السابقة).

الجدول رقم (4-4-2)

حجم التمويل الأصغر الممنوح في كل من عامي 2010-2011م :بالمليون جنيه سوداني

الجهة	2010	2011	نسبة الزيادة%
مؤسسات التمويل الأصغر	178.5711	252.981	41.7
المصارف (12%)	325.869	1.672.050	413.1

374.8	1.925.031	405.440	الإجمالي
-------	-----------	---------	----------

المصدر: بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، 2015م.

2012	2011	الجهة العام
------	------	----------------

الجدول رقم (2-4-5)

حجم التمويل الأصغر الممنوح في كل من عامي 2011-2012م: بالمليون جنيه سوداني
المصدر: بنك السودان المركزي- وحدة التمويل الأصغر، 2015م

إجمالي التمويل المصرفي	22.867.1	30.483.1
المخصص حسب السياسة (12%)	3.456.0	652.0
حجم التمويل الأصغر	938.0	1.496.0
نسبة التمويل الأصغر من إجمالي التمويل (%)	4.1	4.9

على الرغم من توجهات بنك السودان المركزي والمتعلقة بتخصيص نسبة 12% من المحفظة التمويلية لكل مصرف لعام 2012م لتمويل مشروعات وبرامج التمويل الأصغر، إلا أن نسبة الأداء الفعلي بلغت 4.9% عام 2012م مقارنة بنسبة 4.1% بنهاية عام 2011م. يلاحظ من الجدول ارتفاع حجم التمويل الأصغر من 938 مليون جنيه بنهاية عام 2011م إلى 1.496 مليون جنيه بنهاية عام 2012م بمعدل 59.5%.

الجدول رقم (6-4-2)

حجم التمويل الأصغر الممنوح في كل من عامي 2012-2013م: بالمليون جنيه سوداني

البيان	2012	2013	نسبة الزيادة%
إجمالي التمويل المصرفي	30.483	37.622	23.4

23.6	4.515	3.652	المخصص حسب السياسة (12%)
3.3	1.546	1.496	حجم التمويل الأصغر
	4.1	4.9	نسبة التمويل الأصغر من إجمالي التمويل (%)

المصدر: بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، 2015م.

ارتفع حجم تمويل المشروعات 3652 مليون جنيه بنهاية عام 2012م إلى 4515 مليون جنيه بنهاية عام 2013م بمعدل 23.6%

الجدول رقم (7-4-2)

حجم التمويل الأصغر الممنوح في كل من عامي 2013-2014م: بالمليون جنيه سوداني

البيان	2013	2014	التغير %
إجمالي التمويل المصرفي	37.657.1	44.320.7	17.7
المخصص حسب السياسة (12%)	4.518.9	5.318.5	17.7
حجم التمويل الأصغر	1.546.0	2.055.0	33.0
نسبة التمويل الأصغر من إجمالي التمويل (%)	4.1	4.6	

المصدر: بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، 2015م.

جاء في السياسة النقدية والتمويلية في العام 2013م (وذلك في محور التمويل الأصغر)، ويهدف هذا المحور إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بزيادة مساهمة مشروعات التمويل الأصغر في الدخل القومي / توفير فرص العمل، تخفيف حدة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق الآتي¹:

¹ <http://www.cbos.gov.sd//> الساعة 1:10م، 2017/12/20م، السياسة التمويلية لبنك السودان للعام 2012م

- 1- توفير التمويل للمشروعات الإنتاجية للخريجين والشباب والمرأة وخريجي التدريب المهني والفني، مع العمل على تشجيع روح التكافل الجماعي، وذلك بإنشاء وسائط رسمية كالجمعيات التعاونية أو أي من منظمات المجتمع المدني الخاصة بصغار المنتجين.
- 2- العمل على نشر ثقافة الادخار وتحفيز المدخرات الصغيرة من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية.
- 3- تيسير وصول خدمات التمويل الأصغر إلى الشرائح الضعيفة غير القادرة على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وذلك عن طريق التحويلات الإلكترونية، الفروع المتحركة، الوكالات الريفية، الوسائط واستخدام الهاتف الجوال لأغراض التحويلات والادخار والتمويل.
- 4- العمل على وضع سياسات وآليات لحماية مصالح عملاء التمويل الأصغر بالمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر.
- 5- تحفيز ودعم إنشاء المتخصصة ومؤسسات للتمويل الأصغر بالولايات، وتشجيع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر على تطبيق أفضل الممارسات لتحقيق استدامة التمويل الأصغر.
- 6- تطوير منتجات جديدة وإحكام المتابعة بإدخال نظام رصد ومتابعة القروض آلياً، وذلك لزيادة الكفاءة وتحسين الأداء لتحقيق الاستدامة.
- 7- تشجيع تكوين وتطوير مراكز تنمية مشروعات التمويل الأصغر بالمركز والولايات.
- 8- الترويج لمشروعات التمويل الأصغر الناجحة ونشر الوعي وتصحيح المفاهيم بين عملاء التمويل الأصغر، وذلك لتمكين ثقافة التمويل الأصغر الصحيحة في المجتمع والجهات المستهدفة على وجه الخصوص.
- 9- الاستثمار في دعم بنك السودان لمركزي لبرامج بناء القدرات والتدريب للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر، وذلك بتشجيع المنافسة بين المصارف وحثها على تطبيق المعايير الصحيحة من خلال استخدام صيغ التمويل الإسلامية ذات الأعباء الأقل تكلفة على العميل وخاصة صيغ المشاركة، السلم، الإجارة والمقاوله.

10- الاستمرار في توفير المعينات اللازمة لتوظيف 12% من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل مصرف للعام 2013 م للتمويل متناهي الصغر والأصغر والصغير والتمويل ذي البعد الاجتماعي المرتبط بالتنمية الريفية والبنية التحتية ، تمكين المرأة، دعم المؤسسات التعليمية والتدريبية والصحية، تقديم خدمات المياه والكهرباء، الخدمات الزراعية، خدمات تطوير المشروعات الصغيرة، تمويل السكن الاقتصادي، تحسين المنازل، تمويل طلاب الجامعات والسلع الاستهلاكية للتعاونيات وجمعيات الإتحادات¹.

1- تشجيع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر للوصول للنسبة المستهدفة عبر السياسات التالية:

أ- توسيع قاعدة استخدام الوثيقة الشاملة لتأمين التمويل الأصغر، والعمل على اعتماد الثقة في العمل المبنية على جودة المشروع، التاريخ الائتماني، المرتبات والمعاشات كضمان لمنح واسترداد التمويل.

ب- تنظيم سوق التمويل الأصغر بالجملة بغرض تشجيع المصارف والمحافظ التمويلية والمانحين لتقديم التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها بمزاولة العمل وخاصة المؤسسات الولائية عبر وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة (كفالات)، بالإضافة إلى خلق شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص لاستقطاب موارد إضافية في إطار المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات.

ج- تنويع مصادر التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر، واستمرار بنك السودان المركزي في منح التمويل بالجملة لهذه المؤسسات كما جاء أخيراً عبر صيغة المضاربة المقيدة.

د- منح المشروعات الإنتاجية ذات الميزات التفضيلية الأسبقية الأولى للتمويل من الموارد المخصصة للتمويل الأصغر وخاصة مشروعات الخريجين والمرأة والشباب وخريجي التدريب المهني والفني وإنشاء نوافذ خاصة بهذه الفئات بمؤسسات التمويل الأصغر بالمراكز والولايات،

¹<http://www.cbos.gov.sd/>م2013م السياسة التمويلية لبنك السودان للعام

كما قام بنك السودان المركزي بتوفير الدعم الفني للمؤسسات والبنوك العاملة في برامج التمويل الأصغر حيث أن إجمالي المبلغ الذي تم صرفه بلغ 3 مليون جنيه أي ما يعادل 1.2 مليون دولار.

كان من أهم إنجازات العام 2015م رفع أسم السودان من القائمة الرمادية والذي تم بواسطة مجموعة العمل المالي الدولية المعروفة باسم Financial Action Task Force (FATF) والذي تكلل بتضافر الجهود من بنك السودان المركزي واللجنة الوطنية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووحدة المعلومات المالية بسند كبير من رئاسة الدولة. بهذا القرار أصبح السودان مصنفاً ضمن الدول التي تتوافق قوانينها وإجراءاتها المالية مع القوانين والممارسات الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مما يعزز استمرار تطوير العلاقات مع الجهات التي تتعامل مع السودان و تشجيع المؤسسات المالية الأخرى الإقليمية والدولية للتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية في السودان 1.

أقرت السياسة التمويلية للعام 2016م زيادة إسهام التمويل الأصغر في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر التخفيف من حدة الفقر بتوفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر المستدام وإشاعة روح المبادرة والابتكار لزيادة الدخل والأصول لمختلف الشرائح الفقيرة النشطة اقتصادياً، وذلك وفقاً للموجهات التالية:

1. الاستثمار في توظيف نسبة الـ 12% من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل مصرف للتمويل الأصغر وذلك عبر التمويل المباشر من المصارف للأفراد والمجموعات، أو عبر التمويل بالجملة من المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها، أو عبر المساهمة في محافظ التمويل الأصغر بالمصارف أو من خلال علاقات التمويل فيما بين المصارف خاصة مع المصارف المتخصصة في التمويل الأصغر ورفع سقف التمويل إلى خمسين ألف جنيه.

2. العمل على تعزيز الروابط بين المصارف التجارية والمتخصصة ومؤسسات التمويل الأصغر باستخدام الضمانات المختلفة بما فيها ما تقدمه وكالة ضمان التمويل الأصغر.

¹ تقرير بنك السودان: 2016م

3. الاستمرار في تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر القائمة على تقوية قاعدة رأس المال وإطلاق الجيل الثاني من مؤسسات التمويل الأصغر التي تعنى بالقطاعات المستهدفة كالشباب والخريجين والمرأة وأصحاب المهن الحرفية والصناعات الصغيرة، وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم وتشجيع المؤسسات الجديدة للعمل وفقاً للميزات النسبية بالولايات.

4. تعزيز حماية العملاء الفقراء ومواصلة العمل بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لتطوير الضوابط الرقابية والداعمة للاستخدام الأمثل لتقنية الاتصال والمعلومات وخاصة فيما يتعلق بالاستعلام الائتماني وتقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال الهاتف النقال.

5. تشجيع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر على التوسع في استخدام التأمين الأصغر كضمان لعملاء التمويل الأصغر وحث شركات التأمين العاملة على إصدار وثائق تأمينية مبتكرة وطرح وثائق جديدة تلبي حاجة القطاع في التأمين الأصغر والضمان.

6. تشجيع الجامعات والمعاهد ومراكز تطوير الأعمال على تصميم المناهج والبرامج التدريبية لموظفي المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وصناع السياسات والقادة المحليين والمستفيدين من خدمات التمويل الأصغر.

7- على المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر تنويع المنتجات وخدمات التمويل الأصغر واستخدام الصيغ الإسلامية الأخرى مع عدم التركيز على صيغة المرابحة و مراعاة تحديد هوامش الأرباح المناسبة.

8- تشجيع قيام محافظ التمويل الأصغر المشتركة لتمويل المشروعات الإنتاجية ذات الميزات التفضيلية وخاصة مشروعات سلسلة القيمة وخدمات الكهرباء والمياه والصحة وغيرها، وربط الوسائط المحلية والتنظيمات المهنية والتعاونيات والاتحادات والحاضنات وأصحاب مهن الإنتاج الحيواني والنباتي بالأسواق بما يضمن تطوير طرق التمويل الأصغر الجماعي.

9- دعم وتفعيل شبكة مؤسسات التمويل الأصغر بما يعزز تطوير البنية التحتية والرقابة الذاتية ورفع القدرات والتدريب لمنسوبي المؤسسات.

10- الاستمرار في تطبيق مقررات وموجهات المجلس الأعلى للتمويل الأصغر.

أما في السنوات الأخيرة فقد واصل بنك السودان المركزي جهوده عبر وحدة التمويل الأصغر وبتوجيهات المجلس الأعلى للتمويل الأصغر والتنسيق مع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر والوسائط المختلفة في توسعة الوصول للمستهدفين من القطاعات المختلفة بهدف توظيف نسبة _____ 12% المحددة من السقوف التمويلية للمصارف وذلك من خلال مواصلة تبسيط الإجراءات ووضع برنامج للمصارف المتخصصة لتوسعة مواعين وفرص الاستخدام من مشروعات جماعية أو تأسيس محافظ مختلفة منها محافظ لتمويل الإنتاج. وكذلك تمت المتابعة مع المصارف الأخرى لضرورة وضع الخطط لتوظيف هذه النسبة عبر فروعها أو من خلال التنسيق في تأسيس محافظ أو عمليات تمويل مشتركة مع مصارف متخصصة أو المساهمة في المحافظ التي تقوم بتمويل الفئات المستهدفة في القطاع سيما وأن نشاط بعض المصارف في التوجه لتوظيف مواردها المستقطعة للتمويل الأصغر عبر مصارف أو مؤسسات أخرى قد شهد توسعاً خلال النصف الأخير من العام 2015م. كما وأن قيام وكالة ضمان التمويل الأصغر سوف يعزز ويقوي الضمانات للمصارف التي تقوم بتمويل الوسائط الأخرى غير المصرفية. وبهذا تحقق السياسات الخاصة بالتمويل الأصغر أهدافها الإستراتيجية المتعلقة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص العمل وتخفيف حدة الفقر.

4-2-3: الضمانات غير التقليدية التي أجازها بنك السودان¹:

تم استحداث مجموعة من الضمانات غير التقليدية وذلك في إطار مساعي بنك السودان المركزي الرامية إلى تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر فقد تقرر استحداث ضمانات غير تقليدية تتواءم مع طبيعة التمويل الأصغر ومأخوذة من تجارب المصارف والمؤسسات المالية السودانية والعالمية التي تعمل في هذا المجال وتشتمل على الآتي :

1- ضمان المجموعة²:

¹<http://www.cbos.gov.sd/> (2008/5م) منشور رقم / السياسة التمويلية لبنك السودان / الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

²<http://www.cbos.gov.sd/> (2008/5م) منشور رقم / السياسة التمويلية لبنك السودان / الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

وهو الضمان الذي تقدمه المجموعة التضامنية للأفراد فيها للمنضمين تحت عضويتها والذي يفيد بأن المجموعة هي تتحمل مسؤولية سداد التمويل عن الأفراد ، ويتم ذلك عبر صناديق الضمان المشترك المنشأ من قبل منظمات المجتمع المدني كالجمعيات والاتحادات.

2- ضمان وثيقة التأمين:

بالإضافة لضمان المجموعة تم اعتماد وثيقة التأمين الشامل الصادرة من شركات التأمين كضمان لمنح التمويل الأصغر كما تم توجيه المصارف الأخذ في الاعتبار التدابير التالية¹:

أ- ربط العملاء بمخاطر الائتمان من خلال المدخرات التي يتم الحصول عليها من أعضاء منظمات المجتمعات المحلية كضمان جزئي للتمويل، على أن يتم دفع عائد عليها، بحيث يستخدم هذا العائد أو جزء منه لبناء رأسمال الصندوق أو يوزع على أعضاء منظمات المجتمع بما يتناسب مع مدخراتهم.

ب- تقديم التمويل لمنظمات المجتمع المحلي في حالة إيفائها بمتطلبات معايير الأداء والتي تشمل على كل أو بعض المؤشرات الآتية:

الهوية القانونية الموثقة من الجهات الرسمية.

هيكل تنظيمي ملائم يتضمن الوصف الوظيفي.

تطبيق اللوائح الإدارية، وتدابير إدارة المتأخرات.

حجم المدخرات التي تم الحصول عليها.

نوعية محفظة تمويل منظمة المجتمع المحلي والتي تُقيم بمعدلات استرداد التمويل، ونسبة المتأخرات، ونسبة مخاطر المحفظة، وكفاية الاحتياطي المخصص للديون.

3- ضمان حجز المدخرات²:

السياسة التمويلية لبنك السودان ، الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي ، منشور رقم (5/2008م) <http://www.cbos.gov.sd/>

يمكن حجز المدخرات كضمان في حالة تقديم التمويل للأفراد أو المجموعة من خلال مجموعات مكونة من 15-20 عضواً وذلك بإشراف ضباط التمويل أو الموظفين الميدانيين مع مراعاة اتخاذ التدبير الآتية في الاعتبار:

أ- معاملة المدخرات كأموال (مشتركة) يتم استثمارها في نشاط أو قطاع محدد (مضاربة) أو أن يتلقى المودعون عائدات سنوية على إسهام ودائعهم في المحفظة الاستثمارية للمصرفية. وفي هذه الحالة تعامل حسابات التوفير بنفس معاملة حسابات الودائع الاستثمارية.

ب- التدرج نحو أنماط تمويلية ملائمة للتمويل الأصغر بحيث تكون البداية بتقديم التمويل بمبالغ صغيرة وبصيغة المrabحة، وعندما يثبت العميل جدارته الائتمانية ومقدرته على إدارة مشروعة بصورة ناجحة واقتصادية، يمكن للمصرف أو مؤسسة التمويل الأصغر الانتقال إلى صيغ التمويل الأخرى كالمشاركة والمضاربة.

4- رهن الممتلكات المنقولة¹:

استخدام رهن الممتلكات المنقولة كضمان، لتمويل الأفراد والمجموعات، عن طريق وثيقة الملكية. حيث يمكن استخدام هذا النوع من الضمانات مع العملاء الذين سبق التعامل معهم ويملكون مشروعات جيدة الأداء ويتمتعون بسجل ائتماني جيد مع مراعاة الالتزام بالموجهات التالية:

أ- استخدام خدمات المكاتب المتفق المتخصصة (المتفق عليها) لإجراء التقييم الصحيح للأصول المرهونة.

ب- الرصد والمتابعة اللصيقة للعملاء لضمان توفير معلومات مباشرة بشأن تقدم العمل.

ج- ألا يتجاوز التمويل قيمة الأصول بصورة كبيرة في نهاية مدة التمويل.

د- أن يستخدم رهن الممتلكات المنقولة بصورة عامة في حالة التمويل قصير الأجل الذي لا يتجاوز مدته عاماً واحداً.

هـ- أن يحرر عقد الرهن بصورة مبسطة ويسجل لدى المسجل العام أو أي جهة متخصصة.

5- الرهن الحيازي للممتلكات القيمة¹:

¹المرجع السابق

يمكن استخدام الممتلكات القّيمة كضمان لتمويل الأفراد من قبل المصارف والمؤسسات المالية أو من قبل منظمات المجتمع المدني في مقابل تقديم التمويل لأعضائها، بدلاً عن إضافتها إلى المدخرات، وذلك مع مراعاة ما يلي:

- أ- تقلبات الأسعار في السوق عند تحديد التمويل.
 - ب- في حالة التمويل المباشر الأفراد من المصارف يجب أن لا يمتد تعريف المقتنيات الثمينة ليشمل جميع الأصناف حيث يعتبر الذهب والمجوهرات أفضل الأصناف للرهن لدى المصارف.
- ونرجو أن نتذكر بأن الاعتماد على الضمانات لوحده لا يضمن للمصرف استرداد أمواله ما لم تسبقه اتخاذ الإجراءات والتدابير الأساسية لمنح التمويل المصرفي، والتي تتركز هذه في حالة التمويل الأصغر على الآتي :

- 1- نوعية المشروع الممول ومدى نجاحه.
- 2- المنظمات المتقدمة للمشروع.
- 3- أن يتم منح التمويل للعملاء النشطين اقتصادياً فقط ولهم خبرة في مجال العمل المراد تمويله.
- 4- التحقق من شخصية العميل من ناحية الجدية والالتزام والمقدرة الائتمانية والمقدرة على إدارة المشروع.
- 5- المتدفقات النقدية للمشروع.

جاء في سياسات بنك السودان المركزي للعام 2012م في محور تخصيص الموارد الفقرة (ج) التمويل الأصغر توظيف نسبة 12% على الأقل من المحفظة الاستثمارية لكل مصرف 2012م لتمويل مشروعات وبرامج التمويل الصغير والأصغر ومتناهي الصغر والتمويل الصغير

السياسة التمويلية لبنك السودان للعام 2012م <http://www.cbos.gov.sd/>¹

ذو البعد الاجتماعي . وتشجيع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر للوصول إلى الشرائح المستهدفة عن طريق السياسات التالية¹:

1- إدخال خدمات الضمان عن طريق شركات التأمين وفقاً لوثيقة تأمين التمويل الأصغر بالإضافة إلى باقة الضمانات السارية.

2- إنشاء مؤسسة (كفالات) برأسمال لا يقل عن مائتي مليون جنيه لتقديم الضمانات للتمويل الأصغر بالولايات والقطاعات المستهدفة.

3- دعم المصارف المتخصصة في تقديم خدمات التمويل الأصغر وإنشاء ورعاية مؤسسات التمويل الأصغر في جميع الولايات.

4- مساهمة بنك السودان المركزي في مشروع بناء القدرات والتدريب للمصارف التي تقدم التمويل الأصغر بالإضافة إلى تدريب المتلقين للتمويل الأصغر (تأهيل وتوظيف عدد ألف خريج للعمل بالمصارف كضباط تمويل أصغر).

5- منح مشروعات الخريجين الأسبقية الأولى للتمويل من الموارد المخصصة للتمويل الأصغر من المصارف وإنشاء نوافذ خاصة لتمويل مشروعات الخريجين في جميع مؤسسات التمويل الأصغر بالولايات.

6- دعم محفظة مشروعات الخريجين وتطويرها بموارد إضافية في حدود 50 مليون جنيه إضافة للموارد المتاحة لتمويل مشروعات الخريجين²

الجدول رقم (8-4-2)

المرجع السابق¹

السياسة التمويلية لبنك السودان للعام 2012م، 2017/12/24 الساعة 10:10م <http://www.cbos.gov.sd/>²

التمويل المصرفي لقطاع التنمية الاجتماعية من 2008 - 2016م

(القيمة بالآلاف الجنيهات السودانية)

الفترة	المجموع	التنمية الاجتماعية**
	Total	Social Development**
يناير - ديسمبر 2008	14,681,294	446,096
يناير - ديسمبر 2009	15,659,786	469,490
يناير - ديسمبر 2010	22,107,438	616,207
يناير - ديسمبر 2011	23,329,187	582,212
يناير - ديسمبر 2012	24,102,842	*0
يناير - ديسمبر 2013	33,822,488	0
يناير - ديسمبر 2014	38,678,626	0
يناير - ديسمبر 2015	54,193,276	0
يناير - ديسمبر 2016	83,355,303	0

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي، 2016م

*يلاحظ من الجدول ان قطاع التنمية الاجتماعية أصبح مضمن في جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى بدء من يناير 2012م.

المبحث الثالث

4-3: مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة في السودان:

تلعب المرأة دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية في السودان و تمثل نسبة النساء حوالي 48.7 % من العدد الكلي للسكان حسب إسقاطات التعداد السكاني لعام 2008م، المؤشرات الآتية توضح الوضع الراهن للمرأة في السودان. حيث تمثل نسبة العمالة النسائية في القطاع الزراعي 82% وتبلغ نسبة الإناث في القطاع الهامشي 85%. وتبلغ نسبة الخريجات في التعليم العالي 58.2%، تبلغ نسبة الإناث في الوظائف العليا بالخدمة المدنية 41% وتبلغ نسبة الإناث في الوظائف الإدارية 22.3%. وتبلغ نسبة الإناث في وظائف الكتبة 77.8%.

وتقديراً لهذا الدور الهام الذي تلعبه المرأة في الحياة السودانية ومواكبة للمجهودات والإستراتيجيات العالمية فقد نبه اهتمامنا محلياً بإدراج المرأة في عمليات التنمية في السودان وذلك من خلال السياسات و الخطط و التشريعات التالية:

أولاً: دستور السودان:

كل الدساتير في السودان منذ الاستقلال 1956 وحتى الآن أعطت المرأة حقوق متساوية مع الرجل من غير تمييز بسبب العرق أو النوع. ففي دستور السودان 1998 نجد " المادة 21" نصت على أن كل السودانيين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات رجالا و نساء من غير تمييز بسبب الجنس أو الدين أو الثروة.

ثانياً: الإستراتيجية القومية الشاملة 1992-2002 (استراتيجية المرأة):

أكدت هذه الإستراتيجية تعزيز مكانة المرأة تمكينا للمجتمع من تحقيق النهضة الشاملة، وتفجير طاقاتها في معركة البعث والتجديد والبناء واجب لا يجوز إغفاله، وataحت الفرص المتكافئة لها في العمل و الإنتاج والمشاركة في الشأن العام حق لها ومسئولية عليها تأكيداً لعدل المجتمع وبسطاً للمساواة فيه وامتثالاً لمشيئة الله الذي كرم الناس جميعاً دون تمييز.

¹ ورشة عمل حول اعداد وتنفيذ برامج تمويل مشاريع الأسر الفقيرة 14 يونيو 2005م، مركز دراسات المرأة في السودان بالتعاون مع مصرف الادخار و التنمية الاجتماعية والبنك الإسلامي للتنمية جدة .

ثالثاً: استراتيجيه المرأة الربع قرنية:

تلخصت أهم أهداف هذه الإستراتيجية في:

- 1- تحريك قطاع المرأة كمورد بشري هام في تحقيق التنمية الشاملة من اجل تمكينها اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وتقنيا وتأهيلها للعالمية.
- 2- التأكيد على دور الأسرة كركيزة أساسيه ومأوى طبيعي لإفراد المجتمع وأداه لتحقيق الاستقرار وتعبئه طاقاتهم للمساهمة الفاعلة في المجتمع.
- 3- تبني السياسات والتشريعات في الخطط والبرامج التنموية التي تساعد على مشاركة المرأة وإدماج قضاياها في كافة القطاعات التنموية الاجتماعية و الاقتصادية.

رابعاً: السياسة القومية للمرأة:

وقد اشتملت على المحاور التالية: الصحة والبيئة والتعليم، الفكر والثقافة، التخفيف من حدة الفقر، تنمية الموارد البشرية، الأعلام والقانون وحقوق الإنسان، المشاركة السياسية واتخاذ القرار، مؤسسات المجتمع المدني والسلام وفض النزاعات، العلاقات الخارجية والرياضة.

أنشئت الإدارة العامة للمرأة والأسرة بموجب قرار رأس الدولة رقم (203) لسنة 1993م والخاص بإنشاء وزارة التخطيط الاجتماعي وبناءاً على اهتمام الدولة بالمرأة والطفل صدر المرسوم 34 لسنة 2005م بإنشاء وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل وحدد مهامها واختصاصاتها التي تتضمن تحريك قطاع المرأة وحشد إرادتها لتحقيق المشاركة الفاعلة والاندماج المتوازن وصولاً للتنمية والاستقرار والسلام من خلال تعزيز دورها ودعمها وتمكينها للقيام بوظائفها بتنمية قدراتها ومهاراتها.¹

¹عائشة صديق: 2014م، عرض حول الممارسات الوطنية في رصد سياسات المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة اقتصادياً، الإدارة العامة للمرأة والأسرة، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، جمهورية السودان، اسطنبول، تركيا ص2.

تساهم المرأة في الإنتاج الزراعي بفعالية في مختلف مناطق السودان. تمثل المرأة بنسبة 50- 90 % من العمالة الزراعية في المناطق الريفية، وتمارس النساء في بعض أقاليم السودان الزراعة داخل الأسرة كعمالة أسرية غير مدفوعة الأجر¹.

و تساهم المرأة في توفير الغذاء لأسرتها خاصة بعد تدهور الحالة الاقتصادية نتيجة لتوالي الكوارث الطبيعية مما زاد الأعباء الملقاة علي المرأة الريفية في مناطق الزراعة التقليدية و أدى ذلك إلي:

1. هجرة الرجال بحثاً عن فرص عمل أفضل زاد من مسؤوليات المرأة داخل و خارج المنزل و زاد عدد النساء اللاتي يعلن أسرهن.

2. تدني الإنفاق الحكومي علي الخدمات الاجتماعية و البنيات الأساسية أدى إلي تدهور الخدمات التعليمية و الصحية في الريف.

تشير إحصاءات منظمة العمل العربية إلى أن نسبة مساهمة المرأة السودانية في الزراعة 82 %، كما تلعب المرأة الريفية دوراً بارزاً في مجال الإنتاج الحيواني، بجانب مساهمتها في حفظ وتصنيع الأغذية، حيث تحتكرها بنسبة 35 % في الحضر إلى 90% في الريف، ويمارسن عمليات حفظ الأغذية، وتمثل المرأة الريفية 20 % من مجتمع النساء، وممارستها لأنشطة مختلفة حسب طبيعة بيئتها كتصنيع منتجات الألبان، والسجاد، ودباغة الجلود ورعاية الحيوانات.

في إطار هذه التوجهات، تسعى وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، بالتعاون مع بنك السودان المركزي، والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى دعم الجهود الرامية إلى تحسين إمكانية حصول المرأة على الخدمات المالية من خلال حث مؤسسات التمويل الأصغر على مراعاة النوع الاجتماعي في صياغة وتنفيذ سياساتها التمويلية لضمان استجابة هذه المؤسسات للاحتياجات الخاصة بالنساء ومراعاة ظروف معيشتهم. ولهذا تم التفكير في إعداد هذه الدراسة التي تهدف إلى تقييم مساهمة سياسات التمويل الأصغر في إتاحة الفرص للنساء للحصول على خدمات التمويل الأصغر، ومدى مساهمة هذه السياسات في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في السودان، بصفة عامة. ويصاحب هذه

¹ إقبال عثمان مفرح: 2008م، حقوق المرأة الريفية في السودان، الإدارة العامة لنقل التقنية والإرشاد - إدارة الإرشاد - قسم المعلومات والدراسات والبحوث.

الدراسة إعداد حزمة تدريبية موجهة لمؤسسات التمويل الأصغر وصانعي سياساته، من أجل تعزيز قدرات هذه المؤسسات لتلبية احتياجات وأولويات المرأة وإدماجها في نشاط التمويل الأصغر¹.

خامساً: السياسة القومية لتمكين المرأة وإدماج النوع:

وفى هذا الإطار أولت الدولة اهتماماً كبيراً بالمرأة والارتقاء بأوضاعها تقديراً للدور الرئيسي والهام لها كشريك أصيل و فاعل في بناء المجتمع وصونه والحفاظ على تقدمه وتماسك نسيجه الاجتماعي. وذلك من خلال تنفيذ السياسة القومية لتمكين المرأة فى خطط وبرامج ومشروعات من خلال ستة محاور وهي²:

1. محور التمكين الاقتصادي.

2. محور الصحة.

3. محور المشاركة السياسية واتخاذ القرار.

4. محور التعليم.

5. محور حقوق الإنسان والقانون.

6. محور السلام وفض النزاعات.

محور التمكين الاقتصادي:

يقصد بتمكين المرأة اقتصادياً إدماج النوع الاجتماعي في الإصلاحات والسياسات الاقتصادية الكلية وتوفير خدمات صحية وتعليمية شاملة لتحقيق إدماجها الكامل في النشاط الاقتصادي بالتركيز على قضايا الفقر والبطالة وضعف القدرات المهارية مع الإشارة إلى معوقات النشاط الاستثماري التي تواجه النساء.

¹ دراسة أثر سياسات التمويل الأصغر على المرأة / <http://www.mfu.gov.sd/>

² عائشة صديق، مصدر سبق ذكره، ص 5.

أ- البرامج و المشروعات لتمكين المرأة اقتصادياً:

- إدماج النوع الاجتماعي ضمن مكونات مشروعات التنمية الريفية مع اختلاف نوعية البرامج المنفذة و كانت مشاركة المرأة ما بين (30-40%) في التمويل الريفي و تصل إلي 70% في مجال تنمية المجتمع.
- بناء القدرات في تكوين تنظيمات إنتاجية و خدمة خاصة في مجال التصنيع الزراعي و الحرفي.
- برامج تيسير الحصول علي الأصول و الخدمات الزراعية بتمويل ميسر.
- برامج تنفيذ خطة السياسة القومية لتمكين المرأة و ترجمتها إلي خطة عمل ثم إنزالها للولايات و متابعتها مما أدى إلي تقدم نحو تعزيز تمكين المرأة.
- قيام وحدة للتمويل الأصغر ببنك السودان بهدف تشجيع وتطوير الصيرفة الاجتماعية والاقتصادية وتخفيف الفقر خاصة في المناطق الريفية الأقل نمواً ووسط النساء تحديداً ورفع المستوى المعيشي لهن ووسيلة فعالة في تمكين المرأة اقتصاديا .
- صدور المنشور الخاص بتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي رقم 2007/18م والذي جاء متمشياً مع الإستراتيجية العامة للدولة الرامية لتخفيف حدة الفقر والرؤية الإستراتيجية للتنمية وترقية التمويل.
- زيادة القروض التمويلية البنكية، للتنمية الاجتماعية وزيادة السقف التمويلي من 10% إلى 12% كما تم إنشاء محفظة تمويلية وصندوق لدرء مخاطر التمويل.

ب-المشروع القومي لتعزيز دور المرأة في التنمية الريفية:

يعمل المشروع القومي لتعزيز دور المرأة في التنمية الريفية لتمكين النساء والأسر الفقيرة (خاصةً تلك التي تعولها نساء) من الاستفادة من هذه البرامج التنموية وفرص التمويل للإسهام بفاعلية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، ويهدف المشروع إلي الآتي:

- زيادة دخل النساء في الريف.
- زيادة وتنمية المعارف والمهارات الإنتاجية للمرأة الريفية.
- تحديث نمط إنتاج (خاصةً الإنتاج الزراعي) المرأة الريفية.
- رفع مستوى الوعي الصحي والثقافة الغذائية في الريف.

- المساهمة في خفض معدلات التسرب من التعليم خاصةً بين الإناث.
- رفع وبناء قدرات إدارات ووحدات تنمية المرأة في الولايات خاصةً في مجال تصميم ومتابعة وتقويم المشاريع وتكوين مجموعات صغار المنتجات.
- وتشكل مشاركة النساء في القطاع الزراعي بنسبة عالية بلغت 82% مقارنة بحوالي 70% من الذكور ويتركز نشاط المرأة في الريف وتؤدي دورها في النشاط الإنتاجي بأشكاله المتعددة الأمر أدّى إلي التدخل بالسياسات والبرامج التي تعين المرأة الريفية وتسهل الحصول على التمويل والائتمان والتدريب والاستفادة من برنامج النهضة الزراعية

وأن النسبة المخصصة للتمويل الريفي تبلغ نسبة 70% منها 30% لتمويل النساء على أقل تقدير الأمر الذي أدى لتكثيف برامج بناء قدرات المرأة في مجال تكوين الجمعيات والتنظيمات الإنتاجية والخدمية خاصة للإنتاج والتصنيع الزراعي والحيواني والحرفي. وفي الجانب الاقتصادي ارتادت المرأة مجالات القطاعات الصناعية والتجارية، وانحازت لها سياسات الدولة في التمويل الأصغر بإنشاء محافظ متخصصة لها.¹

سدساً: التمويل المصرفي للنساء:²

شهد العالم في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً ومتزايداً من قبل مخططي السياسات الإنمائية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي بقطاع المرأة وحسب إحصاءات الأمم المتحدة فإن النساء يشكلن نصف سكان العالم وينتجن نصف الإنتاج الزراعي ويعملن أكثر من ثلثي ساعات العمل الدولية. وفي إفريقيا وآسيا يزيد عمل المرأة على عمل الرجل بنحو 13 ساعة في الأسبوع.

كما أن النساء يعلن ثلث عدد الأسر في العالم. وفي السودان تشير إحصاءات وزارة الزراعة إلى أن 28% من إجمالي عدد الأسر التي تعولها نساء، الأمر الذي حدا بالمشاركين في مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996م للموافقة على زيادة الاهتمام بالنساء واعترفوا - في ذات الوقت - بأنه عندما تتاح للمرأة الفرص والموارد الكافية ، فسوف تصبح شريكاً فاعلاً في عملية التنمية الاقتصادية

¹ عائشة صديق، مصدر سبق ذكره ، ص7

² بخيتة محمد عثمان أحمد: أبريل 2001م ، التمويل المصرفي للنساء الفرص والخيارات ،المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، ص1.

والاجتماعية . فكفاءة المرأة وانفتاحها على المستجدات - إذا أتاحت لها الفرصة المناسبة - سوف تشكل منعطفاً جيداً في الحرب ضد الجوع ومكافحة الفقر.

ثامناً: مؤشرات أساسية لواقع تمويل المصارف السودانية للنساء:

في السودان نجد أن الرؤية الجديدة لدور المرأة والتي عبرت عنها المنظمات والهيئات الدولية في مناسبات عديدة، وجدت صدى قوياً لدى راسم السياسة الاقتصادية، خصوصاً في مجال تمويل قطاع النساء ليقوم بدوره الحقيقي في عملية التنمية ومحاربة الفقر ومكافحته. وتمشياً مع هذا الاتجاه، ضمن تمويل هذا القطاع في السياسة التمويلية منذ العام 1995/94م، كما أن سياسة الدولة وتوجيهات الإستراتيجية القومية الشاملة، خاصة في تطبيق الجزء الأخير منه (2000م-2002م)، تضمنت الاعتراف بقطاع الأعمال الصغيرة - بما في ذلك الأسر المنتجة والقطاع النسوي، بصورة متزيدة وأكثر جدية. وفي هذا الاتجاه أيضاً، بدأت بعض المصارف السودانية في تمويل النساء من خلال برامج الأسر المنتجة (البنك الزراعي، البنك الإسلامي السوداني، بنك الادخار للتنمية الاجتماعية، بنك فيصل الإسلامي، بنك النيلين للتنمية الصناعية). بل أن بعض المصارف خصصت فروعاً بعينها تعمل على خدمة وتمويل النساء مثل فرع الزهراء (بنك البركة) وفرع بنت خويلد (بنك أمدرمان الوطني).

إلا أن هذه المصارف لم تحقق الطموحات المرجوة ولم تصل إلى الشرائح المستهدفة من النساء. ويسري هذا القول على البنوك التي تقدم التمويل من خلال برامج الأسر المنتجة أو تلك التي أنشأت فروعاً لتمويل النساء، حيث ظل نصيب هذه الشريحة من التمويل هو الأضعف بين سائر القطاعات الاقتصادية الأخرى.¹

¹ المصدر السابق ص3

الفصل الخامس

دور مصرف الادخار وبنك الأسرة في تفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن مصرف الادخار وبنك الأسرة

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول

5-1: نبذة تعريفية عن مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة:

5-1-1: نشأة وتطور وأهداف مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية:

بدأ انتشار بنوك الادخار في أوروبا في بدايات القرن التاسع عشر بهدف مساعدة ذوى الدخل الضعيفة ثم انتشرت في أجزاء أخرى من العالم منها السودان، حيث افتتح بنك الادخار السوداني في 31/أكتوبر 1974م (وهو اليوم العالمي للادخار) واختيرت رئاسته بمدينة مدنى كأول بنك اقليمى لخدمة صغار المنتجين الذين تذخر بهم منطقة الجزيرة.

في 1982 انتشر البنك بفروعه في معظم مدن السودان شرقا وغربا وشمالا وكان له كبير الأثر في تنمية الوعي الادخاري للأسر ونشر فضيلة الادخار مستخدما في ذلك البنوك المتحركة لخدمة الريف ونظام الحسابات لتجميع المدخرات الصغيرة من الكبار والصغار كما ساهم بشكل مقدر في إنشاء جمعيات الادخار بين الأسر والعمال.

في 1996م تم تحويله إلى مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بموجب قانون خاص وذلك تنفيذاً لمقررات قمة التنمية الاجتماعية العالمية في كوبنهاجن عام 1995م والتي من أهم مقرراتها إن تقوم الدول بإنشاء مؤسسات تمويلية لمكافحة الفقر وعليه آلت كل أصول بنك الادخار السوداني إلى المصرف الجديد وانتقلت رئاسته إلى الخرطوم ليكون مصرفا قوميا رائدا في مكافحة الفقر عبر التمويل الأصغر وللمصرف شبكة من الفروع قوامها (45) فرعاً و مكتب صرف وتوكيل منتشرة في كل السودان الأصغر¹.

¹تقرير مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية: أكتوبر 2009م، معلومات أساسية.

أولاً: الأهداف والأغراض

يهدف مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية إلى تنمية الوعي الادخاري وتشجيعه لدى المواطنين وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومباشرة أعماله وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وهداياها وأحكام قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991م، ومع مراعاة الطبيعة الخاصة للمصرف، تكون للمصرف الأهداف الآتي:

1- تحسين الوضع المعيشي لمختلف قطاعات المجتمع محدودة الدخل وذلك عن طريقين:

- أ- تنمية الوعي الادخاري وتشجيعه واستثمار المدخرات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - ب- تقديم التمويل للفقراء الناشطين اقتصادياً من صغار منتجين وحرفيين ومهنيين وذوى الدخل المحدود.
- 2- القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية الأخرى.
- 3- التنسيق مع المؤسسات والمنظمات التي تعمل في مجال مناهضة الفقر من خلال عمل مصرفي مؤسسي يوظف مواردها لإغراض التنمية¹.

ثانياً: الرسالة

- 1- التعريف بأن للبنك رسالة ودور متميز ونموذجي لتحذو حذوه البنوك الأخرى وتجربة وقيادة التغيير للمؤسسات المصرفية داخل وخارج السودان.
- 2- زيادة الانتشار الجغرافي لفروع البنك.

¹مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية: 1995م، معلومات أساسية ، أهداف المصرف.

3- تغيير نمط الفرع التقليدي.

4- اختيار وتأهيل العاملين الذين يؤمنون برسالة البنك.

أ- أن يقوم العمل علي اللامركزية وتفويض السلطات.

ب- الاقتصاد في تكلفة العمل وزيادة الإنتاجية للإدارة.

ت- استخدام القانون والعرف المصرفي منهاجاً في العمل.

ث- استخدام التخطيط العملي والبحوث والإحصاء في الإدارة لاتخاذ القرارات.

ثالثاً: الرؤية:

المؤسسة المصرفية الأولى في السودان في تقديم خدمات التمويل الأصغر وتحفيز ثقافة الادخار.

رابعاً: الفئات المستهدفة:

عملاء التمويل الأصغر من كل قطاعات المجتمع في الريف والحضر (صغار منتجين، حرفيين، صغار

مهنيين، خريجين، ربات الأسر، صغار مزارعين، طلاب، معاشين، موظفين وعمال محدودي الدخل).

خامساً: موجّهات المصرف للتمويل:

1- يعمل المصرف على توظيف 80% من السقف التمويلي للتنمية الاجتماعية (التمويل الأصغر

والتمويل ذو البعد الاجتماعي).

2- جذب المدخرات من الجمهور وإعادة توظيفها وتشكل المدخرات نسبة مقدرة من ودائع المصرف.

3- العمل وفق سياسة بنك السودان المركزي الخاصة بتعريف التمويل الأصغر وتعريف عملاء التمويل

الأصغر (الفقراء الناشطين اقتصادياً).

4- التنسيق مع وسائط التمويل الأصغر (مؤسسات التمويل الأصغر البنكية وغير البنكية ومنظمات المجتمع المدني) لتيسير وصول المستهدفين بالتمويل.

5- يسعى لتطوير ضمانات غير تقليدية لتوصيل خدمات التمويل الأصغر إلى اكبر قطاع من الشرائح الضعيفة والذي يعوزها الحصول على الضمانات المصرفية التقليدية التي تطلبها المصارف التجارية وعليه استخدم جملة من الضمانات منها:(ضمان المنظمات والاتحادات، ضمان الشيوخ والعمد، ضمان المرتبات والمعاشات،حجز المدخرات، صناديق الضمان، الإقرار المشفوع باليمين).

6- تقديم خدمات مصرفية خاصة وتتمثل في كفالة الطلاب والأيتام وصرف مرتبات المعاشين والأئمة والمؤذنين.

7- تمويل المشروعات ذات البعد الاجتماعي المتمثلة في الطرق والمدارس ومياه الشرب وغيرها وإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية.

5-1-2: نشأة وتطور وأهداف بنك الأسرة:

بما أن أهداف الأمانة الاقتصادية للدولة تتخلص في تنمية قدرات الفقراء الناشطين اقتصاديا وتمليكهم مهارات لتحسين أوضاعهم الاقتصادية وتشجيع فقراء الريف على الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي وزيادة مشاركتهم في النشاط الاقتصادي كان لابد لها أن تطلق مشاريع تمويلية لهم لتحقيق الأهداف السابقة، لذا جاءت فكرة تأسيس بنك متخصص في تمويل هذه المشاريع فكان بنك الأسرة للتمويل الأصغر.

وفي نهاية العام 2007م أصبح الحلم حقيقة عندما ظهر بنك الأسرة كأول مؤسسة سودانية اقتصادية متخصصة في التمويل الأصغر، بشراكة بين القطاعين العام والخاص وقد بلغ رأس المال المكتتب 100 مليون جنيه سوداني، ورأس مال مصرح به مليار جنيه سوداني.

أولاً: الرؤية:

تمكين ذوي الدخل المحدود من الفقراء الناشطين اقتصادياً بمستواهم المعيشي والاجتماعي من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة وفعالة ومستدامة تلبي احتياجاتهم وتساهم في التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية والحضرية.

ثانياً: الرسالة:

الريادة في صناعة تمويل المشاريع الصغيرة في الدولة من خلال تقديم أفضل الخدمات المالية وغير المالية عبر ترسيخ القيم المستدامة في الابتكار والتطوير وتبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

ثالثاً: القيم والمبادئ:

عبارة عن مجموعة قيم ومبادئ تقوم على الآتي:

1. إرساء قيم التكافل الاجتماعي.
2. تنمية روح العمل الجماعي وسط الفقراء.
3. تقوية الروابط الاجتماعية.
4. تأصيل قيم العمل.
5. رفع وعي المجتمع بمسؤولياته وواجباته.
6. إعلاء قيم الشفافية، المساواة، الوضوح والمصادقية.
7. بناء الثقة.
8. بسط قيم العدالة والمساواة بين المجتمع.

9. زيادة الوعي المعرفي لدى المجتمع بأهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية القائمة على مشاركة خاصة المرأة.

رابعاً: المساهمين:

1. بنك السودان المركزي.
2. وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
3. الإتحاد العام للمرأة السودانية.
4. وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي.
5. ديوان الزكاة الاتحادي.
6. الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي.

وتأتي تجربة بنك الأسرة لتكون إضافة متميزة لتجربة السودان في التمويل الأصغر الذي تطلبه الواقع السوداني، فقد أوضح د. عبد الرحمن ضرار¹ أن الطلب على التمويل الأصغر في السودان يجيء نتيجة لبرنامج الإصلاح الهيكلي في مؤسسات الدولة، مما دفع كثيرين ممن فقدوا وظائفهم للاشتغال بالأعمال الصغيرة، بجانب أن عددا من الخريجين لم تتوافر لهم فرص عمل في القطاع العام اتجهوا لهذا المجال، كما أن هناك طلبا مستمرا للسلع التي يقدمها أصحاب الأعمال الصغيرة بجانب دخول أعداد كبيرة من النساء في مجال الأعمال الصغيرة نتيجة للهجرات والنزوح والحروب. كل هذه الأسباب جعلت هناك إقبالا كبيرا على التمويل الأصغر ولكن هذا الطلب لا يقابله عرض متناسب، حيث تقدم هذه الخدمة، وفق ما أوضح الدكتور ضرار، بنوك ومنظمات ومؤسسات اجتماعية. وقد أوضحت قراءة لواقع التمويل الأصغر في عام 2007م أن هناك 19 بنكا قدمت الخدمة بتمويل بلغ 322.799.801 جنيه سوداني لعدد 38040 عميلا بنسبة بلغت 1.8 في المائة من التمويل .

¹ أول مدير لبنك الأسرة.

كما عملت 76 منظمة في هذا المجال شملت خدماتها 30500 عميل بجانب المؤسسات الاجتماعية، أبرزها مؤسسة التنمية الاجتماعية وعدد عملائها 3000 عميل، ولكن رغم هذا ما زالت هناك فجوة كبيرة لقلة العرض، لهذا تمثل تجربة بنك الأسرة أملاً جديداً للدولة تسعى من خلاله إلى الوصول لكافة الفقراء وإخراجهم من دائرة الفقر، بل جعلهم جزءاً من العملية التنموية للبلاد، ويسعى البنك لتقديم خدمات مالية متنوعة ومستدامة تلائم حاجة الفقراء من حيث الإجراءات المبسطة والمرنة والضمانات السهلة، حيث إن الضمان الاجتماعي يمثل أحد أنواع الضمانات بجانب وجود البنك قرب الفقراء في الأحياء والقرى عبر فروعه الميدانية¹.

¹ تجارب ناجحة لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة، الاقتصادية، بنك الأسرة السوداني.

5-1-3: دور مصرف الادخار وبنك الأسرة في تفعيل مشاركة المرأة السودانية:

الجدول رقم (9 - 5 - 1)

مؤشرات التمويل الأصغر في مصرف الادخار وتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة خلال فترة الدراسة

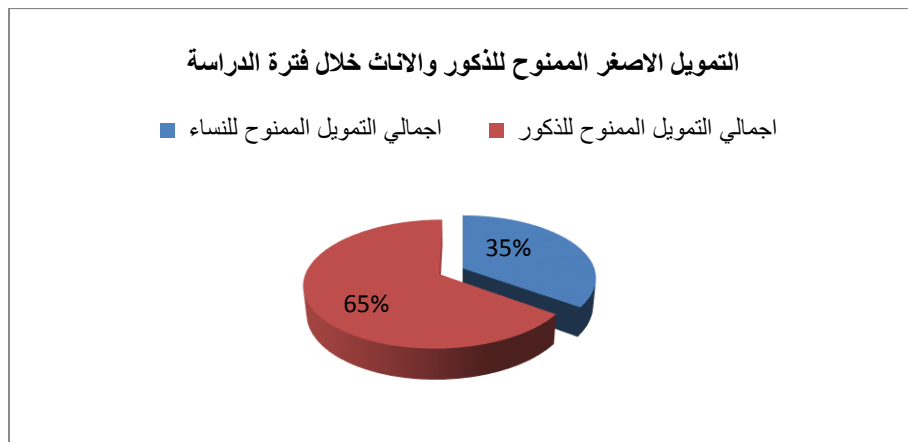
السنوات	عدد المستفيدين لمصرف الادخار وبنك الأسرة					مبلغ التمويل للنساء
	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	الإجمالي	
2008	14426	68.2	6732	31.8	21,158	4.076.130.20
2009	22189	68.9	10003	31.1	32.192	17.372.843.40
2010	35368	69.9	15236	31.1	50,610	29.729.882.30
2011	57139	69.7	24790	30.3	81,929	47.179.217.70
2012	51319	66.2	26156	33.8	77,475	44.774.274.20
2013	46674	64.2	26049	35.8	72,723	46.857.65.00
2014	48227	59.4	32.955	40.6	81, 182	37.047.780.55
2015	64797	62.4	39,125	37.6	103,922	99.687.280.14
2016	69383	65.3	36943	34.8	106,326	109.234.362.87
2017	65260	65.7	34031	34.3	99,291	111.562.917.38
المجموع	457386	-	245046	-	702,438	547.521.853.74

المصدر: تقارير مصرف الادخار وتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة في الفترة 2008-2017م

يتضح من الجدول ان هنالك زيادة مطردة في حجم التمويل الممنوح للنساء وزياده في اعداد النساء المستفيدات، حيث بلغ حجم التمويل في 2008م 4.076.130.20 اما في عام 2017 فقد بلغ 111.562.917.38.

الشكل رقم (2-5-1)

إجمالي التمويل الممنوح للذكور والنساء خلال فترة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews.

الشكل رقم (3-5-1)

إجمالي التمويل الممنوح للمرأة خلال فترة الدراسة 2008 - 2017م



المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews.

الدراسة التطبيقية

النموذج القياسي للدراسة :

يعرف النموذج الاقتصادي القياسي علي انه مجموعة من العلاقات الاقتصادية وتوضع عادة بشكل رياضي مستندة علي النظرية الاقتصادية، و تسمي المعادلة أو مجموعة المعادلات التي تشرح سلوكية أو ميكانيكية تبين عمل اقتصادي أو قطاع معين ويطلق عليها المعادلات الهيكلية¹.

يهدف النموذج في الاقتصاد القياسي إلي تبسيط الواقع الاقتصادي من خلال بناء نموذج لا يحتوي علي جميع التفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها ليستخدم كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهياكل الاقتصادية وتعمل الدراسة على بناء نموذج قياسي لانحدار خطي بسيط من متغير تابع وهو عبارة عن حجم مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة ومتغير مستقل وهو حجم التمويل الأصغر مصرف

1 طارق محمد الرشيد: 2005م، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج Eviews لا يوجد معلومات نشر،

الادخار والتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة خلال الفترة (2008م - 2017م) وذلك لاختبار العلاقة بين حجم التمويل الأصغر وتفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة (فرضية الدراسة الرئيسية).

التعريفات الإجرائية:

- التمويل الأصغر:

إن مصطلح التمويل الأصغر يستخدم في الإشارة إلى تقديم الخدمات المالية (خدمات الائتمان وخدمات الادخار والتأمين والتوفير والقروض) إلى الفئات الفقيرة وذات الدخل المحدود والنشطة اقتصادياً لتمويل المشروعات الصغيرة التي تساهم في زيادة الدخل ومن ثم تساعد في التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي، وتم الحصول على حجم التمويل الأصغر المقدم للمرأة من مصرف الادخار والتنمية والاجتماعية وبنك الأسرة باعتباره متغير مستقل.

- مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة:

تم استخدام عدد المشروعات الصغيرة الممولة من صرف الادخار والتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة للدلالة على مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة باعتبارها متغير تابع. وقد تم بناء النموذج التالي لتقدير نسبة مشاركة المرأة في المشروعات كما يأتي:

توصيف و صياغة النموذج :

يشير هذا النموذج إلى إن مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة دالة في حجم التمويل الأصغر الممنوح للمرأة في مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية و بنك الأسرة للفترة 2008-2017م على النحو الآتي:

$$RW = f(MF)$$

حيث ان :

RW : مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة { متغير تابع

MF : حجم التمويل الأصغر الممنوح للمرأة. { متغير مستقل

وتكون الصيغة الخطية لهذه الدالة يعبر عنها بالاتي:

$$RW = \beta_0 + \beta_1(MF) + u_i$$

إذ أن:

u_i = المتغير العشوائي

معلومات النموذج = (β_0, β_1)

المعالجة الإحصائية: يتم استخدام برنامج Eviews في إدخال ومعالجة بيانات الدراسة إحصائياً.

آلية عمل النموذج:

بافتراض أن العامل الرئيسي هو التمويل الأصغر، عليه النموذج يقيس مشاركة المرأة في التمويل الأصغر عن طريق دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية و بنك الأسرة.

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

يستخدم اختبار جذر الوحدة لتحديد مدى سكون بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المختلفة بالنموذج، وتكمن مشكلة البيانات غير الساكنة في التطبيقات الاقتصادية في ظهور مشكلة الانحدار الزائف حيث يتم اختبار فرضيات المتغيرات بواسطة اختبار ديكي- فولر

$$d(Y)_t = (Y_t - Y_{t-1}) = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ويتم اختبار تحقق الفرضيات التالية:

عدم سكون البيانات $\beta_1 = 0$: الفرضية الصفرية

سكون البيانات $\beta_1 < 0$: الفرضية البديلة

وحيثما تكون أقل من الصفر، يتم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم سكون البيانات، أما إذا كان أكبر من الصفر لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي تكون البيانات ساكنة.

جدول رقم (10-5-1)

نتائج اختبار ADF لاختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Variable	Augmented Dickey-Fuller Test		
	Level	1st Difference	2nd Difference
(RW)t	-0.312382 (0.7674)	-2.125847 (0.1007)	==
(MF)t	 (0.1060)	==	-1.969678=

المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews.

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (10-5-1) أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لكافة متغيرات الدراسة جاءت بسكون متغير دور المرأة في الفرق الأول ومتغير إجمالي تمويل المرأة في صورته الأصلية (level) عند مستوى دلالة 10% ، وفقا لذلك فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج تكون ساكنة (للمزيد انظر الملحق (1)).

اختبار انجل جرانجر للتكامل المشترك Engle-Granger Test

يبدأ اختبار Engle-Granger للتكامل المشترك أولا بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى للنموذج القياسي، وتسمى بمعادلة التكامل المشترك (Cointegration regression) ، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة وهي عبارة عن المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى، وينصب هذا الاختبار على التحقق من أن هذه البواقي ساكنة في المستوى أي متكاملة من الدرجة صفر Integrated of order (0)

ويتم اختبار تحقق الفرضيات التالية:

لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $\beta_1 \neq 0 \sim CI$: الفرضية الصفرية

يوجد تكامل مشترك طويل المدى بين المتغيرات $\beta_1 = 0 \sim CI$: الفرضية البديلة

جدول رقم (11-5-1)

نتائج اختبار سكون البواقي لتطبيق طريقة أنجل جرانجر للتكامل المشترك

PP Test	ADF Test	
-2.746586(0.0245)	-3.621888 (0.0001)	إحصائية t المعنوية
رفض	رفض	فرض جذر الوحدة
$CI \sim (0)$	$CI \sim (0)$	القرار

المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews.

وكما نلاحظ من الجدول رقم (11-5-1) السابق، فإنه يمكن ان نرفض فرضية الصفرية لجذر الوحدة وفقا لاختباري ADF Test و PP Test لبواقي تقدير نموذج اثر التمويل الأصغر في تفعيل

دور المرأة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS عند مستوى 5% ، وطالما أننا استطعنا رفضها باستخدام هذين الاختبارين فإن قبول الفرض البديل القائم على وجود تكامل مشترك طويل المدى بين متغيرات النموذج المقترح من قبل الباحث.

تقدير دالة نموذج الدراسة

بعد الاطمئنان لوجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة وسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات، سوف نقوم الآن بتقدير النموذج باستخدام أسلوب قياسي يتناسب مع المتغيرات. وعليه قام الباحث بتقدير النموذج بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى.

جدول رقم (12-5-1)

نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: RW(-1)				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7208.237	3843.476	1.875447	0.1029
MF	0.000282	5.54E-05	5.087647	0.0014
R-squared	0.787132	F-statistic		25.88416
Adjusted R-squared	0.756722	Prob(F-statistic)		0.001419
2.099499 = Durbin-Watson stat				

إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews. (انظر ملحق رقم (2))

1- معادلة النموذج

$$RW(-1) = 7208.236969 + 0.0002819138336*MF$$

2- القدرة التفسيرية للنموذج

من خلال الجدول السابق أن جميع المتغيرات المستقلة ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، فيما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R-squared) حوالي 0.79 وهو ما يشير إلى أن المتغير المستقل في النموذج يُفسر ما قيمته 79% من التغيرات في المتغير التابع (مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة)، وهي تدل على نسبة عالية من الارتباط r^2 بين المتغير المستقل (التمويل الأصغر الممنوح للمرأة) وأن ما قيمته 21% فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع يُعزى لأسباب أخرى، وهي نتيجة تعتبر مرتفعة في النماذج القياسية.

3- الشروط النظرية:

يلاحظ إن الظاهرة محل الدراسة هي ظاهرة اقتصادية تفترض في نموذج الانحدار ما يلي :

1- الجزء الثابت (β^0) نجد انه يساوي (7208.236969) وله قيمة موجبة وهو يوضح نسبة

مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة عندما يكون التمويل الممنوح لها صفراً .

2- معامل التمويل الأصغر الممنوح للمرأة (β_1) نجد انه يساوي ($0.0002819138336 * MF$) +

وله قيمة موجبة وهو يعكس العلاقة الطردية بين نسبة مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة وهذا يعني إن أي زيادة في التمويل الأصغر الممنوح للمرأة تؤدي بالمقابل لزيادة في نسبة مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة.

3- المعنوية الكلية للنموذج: ويتم اختبارها من خلال اختبار فيشر أو F و يتضح من الجدول إن

القيمة الاحتمالية (Prob(F-statistic)) تساوي (0.001419) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان النموذج ككل معنوي عندي مستوي معنوية 5% ويمكن الاعتماد عليه قياسياً.

4- المعنوية الجزئية: وهنا الأداة المستخدمة هي اختبار T، نضع الفروض الإحصائية بالنسبة

لمعاملات الانحدار (β_s)

$H_0: \beta_s = 0$ فرض العدم

$H_1: \beta_s \neq 0$ الفرض البديل

جدول رقم (1-5-13)

المعنوية الجزئية للنموذج

المعاملات	قيمة المعاملات	قيمة اختبار T	P. value
β_0	7208.237	1.875447	0.1029
β_1	0.000282	5.087647	0.0014

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل.

التعليق علي النتائج:

نجد إن جميع معاملات النموذج β القيمة الاحتمالية لها $P. Value$ تساوي أو أقل من مستوي المعنوية 10%، وعليه فإننا نرفض الفرض العدم القائل بأن المعاملات غير معنوية وقبول الفرض البديل القائل بأن المعاملات معنوية.

6- شرط الاستقلال الذاتي للبواقي : اختبار Durbin- Watson .

وقيمة الاختبار لا بد إن تنحصر بين $(2 < DW < 4 - du)$

ونقوم بوضع الفروض الإحصائية للاختبار:

فرض العدم (H_0) لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي.

الفرض البديل (H_1) يوجد ارتباط ذاتي للبواقي.

ونجد إن قيمة DW المتحصل عليها في النموذج تساوي (2.099499) ومن ثم فإن القرار هو قبول

الفرض العدم القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي.

وعليه تم قبول الفرضية إن أي زيادة في التمويل الأصغر الممنوح للمرأة تؤدي بالمقابل لزيادة في نسبة مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة.

المبحث الثاني

5-2: إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذا الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة من عمليات مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

وبنك الأسرة ، كما قام الباحث باستخدام أدوات جمع البيانات الكيفية المتمثلة في اللقاءات الحوارية في شكل المقابلات الشخصية والمجموعات البؤرية.

لقد بلغ عدد عميلات مصرف الادخار 6300 عميلة منهم 67% في ولاية الخرطوم يقدر عددهم بـ 4221 عميلة¹، اما بنك الأسرة فقد بلغ عدد العميلات 2540 عميلة منهم 70% في ولاية الخرطوم بمقدار 1778 عميلة²، وقد تم سحب عينة منهم بنسبة 5% من عميلات البنكين في ولاية الخرطوم. ولقد بلغ حجم العينة 300 عميلة.

عرض نتائج الدراسات النوعية وتحليلها:

قام الباحث بإجراء عدة لقاءات حوارية في شكل مقابلات شخصية ومجموعات بؤرية لنقاش، من أجل الوصول إلى المعلومات التي تتصل بموضوع البحث لتساعدنا في مناقشة وتحليل النتائج، وقد اتسمت هذه اللقاءات بالحرية التامة للمشاركين في الحوار لتأكيد أو دحض الفرضيات التي اعتمدها البحث في جو يتسم بحرية التعبير المباشر عن الآراء تحقيقاً للهدف المنشود.

نتائج المقابلات:

أجرى الباحث مقابلتين مع مدير بنك الأسرة فرع المؤسسة بحري ومدير بنك الادخار الفرع الرئيسي الخرطوم، وهم من أصحاب الخبرة والتجربة الطويلة في مجال التمويل الأصغر.

المقابلة الأولى: تم إجراء المقابلة مع الأستاذ: محمد صلاح الدين عوض الكريم مدير بنك الأسرة فرع المؤسسة بحري

المقابلة الثانية: تم إجراء المقابلة مع الأستاذ: الفاتح حسن الصادق مدير بنك الادخار الفرع الرئيسي الخرطوم

وقد طرحت عليهم مجموعة من الأسئلة (انظر ملحق رقم5):

¹ تقارير مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية: 2017م .

² تقارير بنك الأسرة: 2017م.

فكانت إجابة المبحوثين متقاربة لحد كبير ولم يختلفوا إلا في أشياء طفيفة والتي أظهرها الباحث من خلال التوثيق لها، ولتفادي التكرار الذي يخل بالبحث العلمي أحياناً ويسبب ملل للقارئ تم تلخيص هذه المقابلات على النحو التالي:

أما ما يخص السؤال الأول: ما مدى أهمية التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة ؟ فكانت إجابة المبحوثين ان التمويل الأصغر يعتبر الركيزة الأساسية ورأس المال الأساسي للمشروعات الصغيرة للشرائح المستهدفة، ومجموع هذه المشاريع يصب في الناتج القومي ، الأمر الذي يجعل يطرح السؤال الثاني ما هي الشرائح المستهدفة في سياسة التمويل الأصغر؟ فكانت إجابة المبحوثين ان الشرائح المستهدفة من التمويل الأصغر هم صغار المنتجين أو الفقير النشط اقتصاديا من جميع المهن المختلفة (زراع - صناع - حرفيين - خريجين) وتجد المرأة حظ وافر من الشرائح المستهدفة إذ تبلغ نسبتها حوالي 40% من العدد المستهدف لأي فرع من فروع بنك الأسرة¹، وذلك عبر إجراءات يجب توفرها لدى العمليات الأمر الذي جعل الباحث يطرح السؤال الثالث ماهي الإجراءات المطلوبة من العمليات للحصول على التمويل الأصغر؟ فكانت إجابة المبحوثين ان الإجراءات عديدة تتمثل في توفير تراخيص ممارسة عمل عقد إيجار أو ما يثبت العمل وتسجل له زيارة ميدانية لتأكد من صحة المعلومات مع توفر إثبات شخصية للعمليات (رقم وطني - جواز سفر - رخصة قيادة) وشهادة تسكن بالإضافة إلى طلب مقدم من العمليات للمصرف لتحديد المبلغ المطلوب وفترة السداد وتقويم دراسة جدوى مبسطة وفواتير مبدئية لتعرف على الأسعار، مع توفر الشرط الأساس وهو الضمان، مما مهد للباحث أن يطرح السؤال الرابع ما هي الجهات الضامنة لمشروعات التمويل الأصغر؟ فكانت إجابة المبحوثين أن الضمانات متنوعة ابرزها الضمان الشخصي وهو عبارة عن ضمانات مرتبات أو معاشات، أو إقرار باليمين للمشاريع المتناهية الصغر، وهي ضمانات وليست وسيلة للسداد ويحبذ أن يكون السداد بسبب حادث أو حريق لمشروعات العمليات فإن شركات التأمين ملزمة بالسداد نيابة عن العميل للعجز الكلي أو الجزئي للعميل عن طريق التأمين التكافلي بمتطلبات الحياة والذي يقوم به البنك مع شركات التأمين، ويوجد ضمان

¹ محمد صلاح الدين عوض الكريم مدير بنك الأسرة فرع المؤسسة بحري، مقابلة شخصية في مكتبة بالفرع في تاريخ 2017/11/23م الساعة 10:13ص

من طرف ثالث وهو عبارة عن شيك من كفاء ومقتدر وذو ثقة وملتزم بالسداد ويعتبر ضمان الجمعيات ضمان من طرف ثالث، مع وجود ضمان الرهن الحيازي وهو عبارة عن سلعة يشتريها البنك بواسطة الشئون القانونية ويتم تسجيل المشروع من البنك ولا يتم التصرف أو نقل الملكية أو البيع أو الهبة أو الرهن إلا بعد سداد مبلغ التمويل، وبعدها طرح الباحث السؤال الخامس عليهم كيف يتعامل البنك مع العمليات اللواتي عجزن عن سداد الأقساط في الوقت المحدد؟ فكانت إجابة المبحوثين انه إذا كانت أسباب العجز موضوعية فنظرة إلى ميسرة إذا كان هو المشروع الوحيد وليس له مصادر أخرى ويكتب له لديوان الزكاة، أما الأسباب غير موضوعية (المتماطلين)، ويرجع فيه إلى الضمان أو نيابة المصارف وتفتح فيهم إجراءات قانونية (بلاغ) بعد الإنذار وبعد الحكم عليهم يطالب البنك من النيابة، بمنحهم مهلة أسبوعين لتوفيق أوضاعهم وسداد المبلغ ولكن عادة يتم سداد المبلغ قبل هذه المدة . ثم طرح الباحث السؤال السادس عليهم هل يتم تدريب وتأهيل العمليات من قبل مؤسسات التمويل الأصغر ؟ فكانت إجابة المبحوثين أنه توجد مراكز متخصصة لتدريب العمليات داخل مؤسسات التمويل الأصغر فالمركز الوطني لريادة الأعمال والخدمات غير المالية التابع لبنك الأسرة الذي يقوم بدراسات مختلفة لتدريب وتأهيل العمليات بمشاريعهم المختلفة الأمر الذي يؤدي لتطوير وتنمية قدرات العمليات بما يساعدهم على ابتكار مشاريع جديدة وزيادة الدخل مما يمكنهم من سداد ما عليهم من أقساط في الزمن المحدد الأمر الذي يجعل الباحث يطرح السؤال السابع عليهم هل تمنح مؤسسات التمويل جوائز وحوافز مادية للعمليات الملتزمات بسداد الأقساط في الوقت المحدد ؟ فكانت إجابة المبحوثين أنه لا توجد حوافز مادية تمنح للعمليات الملتزمات بالسداد، ولكن تمنح العمليات التمويل مع نفس الإجراءات السابقة، ويتم تكريم بعض العمليات الناجحات والتميزات ودعوتهم للمشاركة في بعض المعارض داخل السودان وخارجه خاصة أصحاب المشاريع المتعلقة بالأعمال اليدوية والتي تساهم في الناتج المحلي مما جعل الباحث يطرح السؤال الثامن عليهم هل ساهمت مشروعات التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية؟ فكانت إجابة المبحوثين أنها ساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال المشاريع الزراعية والحيوانية والدواجن والمصنوعات الصغيرة وتغذية الأسواق منها وسد احتياجات الأسواق المحلية ونذكر منها: حاضنة أبو حليلة وحاضنة الإسمننتية (جامعة السودان) وحاضنة المصنوعات الجلدية وحاضنة الأساسات المكتبية وحاضنة الدواجن وحاضنة أم درمان الإسلامية.

وتم تملك هذه الحضانات للمؤسسات التعليمية بعد سداد الأقساط وذلك على حسب سياسات

التمويل مما جعل الباحث يطرح السؤال التاسع عليهم ما هي الجهة التي تضع سياسات التمويل الأصغر؟ فكانت إجابة المبحوثين ان القطاع الاقتصادي الممثل ببنك السودان المركزي هو الذي يضع السياسات العامة لمشروعات التمويل الأصغر، ويقوم البنك عن طريق إدارة التمويل وإدارة البحوث وساعد المدير العام ومديري الفروع بوضع السياسات التفصيلية المتمثلة في وضع هامش الربح وتيسير الضمانات عبر اللجان لتخرج بمقترحات تصبح سياسات لمؤسسات التمويل الأصغر ويتم تعديلها على حسب المتغيرات الاقتصادية والمشاكل التي تواجه مؤسسات التمويل مما جعل الباحث يطرح السؤال العاشر عليهم ما هي المشاكل التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر؟ فكانت إجابة المبحوثين أن من أهم المشاكل التي كانت تواجه مؤسسات التمويل تشريعات الدولة فيما يخص دفع العوائد والضرائب كالضريبة المضافة وضريبة المشتريات ورسوم التنفيذ وتم التخلي عنها، وبقيت رسوم دفتر الشيكات، مع وجود مشكلة تعثر العمليات في دفع الأقساط في الوقت المحدد، وأي مشكلة تواجه المؤسسة تلقائياً تواجه العمليات، وتعمل مؤسسات التمويل على اكتشاف في المشاكل ومحاولة حلها الأمر الذي جعل الباحث يطرح السؤال الحادي عشر عليهم هل تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بأبحاث ودراسات لتقييم التجربة؟ فكانت إجابة المبحوثين أنه يتم تقييم التجربة من مؤسسات التمويل عبر الدراسات والبحوث من متخصصين وأكاديميين من خارج وداخل السودان، وتم تقييم تجربة بنك الأسرة عن طريق بنك التنمية جدة وتوصلت الدراسة إلى وجود نجاحات وبعض الهنات التي أوصى بمعالجتها في المستقبل¹ مما جعل الباحث يطرح السؤال الثاني عشر ما هي الرؤية المستقبلية لمؤسسات التمويل فيما يتعلق بمشروعات التمويل الأصغر؟ فكانت إجابة المبحوثين إن الرؤية المستقبلية لمؤسسات التمويل هي انتشار وتوسيع مشروعات التمويل الأصغر لكافة انحاء السودان ويطرح بنك الأسرة بحلول عام 2020م ان تبلغ عدد الفروع إلى 5000 فرع من 40 فرع حالياً، وتوجد إدارة للتخطيط والبحوث والدراسات بالبنك تضع طموحات واستراتيجيات ودراسات جغرافية وسكانية وبيئية وخطط مستقبلية لتطوير وتنمية مشروعات التمويل الأصغر ولا يكتمل ذلك إلا برغبة العمليات وحبهم لمشروعاتهم ومدى تخصصهم وخبرتهم وممارستهم للعمل من أجل نجاح المشروعات، وحتى يتم ذلك يجب إشراك القطاع العام والخاص لتمويل المشروعات الصغيرة والربط بينها وبين المشروعات الكبيرة مما يساعد في دفع النشاط الاقتصادي.

¹ الفاتح حسن الصادق مدير بنك الادخار الفرع الرئيسي الخرطوم، مقابلة بمكتبة في الفرع في تاريخ 2017/12/6م، الساعة 1:29م

مناقشة المقابلات:

يتضح مما سبق إن التمويل الأصغر مهم لتمويل المشروعات الصغيرة بتوفير رأس المال لها، وقد استهدف شرائح مختلفة من المجتمع خاصة المرأة، ويتم ذلك عبر إجراءات عديدة تتكون من تراخيص ممارسة عمل وعقد إيجار واثبات شخصية مع الزيارة الميدانية للتأكد من المشروعات، مع توفر الضمانات وهي متنوعة تتمثل في الضمان الشخصي وضمان من طرف ثالث وضمان الرهن الحيازي ويمهل البنك العمليات اللواتي عجزن عن السداد لأسباب موضوعية لحين السداد، أما إذا كانت الأسباب غير موضوعية يرجع البنك إلى الضامن أو نيابة المصارف لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ويتم تدريب وتأهيل العمليات من مؤسسات التمويل الأصغر عبر دورات تدريبية مختلفة ويقدم البنك الدعم المعنوي للعمليات الملتزمات بدفع الإقساط في الوقت المحدد، ودعوة بعضهن للمشاركة في المؤتمرات داخل وخارج السودان خاصة لصاحبات المهارات اليدوية، وتساهم مشروعات التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية من خلال مشروعات التمويل الأصغر المختلفة وزيادة الدخل والنتاج المحلي، ويضع البنك المركزي السياسات الكلية للتمويل الأصغر بينما تضع البنوك السياسات التفصيلية، وتواجه مؤسسات التمويل عديد من المشاكل أبرزها التعسر في دفع الإقساط في الوقت المحدد، ويتم تقييم تجربة التمويل الأصغر عن طريق الباحثين والأكاديميين عبر مؤسسات متخصصة مثل بنك التنمية جده لتفادي الأخطاء مستقبلاً مما يساعد في الخطط والإستراتيجيات بهدف توسيع وتطوير مشروعات التمويل الأصغر والتي تساهم بدورها في التنمية الاقتصادية.

المجموعات البؤرية المتعمقة (focus group discussion):

أجرى الباحث لقاءين حواريين في شكل مجموعة بؤرية فيما يخص موضوع الدراسة، وضمت عدد من المشاركات من مهن وأعمار وثقافات مختلفة، وتم تقسيم هذه المجموعات إلى مجموعتين على حسب الضمان، فالمجموعة الأولى تضمنها الجمعيات التعاونية، والمجموعة الثانية تحت مظلة الضمان الشخصي، وقد استعان الباحث بدكتور لطفي طه محمد نور الباحث و المتخصص في إدارة النقاش والحوار وبمساعدة باحث آخر للتنسيق والاتصال بالمبحوثين وتهيئة البيئة والمناخ للحوار، فاتسمت هذه

اللقاءات بالحرية التامة للإدلاء بآرائهم حول الأسئلة التي وجهها لهم الباحث فيما يتصل بموضوع الدراسة، وتم تدوين إجابات المبحوثين باتفاق وجهات نظرهم واختلافها، ولعرض تحليل نتائج المناقشات استعرض الباحث آراء المجموعتين والمقارنة بينهم.

المجموعة البورية للعمليات تحت ضمان الجمعيات التعاونية:

وعقد اللقاء بمنزل عائشة ادم عبد الجبار مقبول بحي المرخيات مربع 3 محلية أم مبدة، وتتكون من مجموعة من العمليات بلغ عددهن اربع وعشرون عميلة بأعمار متباينة وبمشاريع مختلفة.

المجموعة البورية للعمليات تحت مظلة الضمان الشخصي:

وعقد اللقاء بفرع بنك الأسرة (المؤسسة) محلية بحري، وبلغ عدد العمليات ثلاث عشر عميلة بأعمار متباينة ومهن ومشاريع مختلفة.

قد طرحت إليهم مجموعة من الأسئلة (انظر ملحق رقم 6) :

أما ما يخص السؤال الأول ما مدى أهمية التمويل الأصغر بالنسبة للعمليات؟ فكانت إجابة المبحوثين أن أهمية التمويل الأصغر تكمن في توفير رأس المال المادي وامتلاك أدوات الإنتاج للمشاريع المختلفة وبالتالي توفير فرص عمل تؤدي إلى زيادة الدخل وتخفيف أعباء المعيشة، ويتم الحصول عليه عبر إجراءات عديدة من مؤسسات التمويل الأصغر الأمر الذي مهد الباحث لطرح السؤال الثاني هل إجراءات الحصول على التمويل الأصغر معقدة؟ إتفقوا المبحوثين وبرغم توفر الضمانات على أن هذه الإجراءات معقدة لحد كبير، وتنسم بالبطء والتكلفة المادية العالية وتحتاج إلى وقت طويل، لذا يقوم رئيس الجمعية في الغالب بهذه الإجراءات نيابة عن البقية هذا بالنسبة للعمليات اللاتي تحت ضمان الجمعيات التعاونية، الأمر الذي جعل الباحث يطرح السؤال الثالث ما هي الجهة الضامنة للتمويل الأصغر؟ فكانت إجابة المبحوثين أن عملية الضمان تتم عن طريق جمعيات التعاونية لأعضاء هذه الجمعيات اللاتي ليس لهن ضمانات شخصية، ويتراوح التمويل بين ألف وألفين جنيه كحد أقصى¹، أما المشروعات التي تحتاج

¹ حلقة نقاش المجموعة الأولى بمنزل عائشة ادم عبد الجبار مقبول بحي المرخيات مربع 3 محلية أم مبدة، 2017/10/12

إلى تمويل أكبر من ذلك يكون عن طريق الضمانات الشخصية، الأمر الذي مهد للباحث طرح السؤال الرابع ما هي متطلبات الحصول على التمويل الأصغر؟ فكانت إجابة المبحوثين أن هنالك متطلبات يجب توفرها للحصول على التمويل تتمثل في إثبات الشخصية كالرقم الوطني أو جواز السفر وغيرها، وشهادة مزاوله عمل وعدد من الصور الفوتوغرافية هذا بالنسبة للعمليات من المجموعتين، مع توفر بعض المتطلبات الخاصة بكل مجموعة، فمتطلبات المجموعة الأولى هي شهادة سكن للعمليات وأن تكون العملية عضواً في الجمعية، أما المتطلبات الخاصة بالمجموعة الثانية هي شيك ضامن أو شهادة مرتب أو معاش، من أجل الحصول على التمويل الذي يساعدهم في مشاريعهم المختلفة مما جعل الباحث يطرح السؤال الخامس ما هي أنواع المشروعات التي تقوم بها العمليات؟ فكانت إجابة المبحوثين تؤكد على تنوع المشروعات فمنها ما هو حرفي مثل حياكة الطواقي والفوط والجذاعات والبروش والقفف وتطريز الثياب، ومنها ما هو تجاري مثل تجارة الملابس والخضار واللحوم والحلويات والعطور والأواني المنزلية والأدوات الكهربائية بالإضافة إلى تربية المواشي والدواجن، يرجع هذا التنوع إلى خبرة واهتمام العمليات مما أدى إلى نجاح المشروعات وزيادة العائد منها مما قاد الباحث لطرح السؤال السادس هل ساعد العائد من التمويل الأصغر في تحسين مستوى المعيشة؟ فاتفق جميع المبحوثين أن العائد من التمويل الأصغر ساهم بشكل كبير في تحسين مستوى المعيشة وظهر ذلك من خلال تحسين نوعية الغذاء وتوفير احتياجات الأطفال وأحياناً دفع الرسوم المدرسية والمساهمة في كساء الأعياد وعلاج أفراد الأسرة ومجابهة الحالات الطارئة إن دعت الضرورة، والمشاركة الاجتماعية من زواج ومأتم وختان حتى في غياب الزوج أو عدم قدرته المادية والمساهمة في كل ما يخص المنزل الأمر الذي جعل الباحث يطرح السؤال السابع هل ساهم العائد من التمويل الأصغر في تحسين البيئة السكنية؟ فكانت إجابة المبحوثين أن هنالك تحسين نوعي ملحوظ بالنسبة للبيئة السكنية، فمنهم تساهم في صيانة وتحسين المنازل، ومنهم من أجرى بعض التعديلات المعمارية الجوهرية عليها، وتم إيجار جزء منها مما أدى إلى زيادة مصادر الدخل الأمر الذي قاد الباحث لطرح السؤال الثامن هل تم توليد مشروعات أخرى من عائد المشروع الممول من التمويل الأصغر؟ فكانت إجابة المبحوثين أن العائد من التمويل الأصغر ساهم في تمويل مشاريع أخرى تخص أفراد الأسرة، ومنهم من أنشأ مشاريع أخرى قائمة بذاتها مما ساهم في تنوع وتعدد المشروعات التي تحتاج إلى خبرة ومهارة عالية لإدارتها الأمر الذي قاد الباحث لطرح السؤال التاسع هل تم تدريب وتأهيل العمليات من قبل مؤسسات التمويل الأصغر على إدارة المشروعات؟ فكانت إجابة المبحوثين أن مؤسسات

التمويل الأصغر لا تقوم بتدريب وتأهيل العميلات ولكن هناك متابعه للمشروعات المقدمة، وتعتمد العميلات بشكل كبير على تبادل التجارب والخبرات فيما بينهم، مع وجود بعض الجمعيات التي تبادر بتدريب وتأهيل العميلات عبر الورش على بعض مهارات الأعمال اليدوية والمهن المختلفة الأمر الذي ساعد في زيادة الدخل مما مكن العميلات من دفع الأقساط في الوقت المحدد الأمر الذي جعل الباحث يطرح السؤال العاشر هل تمنح مؤسسات التمويل الأصغر جوائز وحوافز للعميلات الملتزمات بدفع الأقساط في الوقت المحدد ؟ فكانت إجابة المبحوثين أنه لا توجد حوافز ولا جوائز عينية مقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر، ولكن هنالك حوافز معنوية تتمثل في منح العميلات فرصة للتمويل مرة أخرى والمشاركة في البرامج التلفزيونية التي تهتم بقضايا المرأة والأسرة، ودعوتهم للمشاركة في بعض المعارض المتخصصة مثل المعارض المتعلقة بالصناعات اليدوية، والتي تساهم في تنمية الاقتصاد الأمر الذي جعل الباحث يطرح السؤال الحادي عشر إلى أي مدى ساهم التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية؟ فكانت إجابة المبحوثين أن العائد من التمويل الأصغر يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال انتعاش السوق بتداول السلع عبر مشاريع التمويل وزيادة الإنتاج من السلع الوطنية خاصة التي تعتمد على المهارات اليدوية والتي يمكن تطويرها في شكل صناعات صغيرة تزيد من الناتج المحلي والعمل على تشجيع الصناعة الوطنية وينعكس هذا على زيادة نصيب الفرد من الدخل المحلي الأمر الذي جعل الباحث يطرح السؤال الثاني عشر ما هي الفوائد التي اكتسبتها العميلات من مشروعات التمويل الأصغر؟ فكانت إجابة المبحوثين ان هنالك فوائد عديدة اكتسبتها العميلات من مشروعات التمويل الأصغر أهمها الثقة بالنفس والاستقلال المالي وثقافة التعامل مع البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر، وزيادة الدخل ومشاركة الزوج في تحمل متطلبات الحياة اليومية والمشاركة الاجتماعية ، واستطرد المبحوثين أنه رغم هذه الفوائد إلا أن هنالك بعض المعوقات التي تواجه العميلات فيما يخص مشروعات التمويل الأصغر الأمر الذي جعل الباحث يطرح السؤال ما هي المقترحات لحل المعوقات التي تواجه العميلات فيتمت يخص مشروعات التمويل الأصغر؟ فكانت إجابة المبحوثين أن هنالك بعض المعوقات التي تواجه العميلات من أهمها مشكلة الضمان والعجز في سداد الأقساط أحياناً، وأن التمويل الممنوح بسيط لا يتناسب مع حجم المشروعات، ويوجد تأخير في منح تمويل التالي للعميلات الملتزمات بسداد الأقساط في الوقت المحدد بسبب ربطهم بسداد بقية العميلات وبتوجيهات أو سياسة مؤسسات التمويل الأصغر، ولحل هذه المعوقات اقترح المبحوثين تبسيط إجراءات الضمان، ومنح العميلات مهلة زمنية مناسبة لسداد العجز، ولهذا قامت

بعض العمليات بإنشاء صندوق فيما بينهم لسد عجز أقساط اللاتي عجزن عن السداد، وطالبن بزيادة حجم التمويل نسبة للظروف الاقتصادية، وبمنح تمويل تالي للعمليات الملتزمات بدفع الأقساط في الوقت المحدد وعدم ربطهم ببقية العمليات اللاتي عجزن عن السداد، وأن سياسة وتوجهات مؤسسات التمويل الأصغر يجب أن تراعي رغبة ومتطلبات العمليات والأوضاع الاقتصادية الراهنة.

تحليل ومناقشة حلقات النقاش

يتبين لنا مما سبق أن آراء المبحوثين متشابهة لحد كبير، وهذا يؤكد على صدق البيانات التي جمعت من العمل الميداني والتي أبرزت فيها العمليات أهمية التمويل الأصغر بتوفير رأس المال النقدي للمشروعات الأمر الذي أدى إلى زيادة الدخل وامتلاك أدوات الإنتاج وتوفير فرص عمل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة وكل ما يتعلق بمستلزمات الأسرة ، وتنتم هذه المشروعات بالتنوع والتعدد في مجالات مختلفة ينحصر أغلبها في المجال التجاري والحرفي والمهني، ومن خلال مشروعات التمويل الأصغر اكتسبت العمليات العديد من الفوائد أهمها الثقة بالنفس والاستقلال المالي وثقافة التعامل مع البنوك ومؤسسات التمويل، إلا أن هنالك بعض المعوقات التي تواجه العمليات فيما يتعلق بالتمويل أبرزها مشكلة الضمان والعجز عن سداد الأقساط في الوقت المحدد أحياناً وضعف التمويل الذي لا يتناسب مع حجم المشروعات ولذا طالبن العمليات بتبسيط الإجراءات وزيادة حجم التمويل مع مراعاة ظروف العمليات اللاتي عجزن عن السداد في الوقت المحدد، وملائمة توجهات وسياسة التمويل مع الظروف الاقتصادية المتغيرة.

إجراءات الدراسة الميدانية:

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (300) استمارة استبيان على المستهدفين من العمليات في مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة. واستجاب (296) فرداً أي ما نسبته (98.0%) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1. الأفراد من مختلف الفئات العمرية (أقل من 30 سنة ، من 31 _ 40 سنة ، من 41 _ 50 سنة ، أكثر من 50 سنة).
2. الأفراد حسب المستوى التعليمي (أمي ، خلوة ، ابتدائي أو أساس ، ثانوي ، جامعي ، فوق الجامعي).
3. الأفراد حسب الحالة الاجتماعية (متزوجة ، لم تتزوج من قبل ، مطلقة ، أرملة).

القسم الأول: وصف البيانات العامة:

1- العمر:

يوضح الجدول (2-5-14) والشكل (2-5-4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (2-5-14)

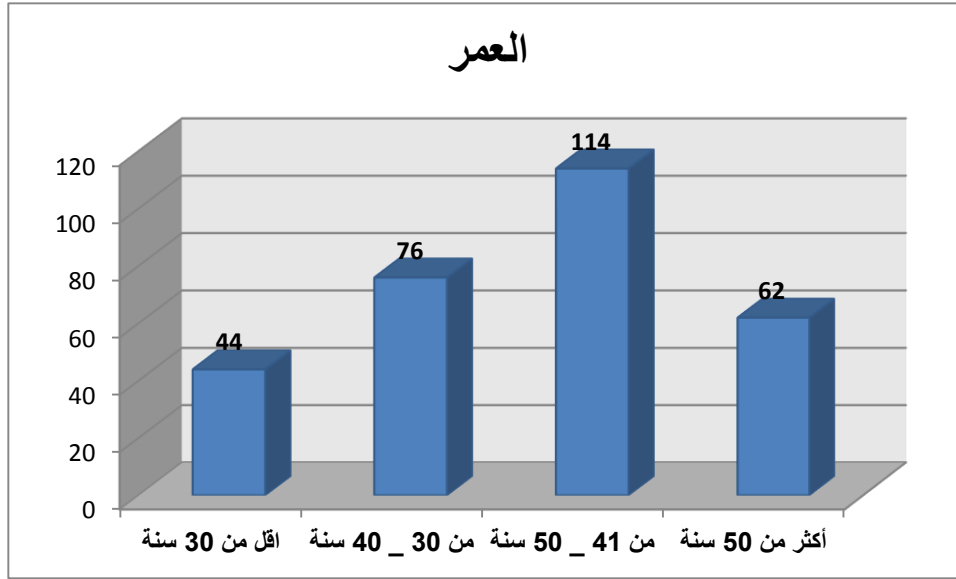
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	44	14.9%
من 30 _ 40 سنة	76	25.7%
من 41 _ 50 سنة	114	38.5%
أكثر من 50 سنة	62	20.9%
المجموع	296	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (2-5-4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (2-5-14) والشكل رقم (2-5-6)، أن الفئة العمرية لغالبية أفراد عينة الدراسة من 41 _ 50 سنة حيث بلغ عددهم (114) فردا بنسبة (38.5%) ، يليهم الأفراد الذين فئاتهم العمرية من 30 _ 40 سنة حيث بلغ عددهم (76) فردا بنسبة (25.7%) ، كما تضمنت العينة على (62) فردا بنسبة (20.9%) كانت فئاتهم العمرية أكثر من 50 سنة ، (44) فردا وبنسبة (14.9%) كانت فئاتهم العمرية أقل من 30 سنة.

2- المستوى التعليمي

يوضح الجدول (2-5-15) والشكل (2-5-5) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

جدول رقم (2-5-15)

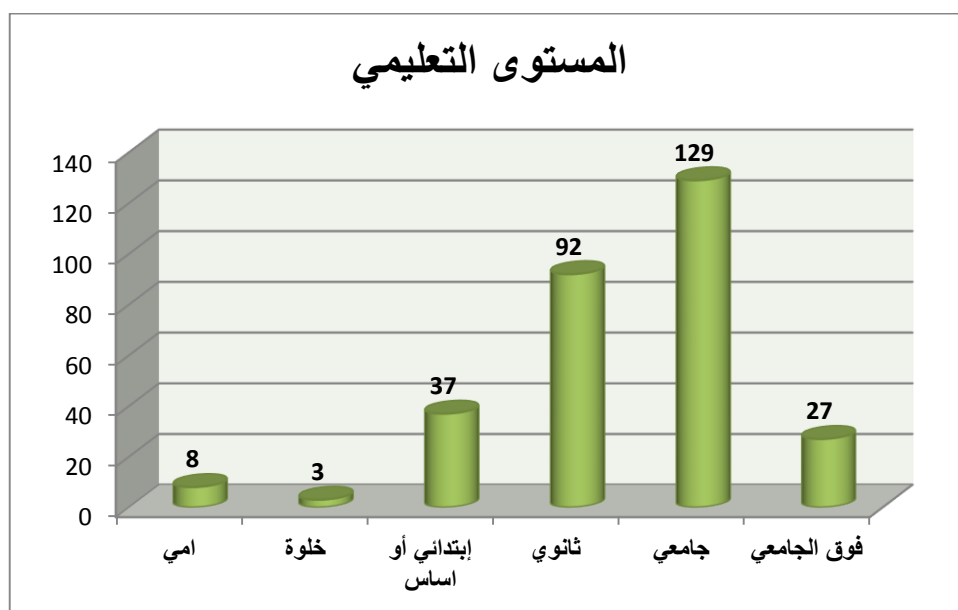
التوزيع التكراري لأفراد عينه الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	العدد	المستوى التعليمي
2.7%	8	امي
1.0%	3	خلوة
12.5%	37	إبتدائي أو اساس
%31.1	92	ثانوي
%43.6	129	جامعي
%9.1	27	فوق الجامعي
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (5-5-2)

التوزيع التكراري لأفراد عينه الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول (2-5-15) والشكل (2-5-5) أن المستوى التعليمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو جامعي حيث بلغ عددهم في العينة (129) فردا بنسبة (43.6%) ، يليهم الأفراد الذين مستواهم

التعليمي ثانوي حيث بلغ عددهم (92) فردا بنسبة (31.1%) ، كما تضمنت العينة على (37) فردا بنسبة (12.5%) كان لديهم مستوى تعليمي ابتدائي أو أساس ، (27) فردا بنسبة (9.1%) كان مستواهم التعليمي فوق الجامعي، كما احتوت العينة على (8) أفراد بنسبة (2.7%) كان مستواهم التعليمي ابي ، (3) أفراد بنسبة (1.0%) كان مستواهم التعليمي خلوة.

3- الحالة الاجتماعية

يوضح الجدول (2-5-16) والشكل (2-5-6) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية

جدول رقم (2-5-16)

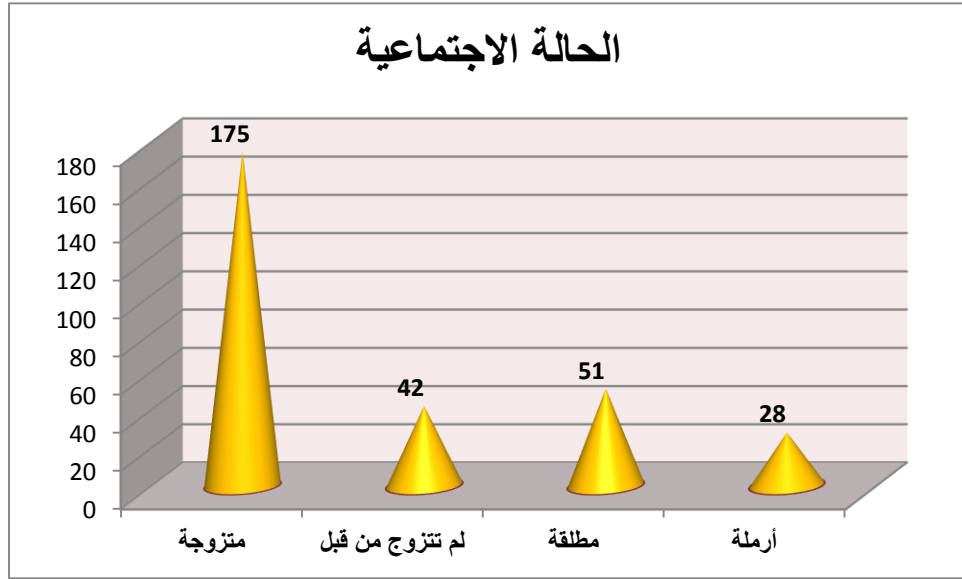
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية

النسبة المئوية	العدد	الحالة الاجتماعية
59.1%	175	متزوجة
14.2%	42	لم تتزوج من قبل
17.2%	51	مطلقة
9.5%	28	أرملة
100%	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (2-5-6)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول (2-5-16) والشكل (2-5-6) أن الحالة الاجتماعية لغالبية أفراد عينة الدراسة متزوجة حيث بلغ عددهم في العينة (175) فردا بنسبة (59.1%) ، يليهم الافراد الذين حالتهم الاجتماعية مطلقة حيث بلغ عددهم (51) فردا بنسبة (17.2%) ، كما تضمنت العينة على (42) فردا بنسبة (14.2%) كانت حالتهم الاجتماعية لم تتزوج من قبل ، (28) فردا بنسبة (9.5%) كانت حالتهم الاجتماعية أرملة.

4- عدد أفراد الأسرة

يوضح الجدول (2-5-17) والشكل (2-5-7) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد افراد الأسرة.

جدول رقم (2-5-17)

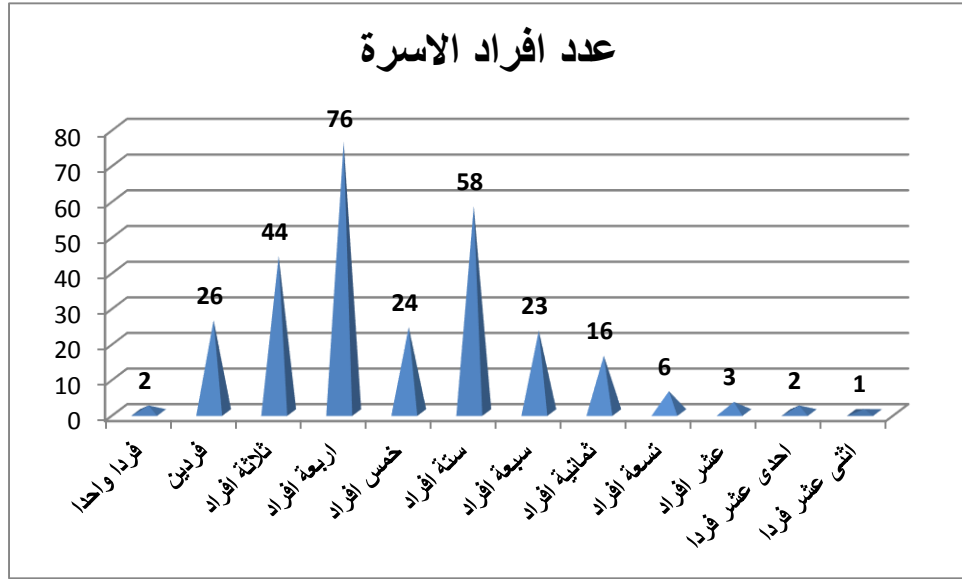
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	العدد	النسبة المئوية
فردا واحدا	2	%0.7
فردين	26	%8.8
ثلاثة افراد	44	%14.9
اربعة افراد	76	%25.7
خمس افراد	24	%8.1
ستة افراد	58	%19.6
سبعة افراد	23	%7.8
ثمانية افراد	16	%5.4
تسعة افراد	6	%2.0
عشر افراد	3	%1.0
احدى عشر فردا	2	%0.7
اثنى عشر فردا	1	%0.3
المجموع	281	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017

شكل رقم (7-5-2)

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسة وفق متغير عدد أفراد الأسرة



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول (2-5-17) والشكل (2-5-7) أن غالبية أفراد عينة الدراسة عدد أسرتهم مكون من أربعة أفراد حيث بلغ عددهم (76) فردا بنسبة (25.7%) ، يليهم الأفراد الذين عدد أسرتهم مكون من ستة أفراد حيث بلغ عددهم (58) فردا بنسبة (19.6%) ، كما تضمنت العينة على (44) فردا بنسبة (14.9%) كان عدد أسرتهم مكون من ثلاثة أفراد ، (26) فردا بنسبة (8.8%) كان عدد أسرتهم مكون من فردين فقط، كما تضمنت العينة على (23) فردا بنسبة (8.1%) كان عدد أفراد أسرتهم مكون من سبعة أفراد، كما تضمنت العينة على (16) فردا بنسبة (5.4%) كان عدد أفراد أسرتهم 8 أفراد ، (6) أفراد بنسبة (2.0%) كان عدد أفراد أسرتهم تسعة أفراد، كما تضمنت العينة على (3) أفراد بنسبة (1.0%) كان عدد أفراد أسرتهم 10 أفراد، فردين بنسبة (0.7%) كان عدد أفراد أسرتهم فردا واحدا ويتساوى معهم من كان عدد أفراد أسرتهم إحدى عشر فردا، فردا واحدا بنسبة (0.3%) كان عدد أفراد أسرتهم اثني عشر فردا.

الأسئلة:

جدول رقم (2-5-18)

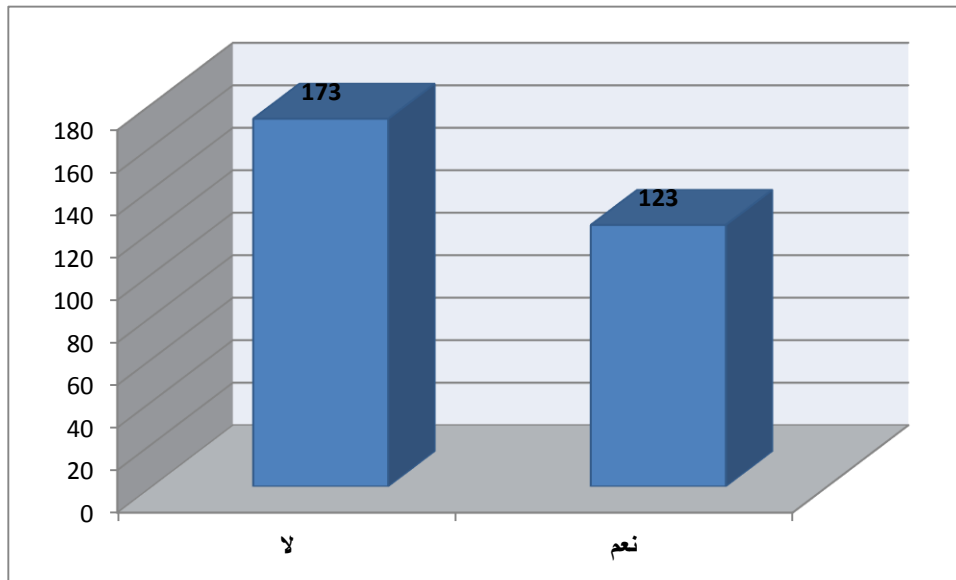
مهن المبحوثين غير المشروع الممول من التمويل الأصغر

هل لديك مهنة غير المشروع الممول من التمويل الأصغر؟	العدد	النسبة المئوية
لا	173	%58.4
نعم	123	%41.6
المجموع	296	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (2-5-8)

مهن المبحوثين غير المشروع الممول من التمويل الأصغر



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح للباحث من الجدول رقم (2-5-18) والشكل رقم (2-5-8) إن غالبية أفراد عينة الدراسة لا توجد لديهم مهنة غير المشروع الممول من التمويل الأصغر حيث بلغ عددهم (173) فردا بنسبة (%58.4) ، في حين بلغ عدد الأفراد الذين لديهم مهنة (123) فردا بنسبة (%41.6).

جدول رقم (2-5-19)

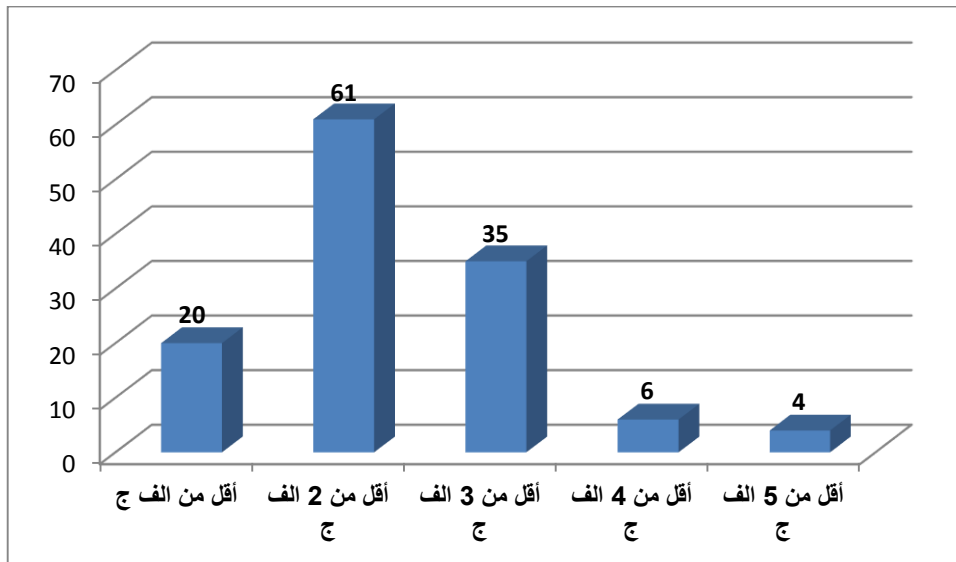
الدخل الشهري الذي يحصل عليه المبحوثين من المهن الأخرى

النسبة المئوية	العدد	الدخل الشهري الذي تحصل عليه من هذه المهنة؟
6.8%	20	أقل من الف ج
20.6%	61	أقل من 2 الف ج
11.8%	35	أقل من 3 الف ج
2.0%	6	أقل من 4 الف ج
1.4%	4	أقل من 5 الف ج
100%	126	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (9-5-2)

الدخل الشهري الذي يحصل عليه المبحوثين من المهن الأخرى



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح للباحث من الجدول رقم (19-5-2) والشكل رقم (9-5-2) ان غالبية أفراد عينة الدراسة دخلهم الشهري الذي تحصلوا عليه من هذه المهنة كان اقل من 2 الف ج حيث بلغ عددهم (61) فردا بنسبة (20.6%) ، يليهم الأفراد الذين لديهم دخل شهري اقل من 3 الف ج حيث بلغ عددهم (35) فردا بنسبة (11.8%) ، يليهم الأفراد الذين تحصلوا على دخل شهري اقل من الف ج حيث بلغ عددهم (20) فردا بنسبة (6.8%) ، يليهم الأفراد الذين تحصلوا على دخل شهري اقل من 4 الف ج حيث بلغ عددهم

(6) أفراد بنسبة (2.0%) ، كما تضمنت العينة على (4) أفراد بنسبة (1.4%) كانوا قد تحصلوا على دخل شهري اقل من 5 الف ج.

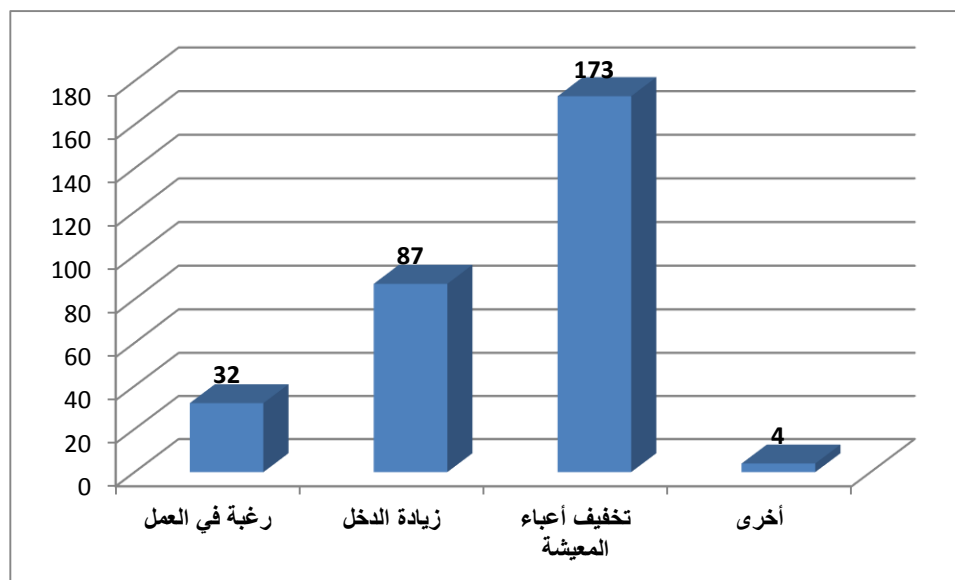
جدول رقم (20-5-2)

سبب قيام المشروع

النسبة المئوية	العدد	سبب قيام المشروع؟
10.8%	32	رغبة في العمل
29.4%	87	زيادة الدخل
58.4%	173	تخفيف أعباء المعيشة
1.4%	4	أخرى
100%	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (10-5-2)
سبب قيام المشروع



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح للباحث من الجدول رقم (20-5-2) والشكل رقم (10-5-2) إن غالبية أفراد عينة الدراسة سبب قيامهم بالمشروع كان من أجل تخفيف أعباء المعيشة حيث بلغ عددهم (173) فردا بنسبة (58.4%)، يليهم الأفراد الذين سبب قيامهم بالمشروع كان من أجل زيادة الدخل حيث بلغ عددهم (87) فردا بنسبة (29.4%) ، في حين بلغ عدد الأفراد الذين سبب قيامهم بالمشروع كان من أجل رغبة في العمل (32) فردا بنسبة (10.8%) ، كما تضمنت العينة على (4) أفراد بنسبة (1.4%) كان لديهم أسباب أخرى.

جدول رقم (21-5-2)

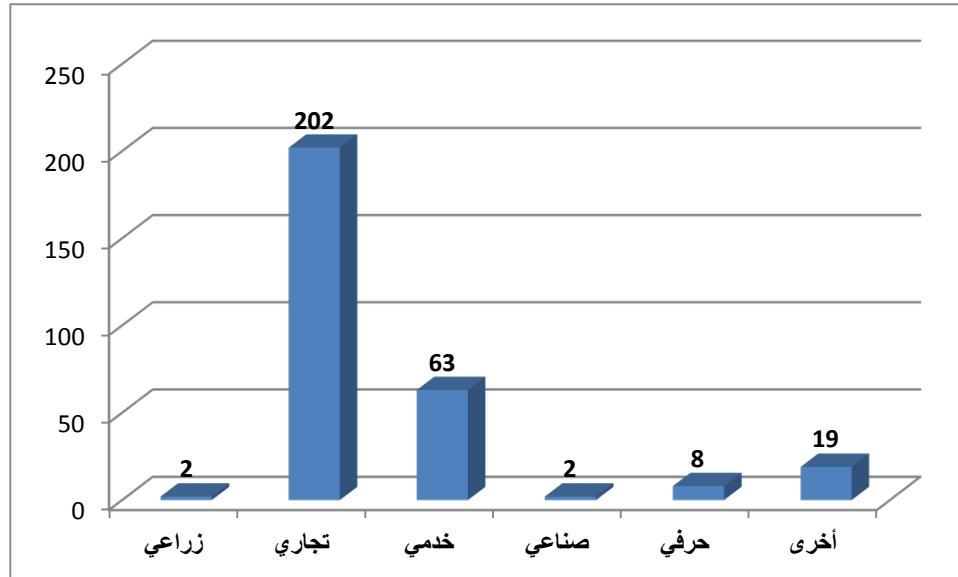
نوع المشروع الممول للمبحوثين

النسبة المئوية	العدد	نوع مشروعك
%0.7	2	زراعي
%68.2	202	تجاري
%21.3	63	خدمي
%0.7	2	صناعي
%2.7	8	حرفي
%6.4	19	أخرى
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (11-5-2)

نوع المشروع الممول للمبحوثين



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017

يتضح للباحث من الجدول رقم (21-5-2) والشكل رقم (11-5-2) ان غالبية أفراد عينة الدراسة نوع مشروعهم كان تجاري حيث بلغ عددهم (202) فردا بنسبة (68.2%)، يليهم الأفراد الذين نوع مشروعهم خدمي حيث بلغ عددهم (63) فردا بنسبة (21.3%) ، كما تضمنت العينة على (19) فردا بنسبة (6.4%) كان لديهم مشاريع أخرى، (8) أفراد بنسبة (2.7%) كان نوع مشروعهم حرفي، فردين بنسبة (0.7%) كان نوع مشروعهم زراعي ويتساوى معهم من كان نوع مشروعهم صناعي.

جدول رقم (2-5-22)

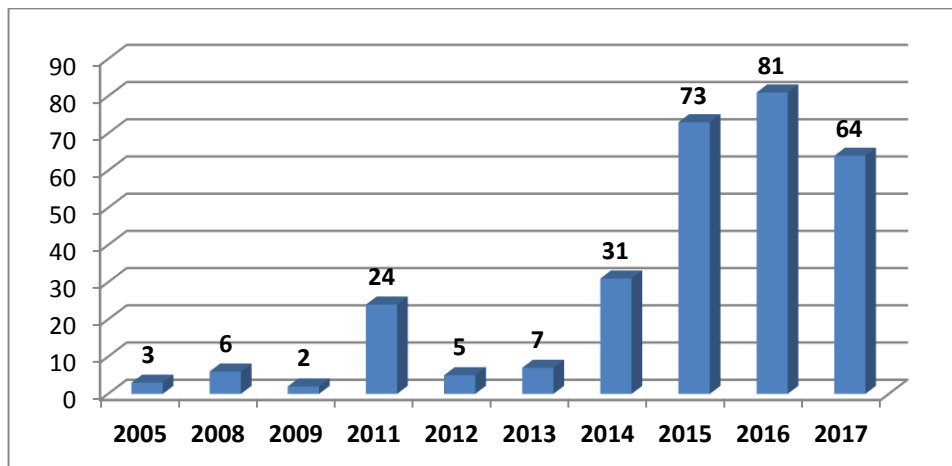
أول سنة حصل فيها المبحوثين على التمويل الأصغر

أول سنة تم فيها الحصول على التمويل	العدد	النسبة المئوية
2005	3	%1.0
2008	6	%2.0
2009	2	%0.7
2011	24	%8.1
2012	5	%1.7
2013	7	%2.4
2014	31	%10.5
2015	73	%24.7
2016	81	%27.4
2017	64	%21.6
المجموع	296	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (2-5-12)

أول سنة حصل فيها المبحوثين على التمويل الأصغر



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح للباحث من الجدول رقم (22-5-2) والشكل رقم (12-5-2) ان غالبية أفراد عينة الدراسة قد تحصلوا على التمويل في عام 2016 حيث بلغ عددهم (81) فردا بنسبة (27.4%)، يليهم الأفراد الذين تحصلوا على التمويل في عام 2015 حيث بلغ عددهم (73) فردا بنسبة (24.7%)، كما تضمنت العينة على (64) فردا بنسبة (21.6%) كانوا قد تحصلوا على تمويلهم في عام 2017، (31) فردا بنسبة (10.5%) كانوا قد تحصلوا على التمويل في عام 2014، كما احتوت العينة على (24) فردا بنسبة (8.1%) كانوا قد تحصلوا على التمويل في عام 2011، (7) أفراد بنسبة (2.4%) كانوا قد تحصلوا على التمويل في عام 2013، وبلغ عدد الأفراد الذين تحصلوا على التمويل في عام 2008 (6) أفراد بنسبة (2.0%)، كما بلغ عدد الأفراد الذين تحصلوا على التمويل في عام 2012 (5) أفراد بنسبة (1.7%)، (3) أفراد بنسبة (1.0%) كانوا قد تحصلوا على التمويل في عام 2005، فردين بنسبة (0.7%) كانوا قد تحصلوا على التمويل في عام 2009م.

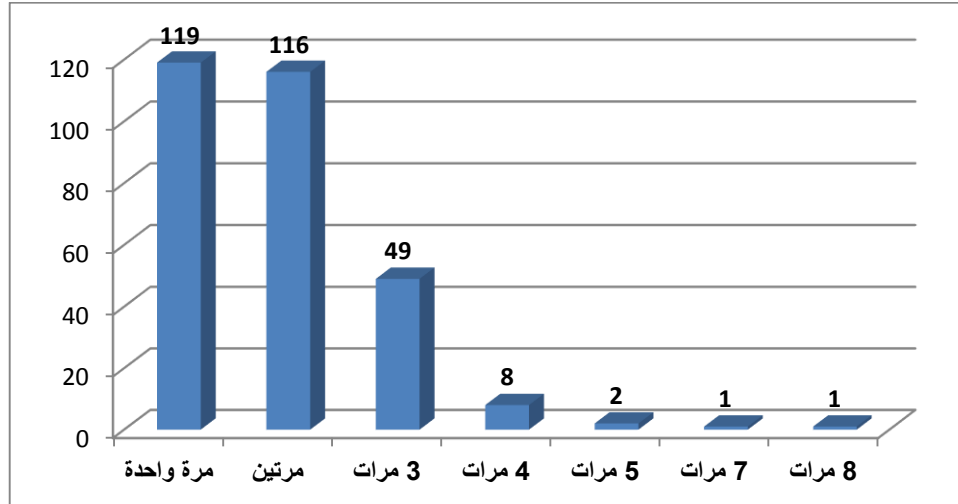
جدول رقم (23-5-2)

عدد المرات التي حصل فيها المبحوثين على التمويل الأصغر

عدد المرات التي حصلت فيها على تمويل أصغر	العدد	النسبة المئوية
مرة واحدة	119	40.2%
مرتين	116	39.2%
3 مرات	49	16.6%
4 مرات	8	2.7%
5 مرات	2	0.7%
7 مرات	1	0.3%
8 مرات	1	0.3%
المجموع	296	100%

شكل رقم (2-5-13)

عدد المرات التي حصل فيها المبحوثين على التمويل الأصغر



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح للباحث من الجدول رقم (2-5-23) والشكل رقم (2-5-13) إن غالبية أفراد عينة الدراسة عدد المرات التي حصلوا فيها على التمويل كانت مرة واحدة حيث بلغ عددهم (119) فردا بنسبة (40.2%)، يليهم الأفراد الذين حصلوا على التمويل مرتين حيث بلغ عددهم (116) فردا بنسبة (39.2%) ، كما تضمنت العينة على (49) فردا بنسبة (16.6%) كانوا قد حصلوا على التمويل 3 مرات ، (8) أفراد بنسبة (2.7%) كانوا قد حصلوا على التمويل 4 مرات ، وبلغ عدد الأفراد الذين حصلوا على التمويل 5 مرات فردين بنسبة (0.7%)، فردا واحدا بنسبة (0.3%) كان قد حصل على التمويل 7 مرات، ويتساوى معه من حصل على التمويل 8 مرات.

جدول رقم (2-5-24)

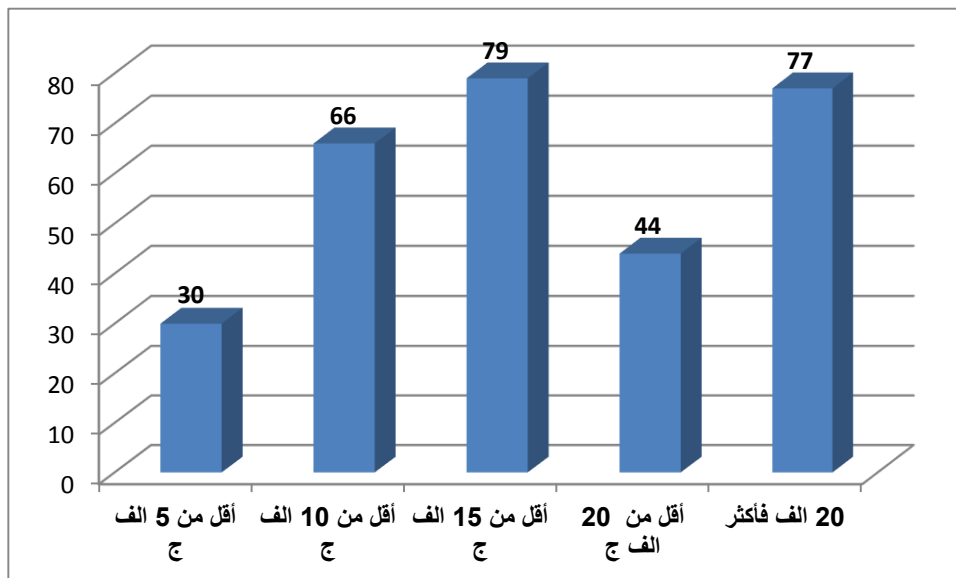
حجم التمويل الذي حصل عليه المبحوثين

النسبة المئوية	العدد	حجم التمويل الذي حصلت عليه
%10.1	30	أقل من 5 الف ج
%22.3	66	أقل من 10 الف ج
%26.7	79	أقل من 15 الف ج
%14.9	44	أقل من 20 الف ج
%26.0	77	20 الف فأكثر
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (2-5-14)

حجم التمويل الذي حصل عليه المبحوثين



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

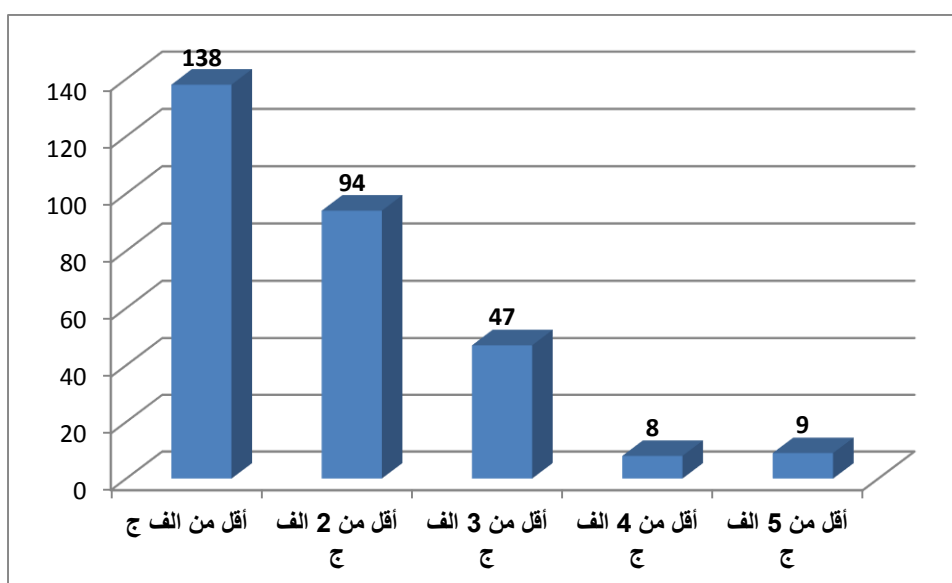
يتضح للباحث من الجدول رقم (2-5-24) والشكل رقم (2-5-14) ان غالبية أفراد عينة الدراسة حجم التمويل الذي حصلوا عليه كان اقل من 15 الف حيث بلغ عددهم (79) فردا بنسبة (26.7%) ، يليهم الأفراد الذين حجم تمويلهم الذي حصلوا عليه 20 الف فأكثر حيث بلغ عددهم (77) فردا بنسبة (26.0%) ، كما تضمنت العينة على (66) فردا بنسبة (23.3%) كانوا قد حصلوا على اقل من 10 الف، وبلغ عدد الأفراد الذين حجم التمويل الذي حصلوا عليه اقل من 20 الف (44) فردا بنسبة (14.9%)، (30) فردا وبنسبة (10.1%) كانوا قد حصلوا على اقل من 5 الف.

جدول رقم (2-5-25)
إجمالي الدخل الشهري للمبحوثين (قبل المشروع)

النسبة المئوية	العدد	إجمالي الدخل الشهري قبل المشروع
%46.6	138	أقل من الف ج
%31.8	94	أقل من 2 الف ج
%15.9	47	أقل من 3 الف ج
%2.7	8	أقل من 4 الف ج
%3.0	9	أقل من 5 الف ج
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (2-5-15)
إجمالي الدخل الشهري للمبحوثين (قبل المشروع)



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح للباحث من الجدول رقم (2-5-25) والشكل رقم (2-5-15) ان غالبية أفراد عينة الدراسة اجمالي دخلهم الشهري قبل المشروع كان اقل من الف ج حيث بلغ عددهم (138) فردا بنسبة (46.6%)، يليهم الأفراد الذين اجمالي دخلهم الشهري اقل من 2 الف ج حيث بلغ عددهم (94) فردا بنسبة (31.8%)، كما تضمنت العينة على (47) فردا بنسبة (15.9%) كان اجمالي دخلهم الشهري اقل من 3 الف ج، (9) افراد وبنسبة (3.0%) كان اجمالي دخلهم الشهري اقل من 5 الف ج، وبلغ عدد الأفراد الذين اجمالي دخلهم الشهري قبل المشروع اقل من 4 الف ج (8) أفراد بنسبة (2.7%).

جدول رقم (2-5-26)

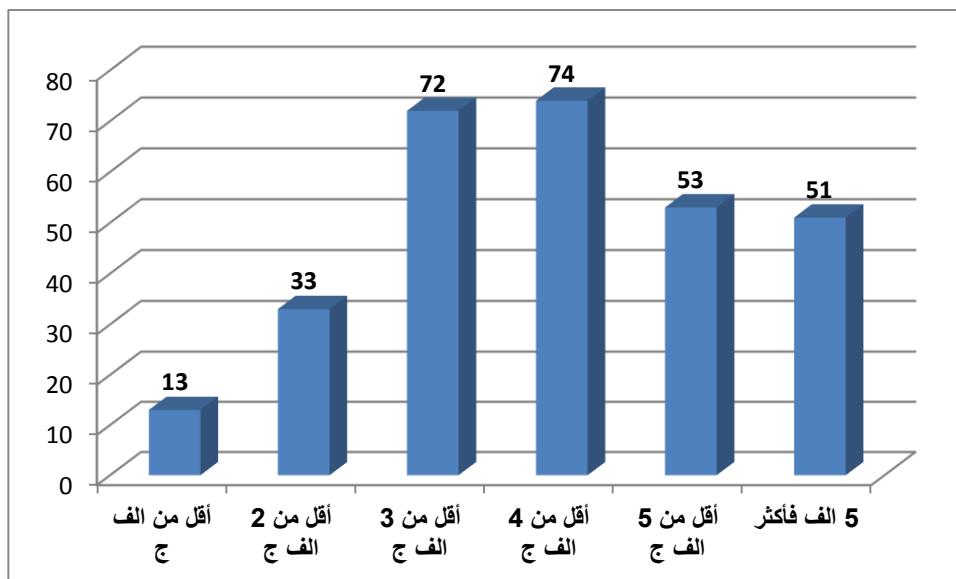
إجمالي الدخل الشهري للمبحوثين (بعد المشروع)

النسبة المئوية	العدد	إجمالي الدخل الشهري بعد المشروع
4.4%	13	أقل من الف ج
11.1%	33	أقل من 2 الف ج
24.3%	72	أقل من 3 الف ج
25.0%	74	أقل من 4 الف ج
17.9%	53	أقل من 5 الف ج
17.2%	51	5 الف فأكثر
100%	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (2-5-16)

إجمالي الدخل الشهري للمبحوثين (بعد المشروع)



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح للباحث من الجدول رقم (26-5-2) والشكل رقم (16-5-2) ان غالبية أفراد عينة الدراسة إجمالي دخلهم الشهري بعد المشروع كان اقل من 4 الف ج حيث بلغ عددهم (74) فردا بنسبة (25.0%)، يليهم الأفراد الذين إجمالي دخلهم الشهري اقل من 3 الف ج حيث بلغ عددهم (72) فردا بنسبة (24.3%)، كما تضمنت العينة على (53) فردا بنسبة (17.9%) كان إجمالي دخلهم الشهري اقل من 5 الف ج، (51) فردا بنسبة (17.2%) كان إجمالي دخلهم الشهري اقل من 5 الف ج ، وبلغ عدد الأفراد الذين إجمالي دخلهم الشهري بعد المشروع اقل من 2 الف ج (33) فردا بنسبة (11.1%) ، (13) فردا بنسبة (4.4%) كان إجمالي دخلهم الشهري بعد المشروع اقل من الف ج.

ثانياً: أداة الدراسة

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة. وقد اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث أن للاستبيان مزايا منها:

- 1- يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
- 2- قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
- 3- سهولة وضع عباراته واختيار ألفاظه.
- 4- يوفر الاستبيان وقت المستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
- 5- يشعر المجيبون على الاستبيان بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وصف الاستبيان

أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان. وأحتوى الاستبيان على قسمين رئيسيين: (راجع الملحق رقم (8))

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على بيانات حول: النوع، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية عدد أفراد الأسرة.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (27) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث

كما يلي:

- الفرضية الأساسية: تتضمن (8) عبارات.
- الفرضية الثانية: تتضمن (11) عبارة.
- الفرضية الثالثة: تتضمن (8) عبارات.

ثالثاً: ثبات وصدق أداة الدراسة

الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري لاستبيان الدراسة وصلاحيته عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة والبالغ عددهم (3) محكمين ومن مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية. وبعد استعادت استمارة الاستبيان من المحكمين (انظر ملحق 8) تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها.

الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان - براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. ومقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له (1). قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي وهي:

$$\text{الصدق} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

وقام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان - براون بالصيغة الآتية: (2)

$$\text{معامل الثبات} = \frac{r \times 2}{r + 1}$$

حيث: (r) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية بحجم (20) فرداً من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

1 عبد الله عبد الدائم: 1984م، التربية التجريبية والبحث التربوي، بيروت، دار العلم للملايين، ط2، ص355.

2 سعد عبد الرحمن: 1998م، القياس النفسي - النظرية والتطبيق -، القاهرة، دار الفكر العربي، ط3، ص149.

جدول رقم (2-5-28)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضيات	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.69	0.82	0.91
الثانية	0.73	0.84	0.92
الثالثة	0.81	0.90	0.95
الاستبيان كاملاً	0.86	0.92	0.96

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من نتائج الجدول رقم (2-5-28) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن استبيان الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- الأشكال البيانية.

2- التوزيع التكراري للإجابات.

3- النسب المئوية.

4- معامل ارتباط بيرسون.

5- معادلة سبيرمان-براون لحساب معامل الثبات.

6- الوسيط.

7- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج Excel لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

خامساً: تطبيق أداة الدراسة

لجأ الباحث بعد التأكد من ثبات وصدق الاستبيان إلى توزيعه على عينة الدراسة المقررة (296) فرداً، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحث لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لأوافق، لأوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

1- عبارات الفرضية الأساسية:

العبرة الأولى: يساهم التمويل الأصغر في تخفيف أعباء المعيشة.

يوضح الجدول رقم (2-5-29) والشكل رقم (2-5-17) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (2-5-29)

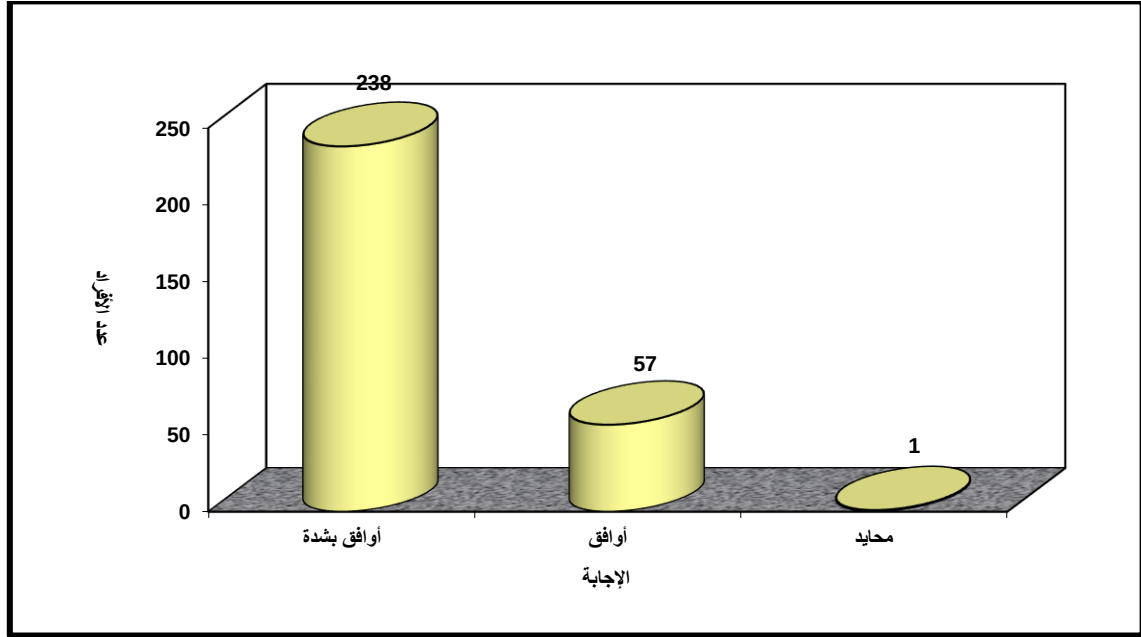
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساهم التمويل الأصغر في تخفيف أعباء المعيشة؟

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
80.4%	238	أوافق بشدة
19.3%	57	أوافق
0.3%	1	محايد
100%	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (17-5-2)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساهم التمويل الأصغر في تخفيف أعباء المعيشة؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (29-5-2) والشكل رقم (17-5-2) أن (238) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (80.4%) وافقوا بشدة على أن يساهم التمويل الأصغر في تخفيف أعباء المعيشة ، كما وافق (57) فرداً وبنسبة (19.3%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (0.3%) محايدين بخصوص ذلك.

الملاحظ أن ما نسبته 99.7% وافقوا على أن التمويل الأصغر يساهم في تخفيف أعباء المعيشة وذلك من خلال العائد من المشروعات الصغيرة وهذا ما أكدته حلقات النقاش والمقابلات التي أجراها الباحث من العمل الميداني.

العبرة الثانية: يؤدي التمويل الأصغر الى امتلاك أدوات الإنتاج.

يوضح الجدول رقم (2-5-30) والشكل رقم (2-5-18) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (2-5-30)

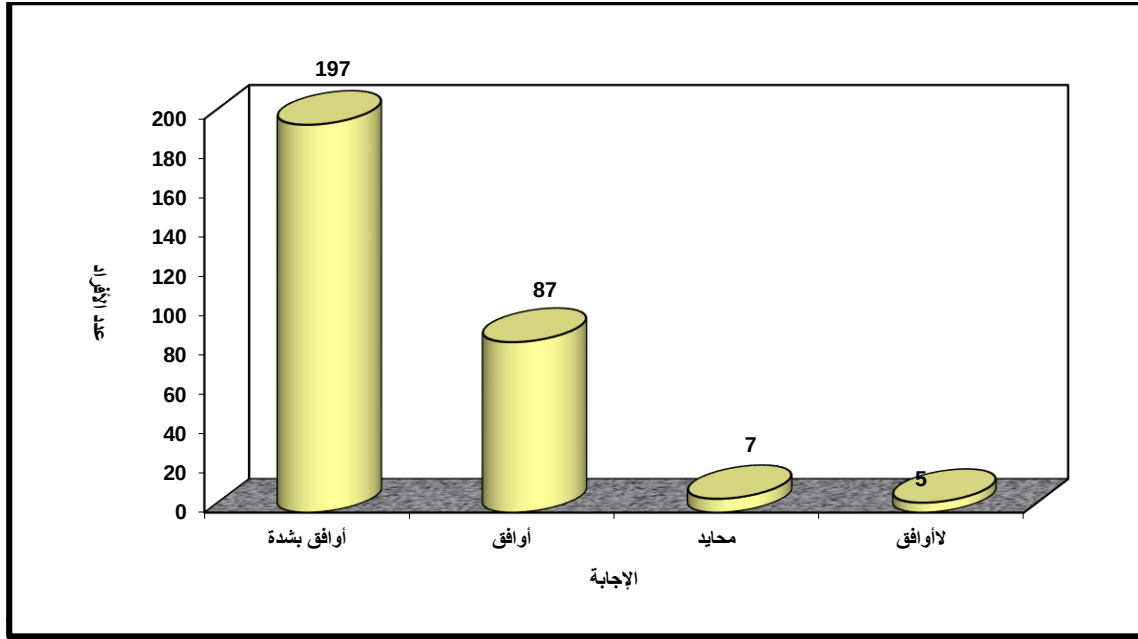
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يؤدي التمويل الأصغر الى امتلاك أدوات الإنتاج؟

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
66.6%	197	أوافق بشدة
29.4%	87	أوافق
2.4%	7	محايد
1.7%	5	لا أوافق
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-18)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يؤدي التمويل الأصغر الى امتلاك أدوات الإنتاج؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-30) والشكل رقم (2-5-18) أن (197) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (66.6%) وافقوا بشدة على أن التمويل الأصغر يؤدي إلى امتلاك أدوات الإنتاج ، كما وافق (87) فرداً وبنسبة (29.4%) على ذلك، في حين كان (7) أفراد وبنسبة (2.4%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (5) أفراد وبنسبة (1.7%) على ذلك، يتضح أن ما نسبته 96% وافقوا على أن التمويل الأصغر يؤدي إلى إمتلاك أدوات الإنتاج عن طريق التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الأصغر للعمليات.

العبارة الثالثة: يساعد التمويل الأصغر في تنوع المشروعات الصغيرة.

يوضح الجدول رقم (2-5-31) والشكل رقم (2-5-19) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (2-5-31)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساعد التمويل الأصغر في تنوع المشروعات الصغيرة؟

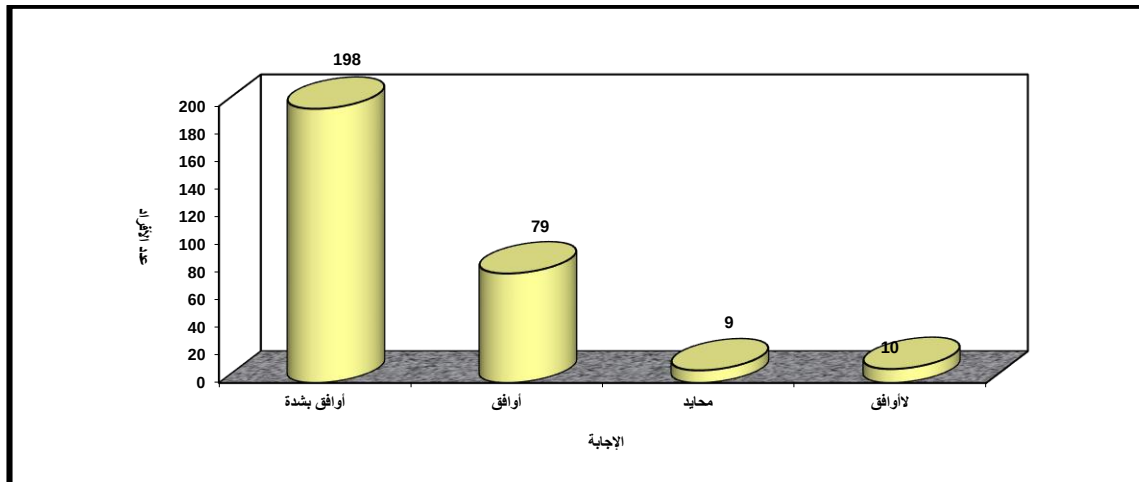
النسبة المئوية	العدد	الإجابة
----------------	-------	---------

66.9%	198	أوافق بشدة
26.7%	79	أوافق
3.0%	9	محايد
3.4%	10	لا أوافق
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-19)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساعد التمويل الأصغر في تنوع المشروعات الصغيرة؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-31) والشكل رقم (2-5-19) أن (198) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (66.9%) وافقوا بشدة على أن التمويل الأصغر يساعد في تنوع المشروعات الصغيرة، كما وافق (79) فرداً وبنسبة (26.7%) على ذلك، في حين كان (9) أفراد وبنسبة (3.0%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (10) أفراد وبنسبة (3.4%) على ذلك.

الملاحظ أن ما نسبته 93.6% وافقوا على أن التمويل الأصغر يساعد في تنوع المشروعات الصغيرة ومن خلال حلقات النقاش تبين أن هنالك تنوع في مشاريع العميلات فمنها الحرفي والتجاري والصناعي والزراعي.

العبارة الرابعة: يساعد التمويل الأصغر في زيادة دخول الأفراد وتنمية مشاريعهم.

يوضح الجدول رقم (2-5-32) والشكل رقم (2-5-20) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (2-5-32)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساعد التمويل الأصغر في زيادة دخول الأفراد وتنمية مشاريعهم؟

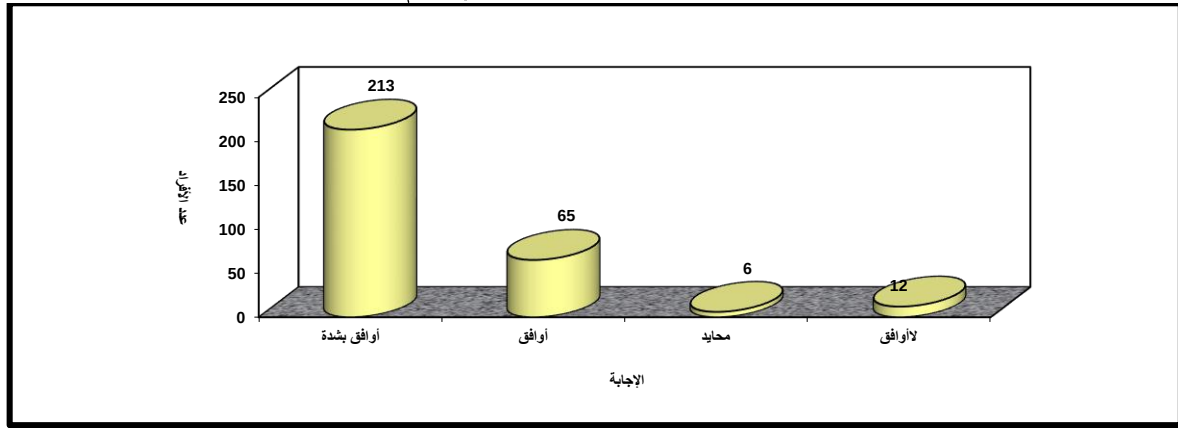
النسبة المئوية	العدد	الإجابة
72.0%	213	أوافق بشدة
22.0%	65	أوافق
2.0%	6	محايد
4.1%	12	لا أوافق
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-20)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساعد التمويل الأصغر في زيادة دخول الأفراد

وتتمية مشاريعهم؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-32) والشكل رقم (2-5-20) أن (213) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (72.0%) وافقوا بشدة على أن التمويل الأصغر يساعد في تنوع المشروعات الصغيرة ، كما وافق (65) فرداً وبنسبة (22.0%) على ذلك، في حين كان (6) أفراد وبنسبة (2.0%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (12) فرداً وبنسبة (4.1%) على ذلك.

الملاحظ أن ما نسبته 94% وافقوا على أن التمويل الأصغر يساعد في زيادة دخول الأفراد وتنمية مشاريعهم، وهذا ما أكدته حلقات النقاش التي أجراها الباحث مع العميلات والتي أوضحت أنه تم تنمية بعض المشروعات من عائد مشروعات التمويل الأصغر.

العبارة الخامسة: يصبح بمقدور الفقراء الحاصلين على التمويل الأصغر اكتساب المزيد منه لحماية أنفسهم من المخاطر.

يوضح الجدول رقم (2-5-33) والشكل رقم (2-5-21) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (2-5-33)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يصبح بمقدور الفقراء الحاصلين على التمويل

الأصغر اكتساب المزيد منه لحماية أنفسهم من المخاطر؟

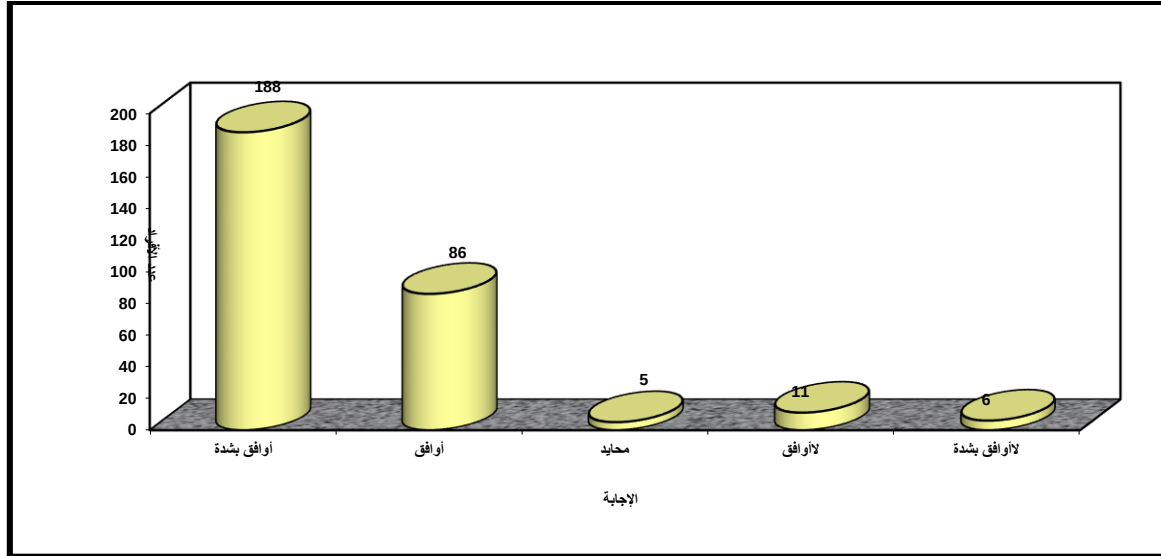
النسبة المئوية	العدد	الإجابة
63.5%	188	أوافق بشدة

أوافق	86	%29.1
محايد	5	%1.7
لا أوافق	11	%3.7
لا أوافق بشدة	6	%2.0
المجموع	296	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (21-5-2)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يصبح بمقدور الفقراء الحاصلين على التمويل الأصغر اكتساب المزيد منه لحماية أنفسهم من المخاطر؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-33) والشكل رقم (2-5-21) أن (188) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (63.5%) وافقوا بشدة على أنه أصبح بمقدور الفقراء الحاصلين على التمويل الأصغر اكتساب المزيد منه لحماية أنفسهم من المخاطر، كما وافق (86) فرداً وبنسبة (29.1%) على ذلك، وكان هناك (5) أفراد وبنسبة (1.7%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (11) فرداً وبنسبة (3.7%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (6) أفراد وبنسبة (2.0%) على ذلك.

يتضح مما سبق أن ما نسبة 92.6% وافقوا على أنه يصبح بمقدور الفقراء الحاصلين على التمويل الأصغر اكتساب المزيد منه لحماية أنفسهم من المخاطر وذلك بالحصول على تمويل أكثر من مره لمجابهة المخاطر التي قد تواجه المشروع.

العبارة السادسة: يغطي التمويل الأصغر تكاليف المشروع دائماً.

يوضح الجدول رقم (2-5-34) والشكل رقم (2-5-22) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول رقم (2-5-34)

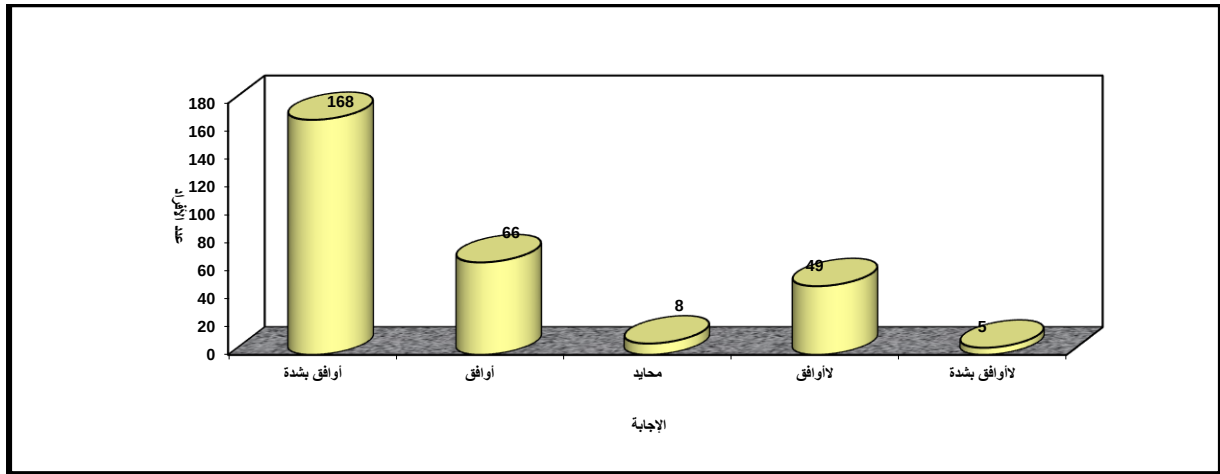
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يغطي التمويل الأصغر تكاليف المشروع دائماً؟

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
56.8%	168	أوافق بشدة
22.3%	66	أوافق
2.7%	8	محايد
16.6%	49	لا أوافق
1.5%	5	لا أوافق بشدة
100%	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-22)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يغطي التمويل الأصغر تكاليف المشروع دائماً؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-34) والشكل رقم (2-5-22) أن (168) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.8%) وافقوا بشدة على أن التمويل الأصغر يغطي تكاليف المشروع دائماً، كما وافق (66) فرداً وبنسبة (22.3%) على ذلك، وكان هناك (5) أفراد وبنسبة (1.7%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (11) فرداً وبنسبة (3.7%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (5) أفراد وبنسبة (1.7%) على ذلك.

الملاحظ أن ما نسبته 79.1% وافقوا على أن التمويل الأصغر يغطي تكاليف المشروع دائماً، وتبين من خلال حلقات النقاش أن التمويل لا يغطي تكاليف المشروع وتطمح العمليات في زيادة سقف التمويل، ويرى الباحث أن التمويل يغطي تكاليف المشروعات المتناهية الصغر، أما المشروعات الصغيرة تتطلب رفع سقف التمويل نسبة لارتفاع أسعار عناصر الإنتاج.

العبارة السابعة: تحديد سقف حجم التمويل الأصغر يضر بالمشاريع الصغيرة.

يوضح الجدول رقم (2-5-35) والشكل رقم (2-5-23) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة.

جدول رقم (2-5-35)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل تحديد سقف حجم التمويل الأصغر يضر بالمشاريع الصغيرة؟

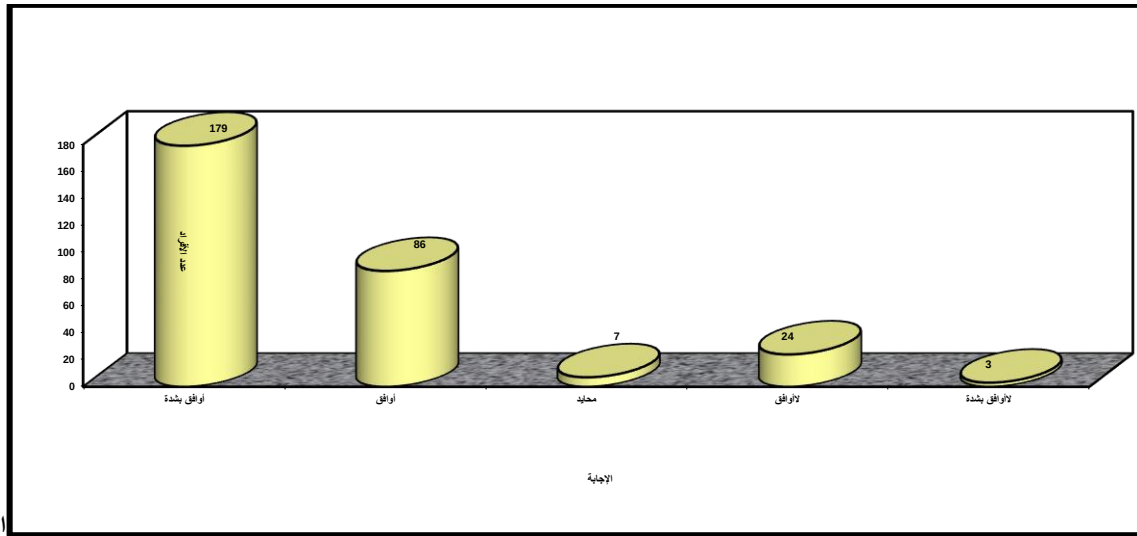
النسبة المئوية	العدد	الإجابة
----------------	-------	---------

%59.5	179	أوافق بشدة
%29.1	86	أوافق
%2.4	7	محايد
%8.1	24	لا أوافق
%1.0	3	لا أوافق بشدة
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-23)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل تحديد سقف لحجم التمويل الأصغر يضر بالمشاريع الصغيرة؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-35) والشكل رقم (2-5-23) أن (179) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (59.5%) وافقوا بشدة على أن تحديد سقف لحجم التمويل الأصغر يضر بالمشاريع الصغيرة، كما وافق (86) فرداً وبنسبة (29.1%) على ذلك، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (2.4%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (24) فرداً وبنسبة (8.1%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (1.0%) على ذلك.

يتضح أن ما نسبته 88.1% وافقوا على أن تحديد سقف التمويل الأصغر يضر بالمشاريع الصغيرة، وتبين من حلقات النقاش أن تحديد سقف للتمويل يحول دون تطوير وتنمية المشروعات ويضعف روح الابتكار عند العميلات.

العبارة الثامنة: إجراءات ضمان التمويل الأصغر تحد من إمكانية الحصول عليه.

يوضح الجدول رقم (2-5-36) والشكل رقم (2-5-24) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة.

جدول رقم (2-5-36)

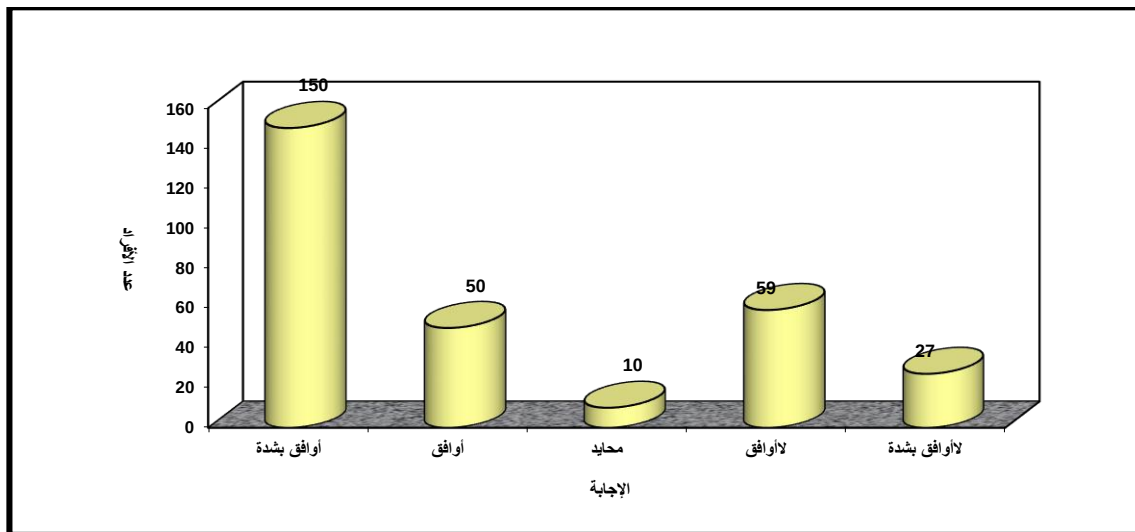
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل إجراءات ضمان التمويل الأصغر تحد من إمكانية الحصول عليه؟

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
50.7%	150	أوافق بشدة
16.9%	50	أوافق
3.4%	10	محايد
19.9%	59	لا أوافق
9.1%	27	لا أوافق بشدة
100%	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-24)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل إجراءات ضمان التمويل الأصغر تحد من إمكانية الحصول عليه؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-36) والشكل رقم (2-5-24) أن (150) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.7%) وافقوا بشدة على أن إجراءات ضمان التمويل الأصغر تحد من إمكانية الحصول عليه ، كما وافق (50) فرداً وبنسبة (16.9%) على ذلك، وكان هناك (10) أفراد وبنسبة (3.4%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (59) فرداً وبنسبة (19.9%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (27) فرداً وبنسبة (9.1%) على ذلك.

الملاحظ أن ما نسبته 67.6% وافقوا على أن إجراءات ضمان التمويل الأصغر تحد من الحصول عليه، واتضح من خلال حلقات النقاش أن الإجراءات بطيئة ومعقدة ومكلفة مادياً، فقد اوضحت المقابلات أن هذه الإجراءات تعتبر إجراءات طبيعية وضرورية للحصول على التمويل، ويرى الباحث أنها إجراءات عادية ومن حق مؤسسات التمويل ولكن يجب مراعاة خصوصية المرأة وتبسيط وتسهيل الإجراءات ما أمكن ذلك.

2- عبارات الفرضية الثانية:

العبرة الأولى: يساهم العائد من المشروع في تحسين نوعية الغذاء لأسرتك.

يوضح الجدول رقم (2-5-37) والشكل رقم (2-5-25) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

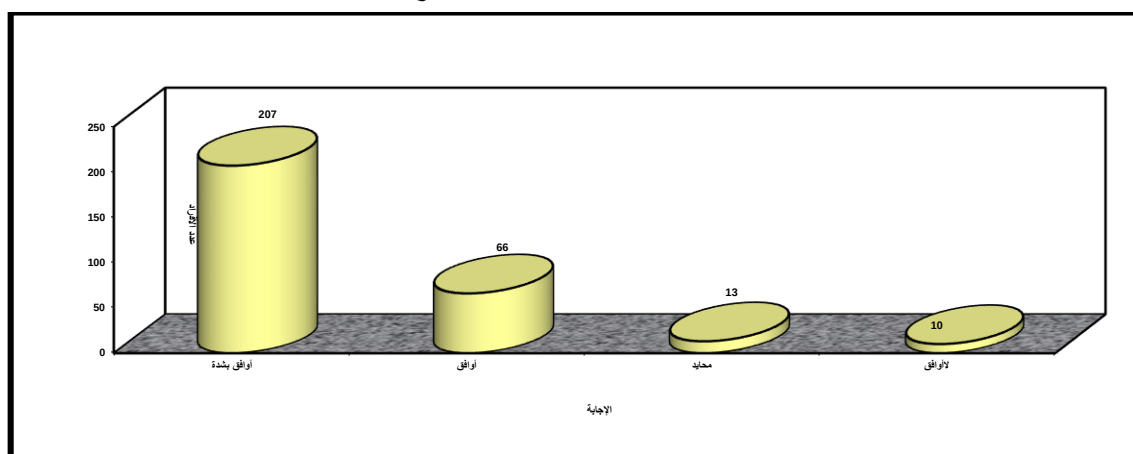
جدول رقم (2-5-37)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساهم العائد من المشروع في تحسين نوعية الغذاء لأسرتك؟

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
69.9%	207	أوافق بشدة
22.3%	66	أوافق
4.4%	13	محايد
3.4%	10	لا أوافق
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-25)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساهم العائد من المشروع في تحسين نوعية الغذاء لأسرتك؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-37) والشكل رقم (2-5-25) أن (207) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (69.9%) وافقوا بشدة على أن العائد من المشروع يساهم في تحسين نوعية الغذاء لأسرتك،

كما وافق (66) فرداً وبنسبة (22.3%) على ذلك، في حين كان (13) فرداً وبنسبة (4.4%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (10) أفراد وبنسبة (3.4%) على ذلك.

الملاحظ أن مانسبته 92.2% وافقوا على أن العائد من المشروع يساهم في تحسين نوعية الغذاء لأسرهم ، وهذا ما أكدته العمليات من خلال حلقات النقاش أن العائد من مشروع التمويل الأصغر ساهم في تحسين نوعية الغذاء وسد نقص الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالوجبات الرئيسية، وتلبية رغبات أفراد الأسرة في تغيير النمط الغذائي.

العبارة الثانية: يساهم العائد الذي تحصلين عليه من مشروعك في توفير الخدمات الصحية للأسرة.

يوضح الجدول رقم (2-5-38) والشكل رقم (2-5-26) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (2-5-38)

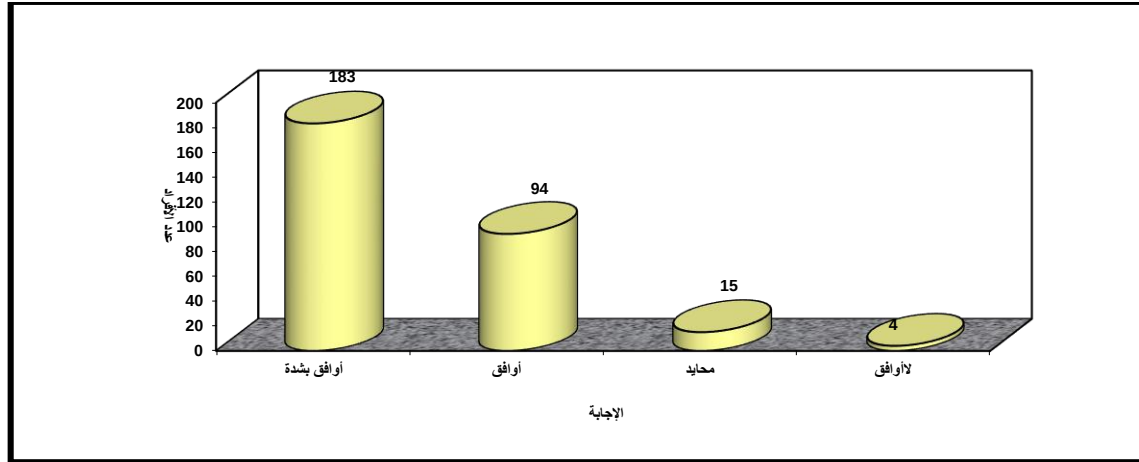
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساهم العائد الذي تحصلين عليه من مشروعك في توفير الخدمات الصحية للأسرة؟

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
61.8%	183	أوافق بشدة
31.8%	94	أوافق
5.1%	15	محايد
1.4%	4	لا أوافق
100%	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-26)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساهم العائد الذي تحصلين عليه من مشروعك في توفير الخدمات الصحية للأسرة؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-38) والشكل رقم (2-5-26) أن (183) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (61.8%) وافقوا بشدة على أن العائد من المشروع الذي يحصلن عليه ساعد في توفير الخدمات الصحية للأسرة ، كما وافق (94) فرداً وبنسبة (31.4%) على ذلك، في حين كان (15) فرداً وبنسبة (5.1%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (4) أفراد وبنسبة (1.4%) على ذلك.

يتضح لنا أن ما نسبته 93.2 % وافقوا على أن العائد من المشروع يساهم في توفير الخدمات الصحية للأسرة وهذا ما أوضحتها حلقات النقاش مع العميلات واللاتي أكدن أن العائد من المشروع ساهم في توفير الدواء لعلاج أفراد الأسرة.

العبارة الثالثة: يساهم العائد من المشروع في رفع مستوى التعليمي لك ولأفراد اسرتك.

يوضح الجدول رقم (2-5-39) والشكل رقم (2-5-27) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (2-5-39)

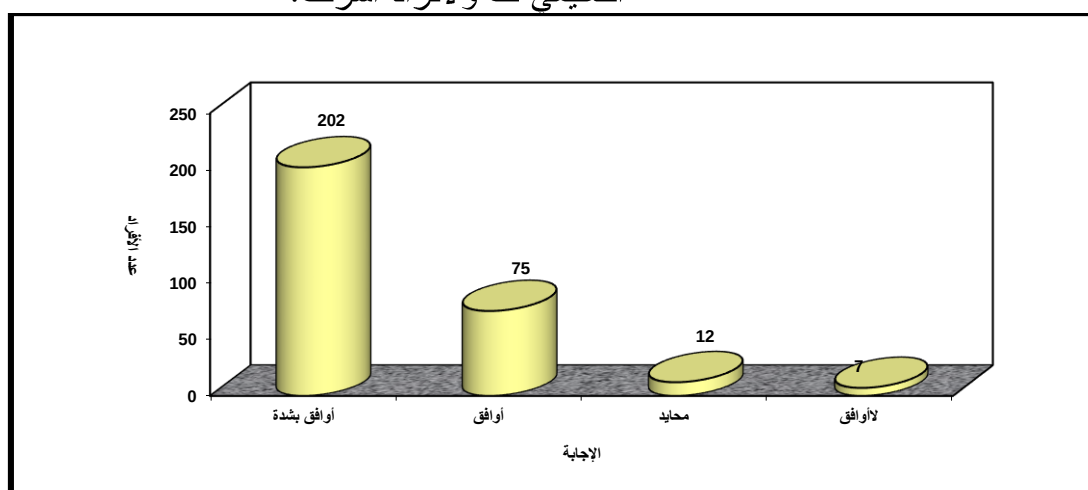
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساهم العائد من المشروع في رفع مستوى التعليمي لك ولأفراد اسرتك؟

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
68.2%	202	أوافق بشدة
25.3%	75	أوافق
4.1%	12	محايد
2.4%	7	لا أوافق
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (27-5-2)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساهم العائد من المشروع في رفع مستوى التعليمي لك ولأفراد اسرتك؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-39) والشكل رقم (2-5-27) أن (202) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (68.2%) وافقوا بشدة على أن العائد من المشروع يساهم في رفع مستوى التعليمي للمرأة ولأفراد أسرته، كما وافق (75) فرداً وبنسبة (25.3%) على ذلك، في حين كان (12) فرداً وبنسبة (4.1%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (7) أفراد وبنسبة (2.4%) على ذلك.

الملاحظ أن ما نسبته 93.5% وافقوا على أن العائد من المشروع ساهم في رفع المستوى التعليمي لأفراد الأسرة واتضح أيضاً من خلال رفع المستوى التعليمي للعميلات ولأفراد الأسرة بدفع الرسوم المدرسية وتوفير مستلزمات الدراسة على حد قول العميلات الوارد في حلقات النقاش.

العبارة الرابعة: يساعد العائد من المشروع على تحسين البيئة السكنية لك.

يوضح الجدول رقم (2-5-40) والشكل رقم (2-5-28) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (2-5-40)

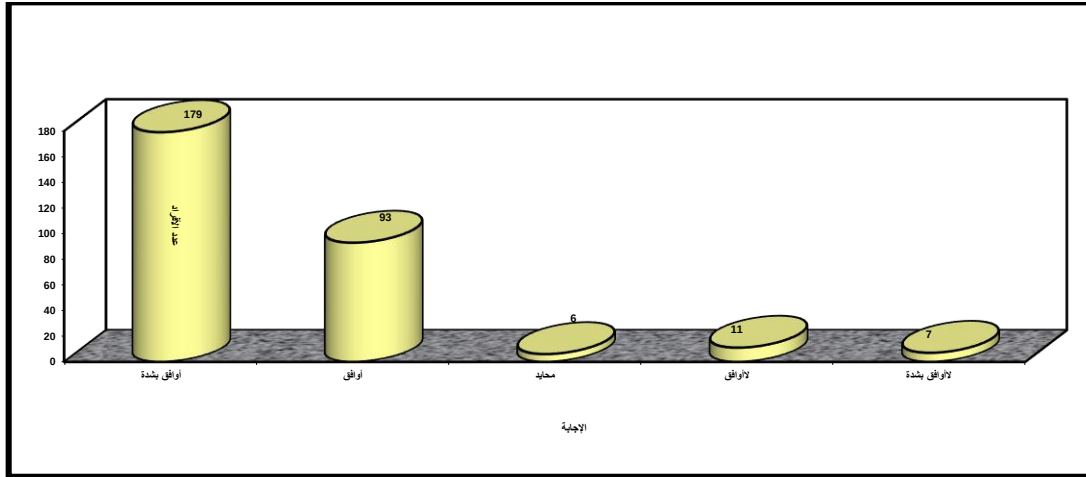
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساعد العائد من المشروع على تحسين البيئة السكنية لك؟

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
60.5%	179	أوافق بشدة
31.4%	93	أوافق
2.0%	6	محايد
3.7%	11	لا أوافق
2.7%	7	لا أوافق بشدة
100%	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (28-5-2)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساعد العائد من المشروع على تحسين البيئة السكنية لك؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (28-5-40) والشكل رقم (28-5-2) أن (179) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.5%) وافقوا بشدة على أن العائد من المشروع يساعد على تحسين البيئة السكنية لك ، كما وافق (93) فرداً وبنسبة (31.4%) على ذلك، وكان هناك (6) أفراد وبنسبة (2.0%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (11) فرداً وبنسبة (3.7%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (7) أفراد وبنسبة (2.4%) على ذلك.

يتضح لنا أن ما نسبته 91.9% وافقوا على أن العائد من المشروع يساعد في تحسين البيئة السكنية للعمليات، وتبين ذلك من خلال حلقات النقاش والتي أبانت أن العائد من التمويل ساهم في ترميم و إصلاح المنازل لبعض العمليات، وبعضهن أضاف عدد من الغرف وتم إيجارها مما أدى إلى زيادة الدخل.

العبارة الخامسة: يساهم العائد الذي تحصلين عليه من مشروعك في سد حاجة أفراد أسرتك من الكساء.

يوضح الجدول رقم (2-5-41) والشكل رقم (2-5-29) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (2-5-41)

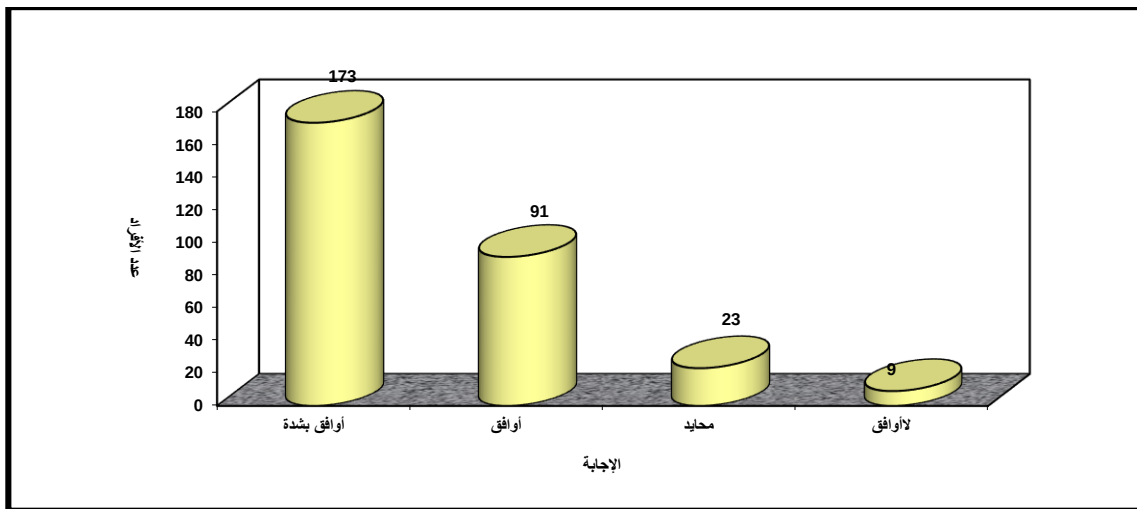
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساهم العائد الذي تحصلين عليه من مشروعك في سد حاجة أفراد أسرتك من الكساء؟

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	173	58.4%
أوافق	91	30.7%
محايد	23	7.8%
لا أوافق	9	3.0%
المجموع	296	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-29)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساهم العائد الذي تحصلين عليه من مشروعك في سد حاجة أفراد أسرتك من الكساء؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-41) والشكل رقم (2-5-29) أن (173) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (58.4%) وافقوا بشدة على أن العائد الذي تحصلين عليه من مشروعك يساهم في سد حاجة أفراد أسرتك من الكساء ، كما وافق (91) فرداً وبنسبة (30.7%) على ذلك، في حين كان (23) فرداً وبنسبة (7.8%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (9) أفراد وبنسبة (3.0%) على ذلك.

من الملاحظ أن ما نسبته 89.1% وافقوا على ان العائد من المشروع يساهم في سد حاجة أفراد الأسرة من الكساء ، وهذا ما تبين من خلال حلقات النقاش أن العائد من المشروعات قد ساهم في توفير كساء الأعياد والملابس الشتوية لأفراد الأسرة.

العبارة السادسة: يساهم العائد من المشروع في سد الحاجة الطارئة للأسرة.

يوضح الجدول رقم (2-5-42) والشكل رقم (2-5-30) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (2-5-42)

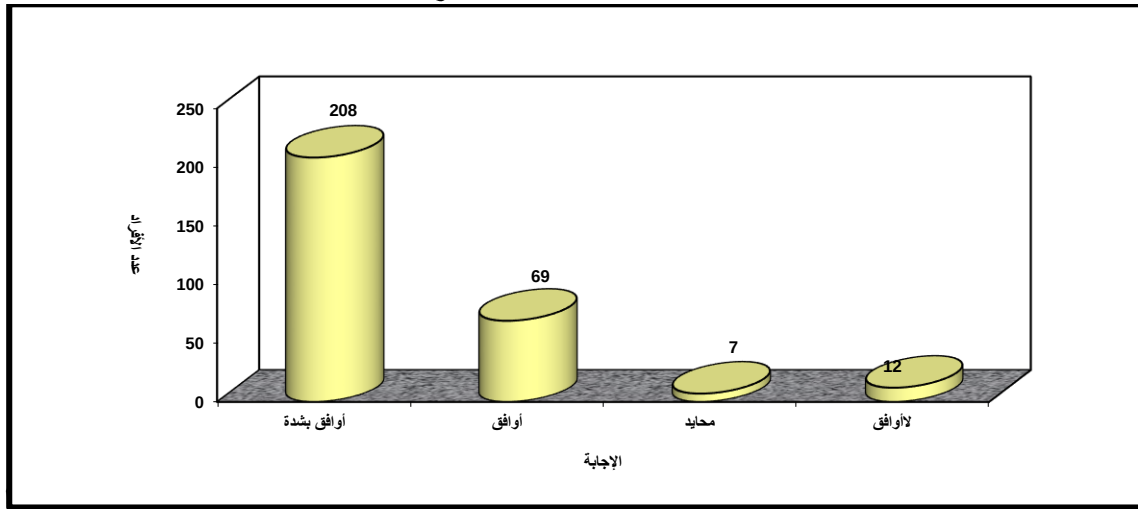
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساهم العائد من المشروع في سد الحاجة الطارئة للأسرة.

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
58.4%	208	أوافق بشدة
23.3%	69	أوافق
2.4%	7	محايد
4.1%	12	لا أوافق
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-30)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساهم العائد من المشروع في سد الحاجة الطارئة للأسرة.



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-42) والشكل رقم (2-5-30) أن (208) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (78.3%) وافقوا بشدة على أن العائد من المشروع يساهم في سد الحاجة الطارئة للأسرة، كما وافق (69) فرداً وبنسبة (23.3%) على ذلك، في حين كان (7) أفراد وبنسبة (2.4%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (12) فرداً وبنسبة (4.1%) على ذلك.

يتضح لنا أن ما نسبته 93.6% وافقوا على أن العائد من المشروع ساهم في سد الحاجة الطارئة للأسرة ويظهر ذلك عبر المساهمات الواضحة في سد الاحتياجات الغير متوقعة والطارئة لأفراد الأسرة والمجتمع المحيط مثل تجهيز المأتم والزواج والختان على حسب ما ورد على لسان العميلات في حلقات النقاش.

العبارة السابعة: تستطيعين من خلال عائد المشروع توفير الأدوات الكهربائية التي تحتاجها أسرته.

يوضح الجدول رقم (2-5-43) والشكل رقم (2-5-31) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة.

جدول رقم (2-5-43)

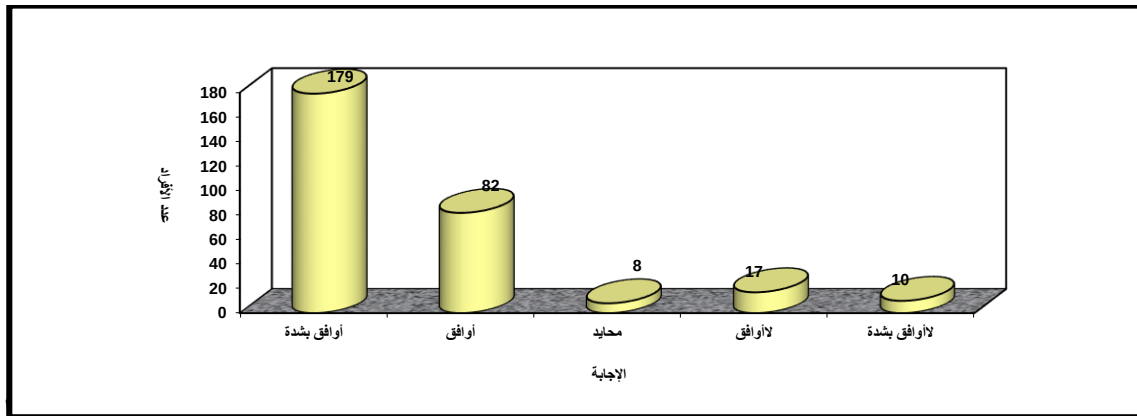
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل تستطيعين من خلال عائد المشروع توفير الأدوات الكهربائية التي تحتاجها أسرته؟

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%60.5	179	أوافق بشدة
%27.7	82	أوافق
%2.7	8	محايد
%5.7	17	لا أوافق
%3.4	10	لا أوافق بشدة
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (31-5-2)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل تستطيعين من خلال عائد المشروع توفير الأدوات الكهربائية التي تحتاجها أسرته؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-43) والشكل رقم (2-5-31) أن (179) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.5%) وافقوا بشدة على أن العمليات تستطيع من خلال عائد المشروع توفير الأدوات الكهربائية التي تحتاجها أسرهم ، كما وافق (82) فرداً وبنسبة (27.7%) على ذلك، وكان هناك (8) أفراد وبنسبة (2.7%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (17) فرداً وبنسبة (5.7%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (10) أفراد وبنسبة (3.4%) على ذلك.

الملاحظ أن مانسبته 88.2% وافقوا علي أن العائد من المشروع يساهم في توفير الأدوات الكهربائية الضرورية للأسرة، وأكدت العمليات عبر حلقات النقاش أن العائد من المشروع ساهم في إقتناء بعض الأدوات الكهربائية التي تحتاجها الأسرة مثل (الخلاط - المكواة - لمبات الإضاءة - المراوح - الثلاجة).

العبارة الثامنة: يساهم مشروعك في زيادة الثقة بنفسك وقدرتك على التعامل مع المجتمع .

يوضح الجدول رقم (2-5-44) والشكل رقم (2-5-32) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة.

جدول رقم (2-5-44)

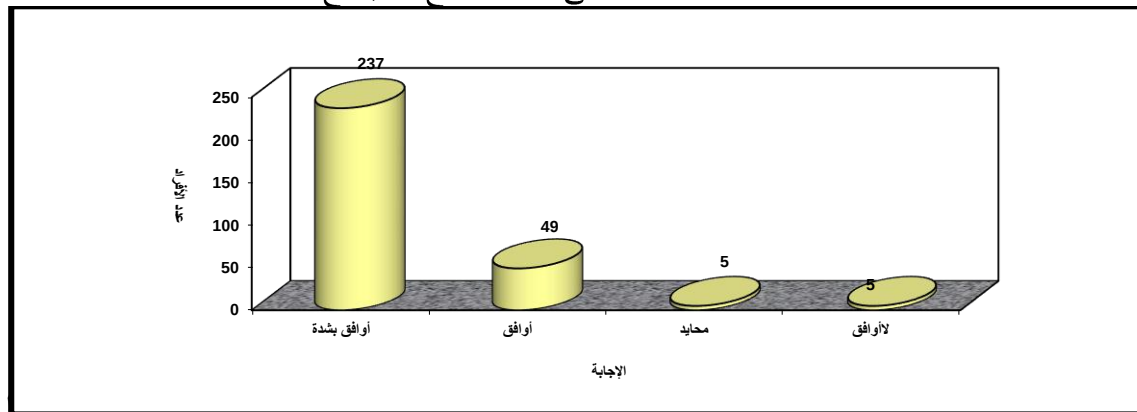
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساهم مشروعك في زيادة الثقة بنفسك وقدرتك على التعامل مع المجتمع ؟

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
80.1%	237	أوافق بشدة
16.6%	49	أوافق
1.7%	5	محايد
1.7%	5	لا أوافق
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-32)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساهم مشروعك في زيادة الثقة بنفسك وقدرتك على التعامل مع المجتمع؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-44) والشكل رقم (2-5-32) أن (237) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (80.1%) وافقوا بشدة على أن العائد من المشروع يساهم في زيادة الثقة بالنفس والقدرة على التعامل مع المجتمع، كما وافق (49) فرداً وبنسبة (16.6%) على ذلك، في حين كان (5) أفراد وبنسبة (1.7%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (5) أفراد وبنسبة (1.7%) على ذلك.

الملاحظ أن ما نسبته 96.8% وافقوا على أن العائد من المشروع يساهم في زيادة الثقة بالنفس والقدرة على التعامل مع المجتمع، وأكدت العمليات عبر حلقات النقاش أن العائد من المشروع ساهم في زيادة الثقة بأنفسهم.

العبارة التاسعة: يساعد الحصول على التمويل الأصغر على استمرار المشروع .

يوضح الجدول رقم (2-5-45) والشكل رقم (2-5-33) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة.

جدول رقم (2-5-45)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساعد الحصول على التمويل الأصغر على استمرار المشروع؟

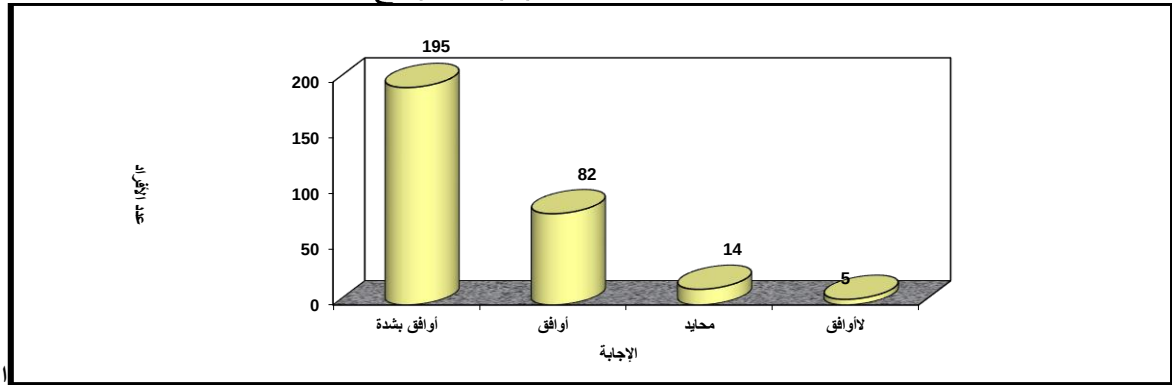
النسبة المئوية	العدد	الإجابة
65.9%	195	أوافق بشدة
27.7%	82	أوافق

4.7%	14	محايد
1.7%	5	لا أوافق
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-33)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساعد الحصول على التمويل الأصغر على استمرار المشروع؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-45) والشكل رقم (2-5-33) أن (195) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (65.9%) وافقوا بشدة على أن الحصول على التمويل الأصغر يساعد على استمرار المشروع، كما وافق (82) فرداً وبنسبة (27.7%) على ذلك، في حين كان (14) فرداً وبنسبة (4.7%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (5) أفراد وبنسبة (1.7%) على ذلك.

الملاحظ أن ما نسبته 93.6% وافقوا على أن الحصول على التمويل الأصغر يساعد على استمرار المشروع، وهذا ما بينته العمليات عبر حلقات النقاش أن الحصول على التمويل لأكثر من مرة يساعد على استمرار وتطوير المشروعات خاصة في حالة المشروعات التي تحتاج إلى رأس مال كبير. العبارة العاشرة: يساعد العائد من المشروع في إنشاء مشاريع أخرى.

يوضح الجدول رقم (2-5-46) والشكل رقم (2-5-34) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة.

جدول رقم (2-5-46)

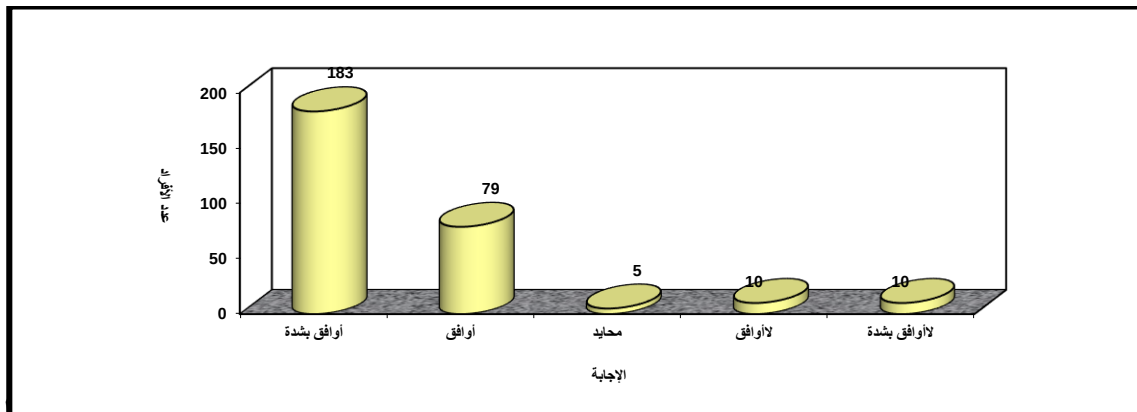
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساعد العائد من المشروع في إنشاء مشاريع أخرى؟

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	183	61.8%
أوافق	79	26.7%
محايد	5	1.7%
لا أوافق	19	6.4%
لا أوافق بشدة	10	3.4%
المجموع	296	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (34-5-2)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يساعد العائد من المشروع في إنشاء مشاريع أخرى؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-46) والشكل رقم (2-5-34) أن (183) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (61.8%) وافقوا بشدة على أن العائد من المشروع يساعد في إنشاء مشاريع أخرى ، كما وافق (79) فرداً وبنسبة (26.7%) على ذلك، وكان هناك (5) أفراد وبنسبة (6.4%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (19) فرداً وبنسبة (6.4%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (10) أفراد وبنسبة (3.4%) على ذلك.

يتضح لنا أن ما نسبته 88.5% وافقوا على أن العائد من المشروع يساعد في إنشاء مشروعات أخرى وظهر ذلك من خلال إنشاء وتوليد مشروعات من خلال عائد التمويل وقد أشارت العميلات من خلال حلقات النقاش لبعض الأمثلة على ذلك.

العبارة الحادية عشر: يحقق لك التمويل الأصغر الاستقلال المالي.

يوضح الجدول رقم (2-5-47) والشكل رقم (2-5-35) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر.

جدول رقم (2-5-47)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يحقق لك التمويل الأصغر الاستقلال المالي؟

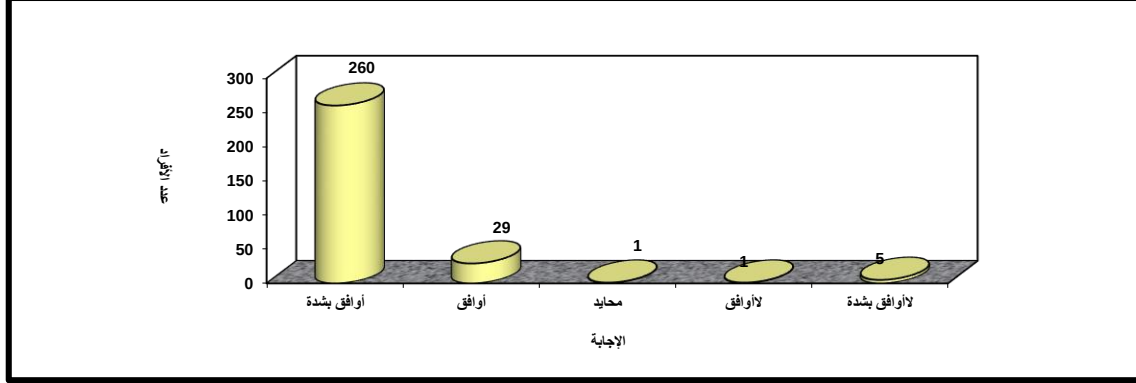
النسبة المئوية	العدد	الإجابة
61.8%	260	أوافق بشدة
26.7%	29	أوافق
0.3%	1	محايد
0.3%	1	لا أوافق
1.7%	5	لا أوافق بشدة

المجموع	296	%100
---------	-----	------

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-35)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل يحقق لك التمويل الأصغر الاستقلال المالي؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-47) والشكل رقم (2-5-35) أن (260) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (87.8%) وافقوا بشدة على أن العائد من المشروع يساعد في إنشاء مشاريع أخرى، كما وافق (29) فرداً وبنسبة (29.8%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (0.3%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (0.3%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (5) أفراد وبنسبة (1.7%) على ذلك .

الملاحظ أن مانسبته 97.59% وافقوا على أن التمويل الأصغر يحقق الاستقلال المالي للعمليات ، واتضح ذلك من خلال حلقات النقاش التي أكدت فيها العمليات بأنهن أصبحن يشعرن بالإستقلال المالي نتيجة لحصولهن على التمويل الأصغر.

3- عبارات الفرضية الثالثة:

العبرة الأولى: تسهيلات التمويل الأصغر المقدمة من المؤسسة تساعد في تعزيز مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة.

يوضح الجدول رقم (2-5-48) والشكل رقم (2-5-36) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (2-5-48)

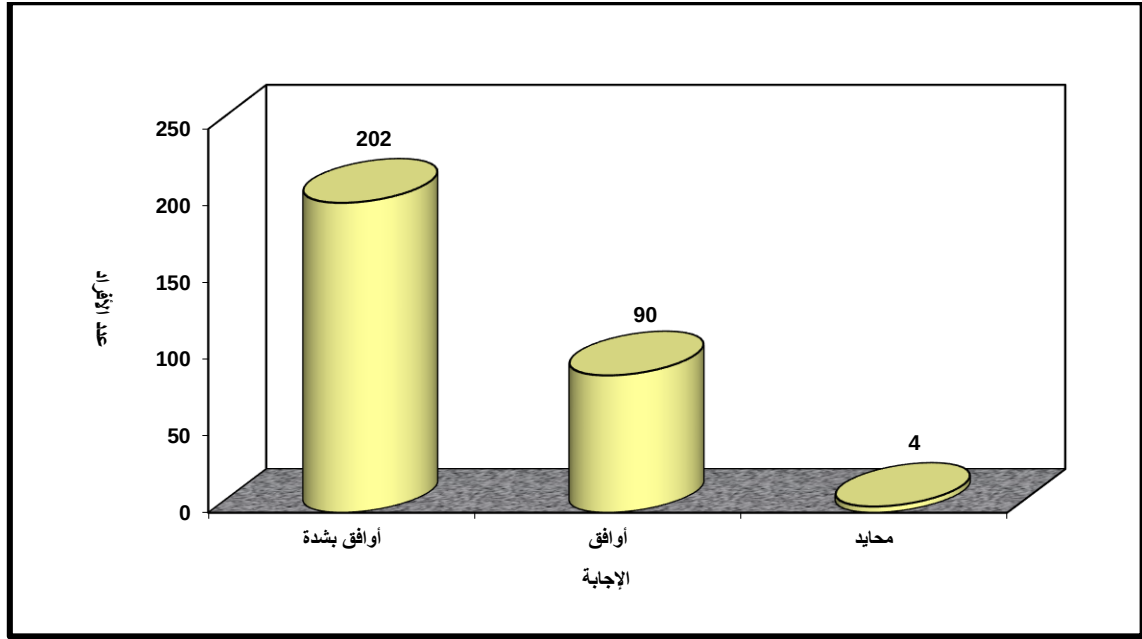
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل تسهيلات التمويل الأصغر المقدمة من المؤسسة تساعد في تعزيز مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة؟

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%68.2	202	أوافق بشدة
%30.4	90	أوافق
%1.4	4	محايد
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-36)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل تسهيلات التمويل الأصغر المقدمة من المؤسسة تساعد في تعزيز مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-48) والشكل رقم (2-5-36) أن (202) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (68.2%) وافقوا بشدة على أن تسهيلات التمويل الأصغر المقدمة من المؤسسة تساعد في تعزيز مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة، كما وافق (90) فرداً وبنسبة (30.41%) على ذلك، وكان هناك (4) أفراد وبنسبة (1.4%) محايدين بخصوص ذلك.

الملاحظ أن ما نسبته 98.2% وافقوا على أن التسهيلات المقدمة من مؤسسات التمويل تساعد في تعزيز مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة، وظهر من خلال المقابلات أن مؤسسات التمويل تبسط وتسهل الإجراءات للحصول على التمويل الأصغر مما يحفز العمليات للمشاركة في المشروعات الصغيرة.

العبارة الثانية: تسهيلات التمويل الأصغر تساهم على ابتكار مشاريع جديدة.

يوضح الجدول رقم (2-5-49) والشكل رقم (2-5-37) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (2-5-49)

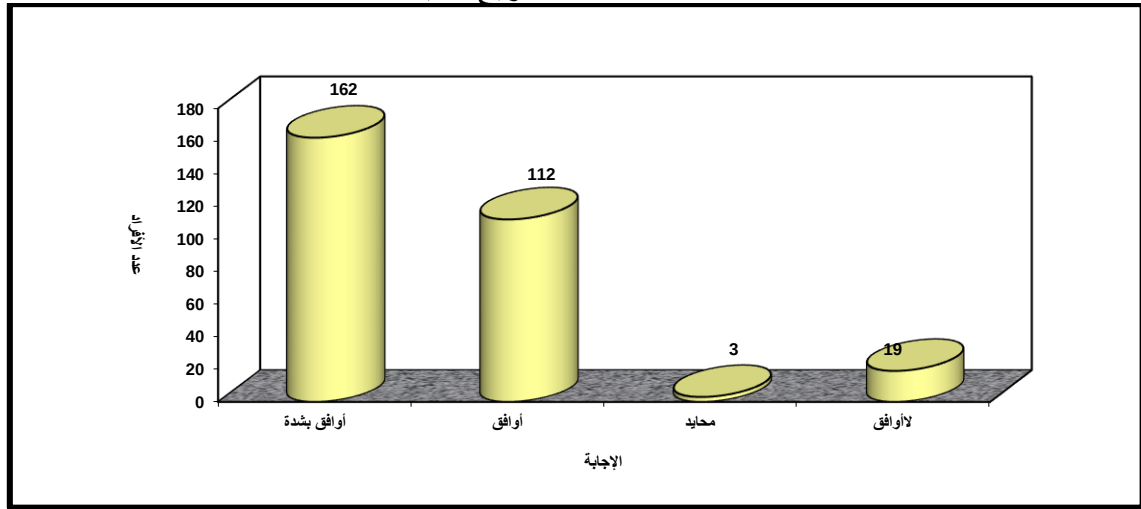
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل تسهيلات التمويل الأصغر تساهم على ابتكار مشاريع جديدة؟

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
54.7%	162	أوافق بشدة
37.8%	112	أوافق
1.0%	3	محايد
6.4%	19	لا أوافق
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (37-5-2)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل تسهيلات التمويل الأصغر تساهم على ابتكار مشاريع جديدة؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-49) والشكل رقم (2-5-37) أن (195) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (65.9%) وافقوا بشدة على أن تسهيلات التمويل الأصغر تساهم على ابتكار مشاريع جديدة، كما وافق (112) فرداً وبنسبة (37.8%) على ذلك، في حين كان (3) أفراد وبنسبة (1.0%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (19) فرداً وبنسبة (6.4%) على ذلك.

يتضح لنا أن ما نسبته 92.5% وافقوا علي أن التسهيلات المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر تساهم علي ابتكار مشروعات أخرى وهذا ما أكدته العميلات من خلال حلقات النقاش.

العبارة الثالثة: الخدمات والإرشادات والتوجيهات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر تراعي خصوصية المرأة مما يساهم في تفعيل المشاركة.

يوضح الجدول رقم (2-5-50) والشكل رقم (2-5-38) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (2-5-50)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل الخدمات والإرشادات والتوجيهات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر تراعي خصوصية المرأة مما يساهم في تفعيل المشاركة؟

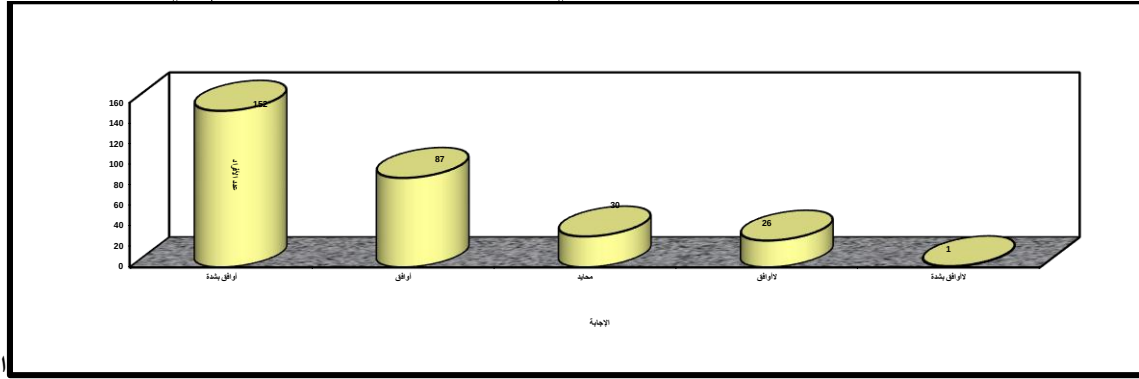
النسبة المئوية	العدد	الإجابة
51.4%	152	أوافق بشدة
29.4%	87	أوافق
10.1%	30	محايد
8.8%	26	لا أوافق
0.3%	1	لا أوافق بشدة
100%	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-38)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل الخدمات والإرشادات والتوجيهات التي تقدمها

مؤسسات التمويل الأصغر تراعي خصوصية المرأة مما يساهم في تفعيل المشاركة؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-50) والشكل رقم (2-5-38) أن (152) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.4%) وافقوا بشدة على أن الخدمات والإرشادات والتوجيهات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر تراعي خصوصية المرأة مما يساهم في تفعيل المشاركة ، كما وافق (87) فرداً وبنسبة (29.4%) على ذلك، وكان هناك (30) فرداً وبنسبة (10.1%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (26) فرداً وبنسبة (8.8%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (0.3%) على ذلك.

الملاحظ أن ما نسبته 80.8% وافقوا على أن الإرشادات والتوجيهات التي تقدمها مؤسسات التمويل تراعي خصوصية المرأة وهذا ما تبين من خلال المقابلات والتي أوضحت ان مؤسسات التمويل الأصغر تضع توجيهات وإرشادات تراعى فيها خصوصية المرأة وإنها تلقى اهتمام خاص من قبل المسؤولين في مؤسسات التمويل الأصغر.

العبارة الرابعة: الحوافز والجوائز المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر تشجع المرأة على المبادرة والإبداع .

يوضح الجدول رقم (2-5-51) والشكل رقم (2-5-39) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (2-5-51)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل الحوافز والجوائز المقدمة من قبل مؤسسات

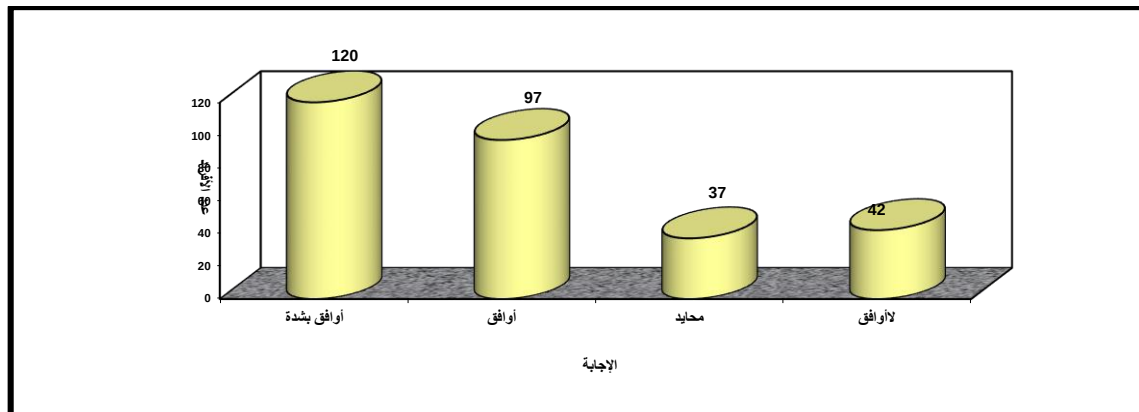
التمويل الأصغر تشجع المرأة على المبادرة والإبداع؟

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
40.5%	120	أوافق بشدة
32.8%	97	أوافق
12.5%	37	محايد
14.2%	42	لا أوافق
%100	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-39)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل الحوافز والجوائز المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر تشجع المرأة على المبادرة والإبداع؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-51) والشكل رقم (2-5-39) أن (120) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (40.5%) وافقوا بشدة على أن الحوافز والجوائز المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر تشجع المرأة على المبادرة والإبداع، كما وافق (97) فرداً وبنسبة (32.8%) على ذلك، في حين كان (37) فرداً وبنسبة (12.5%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (42) فرداً وبنسبة (14.2%) على ذلك.

يتضح أن ما نسبته 73.3% وافقوا على أن الحوافز والجوائز المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر تشجع المرأة على المبادرة والإبداع ، ومن خلال حلقات النقاش أوضحت العميلات أن الحوافز والجوائز تنحصر في رفع سقف التمويل وفي الجانب المعنوي بالتشجيع والمشاركة في المؤتمرات والبرامج التلفزيونية وهذا ما أكدته المقابلات أيضاً.

العبارة الخامسة: الحملات الإعلامية والترويجية وإبراز قصص نجاح المشروعات التمويلية الأصغر تحفز المرأة على المشاركة في المشروعات .

يوضح الجدول رقم (2-5-52) والشكل رقم (2-5-40) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (2-5-52)

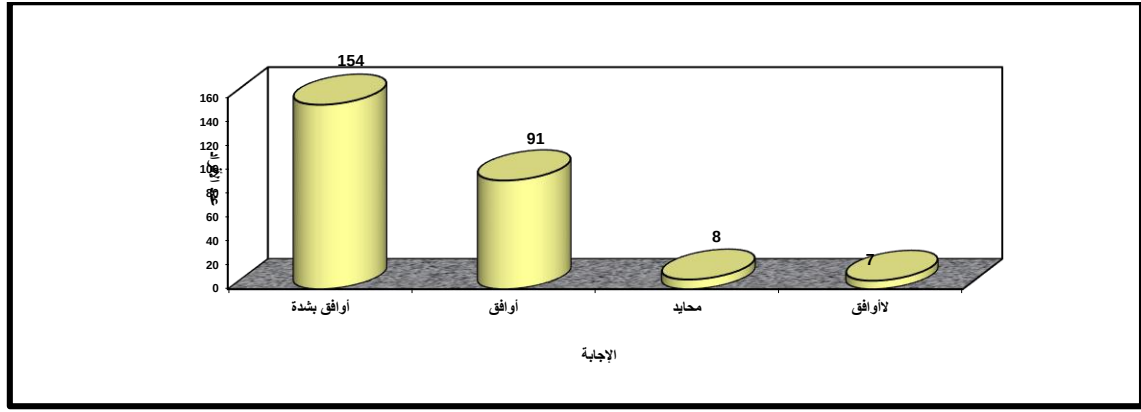
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل الحملات الإعلامية والترويجية وإبراز قصص نجاح المشروعات التمويلية الأصغر تحفز المرأة على المشاركة في المشروعات؟

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	154	52.0%
أوافق	91	30.7%
محايد	8	2.7%
لا أوافق	43	14.5%
المجموع	296	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-40)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل الحملات الإعلامية والترويجية وإبراز قصص نجاح المشروعات التمويلية الأصغر تحفز المرأة على المشاركة في المشروعات؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-52) والشكل رقم (2-5-40) أن (154) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا بشدة على أن الحملات الإعلامية والترويجية وإبراز قصص نجاح المشروعات التمويلية الأصغر تحفز المرأة على المشاركة في المشروعات، كما وافق (91) فرداً وبنسبة (30.7%) على ذلك، في حين كان (8) أفراد وبنسبة (2.7%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (43) فرداً وبنسبة (14.5%) على ذلك.

الملاحظ أن ما نسبته 82.7% وافقوا على أن الحملات الإعلامية والترويجية وإبراز قصص نجاح المشروعات تحفز المرأة للمشاركة في مشروعات التمويل الأصغر، وذكرت العميلات عبر حلقات النقاش أن إبراز قصص نجاح مشروعات البعض والترويج لها إعلامياً يشجعهن معنوياً على المشاركة في مشروعات التمويل الأصغر.

العبارة السادسة: مشروعات التمويل الأصغر المقدمة للمرأة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يوضح الجدول رقم (2-5-53) والشكل رقم (2-5-41) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول رقم (2-5-53)

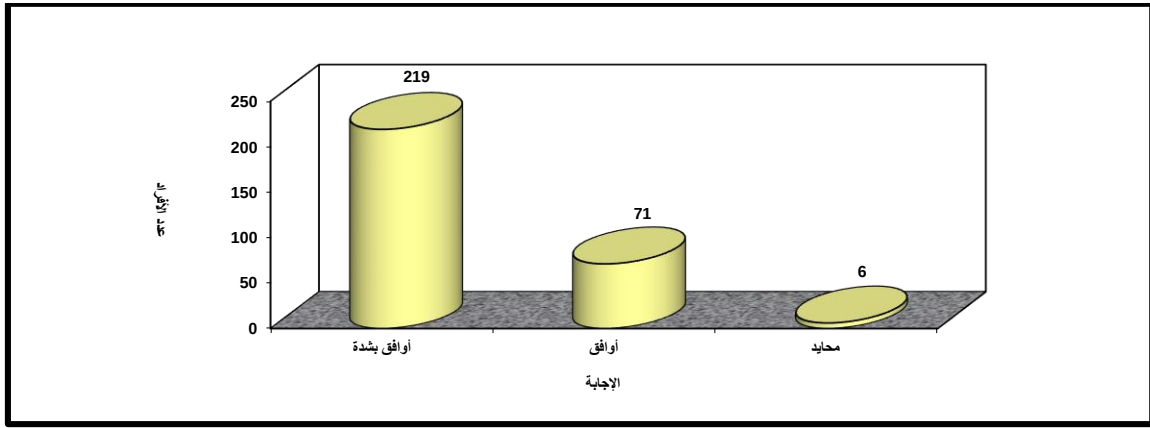
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل مشروعات التمويل الأصغر المقدمة للمرأة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
74.0%	219	أوافق بشدة
24.0%	71	أوافق
2.0%	6	محايد
100%	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (41-5-2)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل مشروعات التمويل الأصغر المقدمة للمرأة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (53-2) والشكل رقم (41-5-2) أن (219) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (74.0%) وافقوا بشدة على أن مشروعات التمويل الأصغر المقدمة للمرأة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما وافق (71) فرداً وبنسبة (24.0%) على ذلك، وكان هناك (6) أفراد وبنسبة (2.0%) محايدين بخصوص ذلك.

يتضح أن ما نسبته 98% وافقوا على أن مشروعات التمويل الأصغر المقدمة للمرأة تساهم في التنمية الاقتصادية ومن خلال المقابلات تأكد لنا أن منتجات مشروعات التمويل الأصغر الخاصة بالمرأة تزيد من الناتج المحلي مما ينعكس على التنمية الاقتصادية.

العبارة السابعة: تدريب وتأهيل المرأة الحاصلة على التمويل يساعد في تطوير مقدرات المرأة وتفعيل مشاركتها في المشروعات الصغيرة .

يوضح الجدول رقم (2-5-54) والشكل رقم (2-5-42) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة.

جدول رقم (2-5-54)

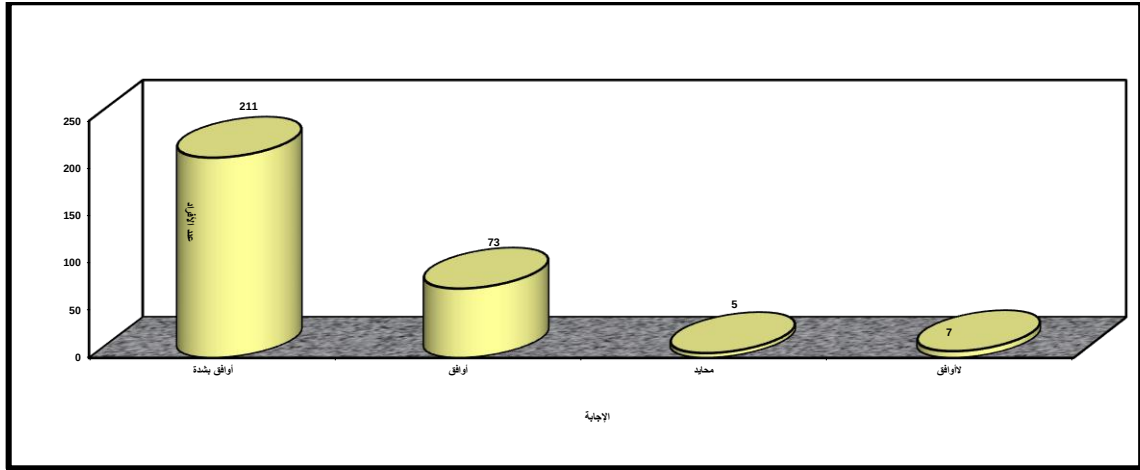
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل تدريب وتأهيل المرأة الحاصلة على التمويل يساعد في تطوير مقدرات المرأة وتفعيل مشاركتها في المشروعات الصغيرة؟

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	211	71.3%
أوافق	73	24.7%
محايد	5	1.7%
لا أوافق	7	2.4%
المجموع	296	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (2-5-42)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل تدريب وتأهيل المرأة الحاصلة على التمويل يساعد في تطوير مقدرات المرأة وتفعيل مشاركتها في المشروعات الصغيرة؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (2-5-54) والشكل رقم (2-5-42) أن (211) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (71.3%) وافقوا بشدة على أن تدريب وتأهيل المرأة الحاصلة على التمويل يساعد في تطوير مقدرات المرأة وتفعيل مشاركتها في المشروعات الصغيرة، كما وافق (73) فرداً وبنسبة (24.7%) على ذلك، في حين كان (5) أفراد وبنسبة (1.7%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق (7) أفراد وبنسبة (2.4%) على ذلك.

الملاحظ أن ما نسبته 96% وافقوا على أن تدريب وتأهيل المرأة يساعد في تطوير مقدراتها وتفعيل مشاركتها، وتؤكد من خلال المقابلات أن هنالك دورات تدريبية تقوم بها مؤسسات التمويل الأصغر أحياناً للعمليات، من أجل توسيع مداركهن ورفع كفاءتهن الإدارية لضمان نجاح المشروعات.

العبرة الثامنة: الإفصاح وشفافية المعلومات المتعلقة بمنح التمويل الأصغر تساعد على فاعلية مشاركتها في المشروعات الصغيرة.

يوضح الجدول رقم (2-5-55) والشكل رقم (2-5-43) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة.

جدول رقم (2-5-55)

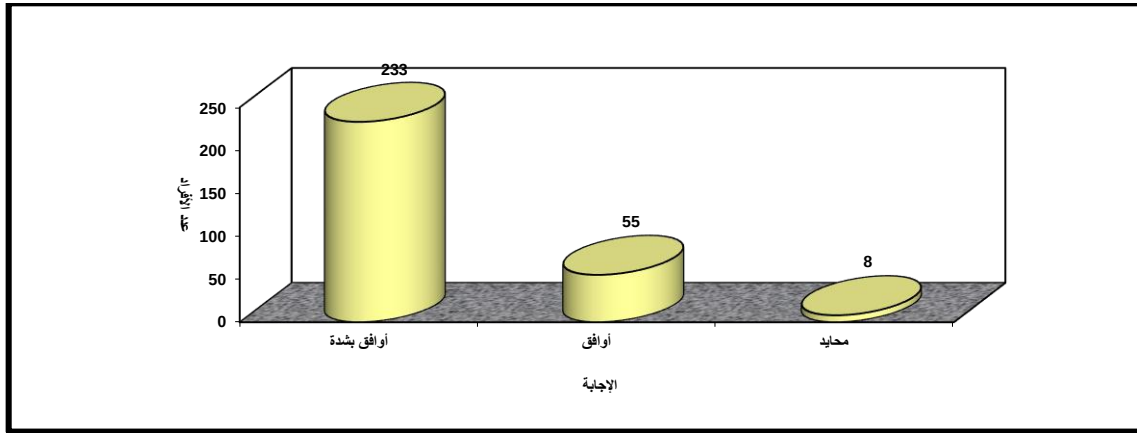
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل الإفصاح وشفافية المعلومات المتعلقة بمنح التمويل الأصغر تساعد على فاعلية مشاركتها في المشروعات الصغيرة؟

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
78.7%	233	أوافق بشدة
18.6%	55	أوافق
2.7%	8	محايد
100%	296	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (43-5-2)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على هل الإفصاح وشفافية المعلومات المتعلقة بمنح التمويل الأصغر تساعد على فاعلية مشاركتها في المشروعات الصغيرة؟



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (55-5-2) والشكل رقم (43-5-2) أن (233) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (78.7%) وافقوا بشدة على أن الإفصاح وشفافية المعلومات المتعلقة بمنح التمويل الأصغر تساعد على فاعلية مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة ، كما وافق (55) فرداً وبنسبة (18.6%) على ذلك، وكان هناك (8) أفراد وبنسبة (2.7%) محايدين بخصوص ذلك.

الملاحظ أن ما نسبته 97.3% وافقوا على أن الإفصاح وشفافية المعلومات المتعلقة بمنح التمويل الأصغر تساعد على فاعلية مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة ، وأكدت المقابلات على أن المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع داخل مؤسسات التمويل الأصغر وتقوم المؤسسة بتمليكها لمن يطلبها مما يساعد على فاعلية مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة.

المبحث الثالث

3-5: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة "، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة " أوافق "، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد "، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " لا أوافق "، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة " لا أوافق بشدة ". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأساسية:

تنص الفرضية الأساسية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر و مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة ".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أن للتمويل لأصغر دور ايجابي في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة. وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأساسية ، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (56-5-3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأساسية (وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر و مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة)

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	يساهم التمويل الأصغر في تخفيف أعباء المعيشة.	5	أوافق بشدة
2	يؤدي التمويل الأصغر إلى امتلاك أدوات الإنتاج.	5	أوافق بشدة
3	يساعد التمويل الأصغر في تنوع المشروعات الصغيرة.	5	أوافق بشدة
4	يساعد التمويل الأصغر في زيادة دخول الأفراد وتنمية مشاريعهم.	5	أوافق بشدة
5	يصبح بمقدور الفقراء الحاصلين على التمويل الأصغر اكتساب المزيد منه لحماية أنفسهم من المخاطر.	5	أوافق بشدة
6	يغطي التمويل الأصغر تكاليف المشروع دائماً.	5	أوافق بشدة
7	تحديد سقف حجم التمويل الأصغر يضر بالمشاريع الصغيرة..	5	أوافق بشدة
8	إجراءات ضمان التمويل الأصغر تحد من إمكانية الحصول عليه.	5	أوافق بشدة
	جميع العبارات	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (56-5-3) ما يلي:

1. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن يساهم التمويل الأصغر في تخفيف أعباء المعيشة.
2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن التمويل الأصغر يؤدي إلى امتلاك أدوات الإنتاج.
3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن

غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن التمويل الأصغر يساعد في تنوع المشروعات الصغيرة. 4. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن التمويل الأصغر يساعد في زيادة دخول الأفراد وتنمية مشاريعهم.

5. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أنه يصبح بمقدور الفقراء الحاصلين على التمويل الأصغر اكتساب المزيد منه لحماية أنفسهم من المخاطر.

6. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن التمويل الأصغر يغطي تكاليف المشروع دائماً.

7. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تحديد سقف لحجم التمويل الأصغر يضر بالمشاريع الصغيرة.

8. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن إجراءات ضمان التمويل الأصغر تحد من إمكانية الحصول عليه.

9. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأساسية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الأساسية.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (2-5-29) إلى رقم (2-5-36) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير المتأكدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأساسية ، الجدول رقم (2/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (3-5-57)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأساسية (وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر و مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة)

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	يساهم التمويل الأصغر في تخفيف أعباء المعيشة.	2	311.03
2	يؤدي التمويل الأصغر إلى امتلاك أدوات الإنتاج.	3	331.73
3	يساعد التمويل الأصغر في تنوع المشروعات الصغيرة.	3	320.57
4	يساعد التمويل الأصغر في زيادة دخول الأفراد وتنمية مشاريعهم.	3	376.62
5	يصبح بمقدور الفقراء الحاصلين على التمويل الأصغر اكتساب المزيد منه لحماية أنفسهم من المخاطر.	4	429.03
6	يغطي التمويل الأصغر تكاليف المشروع دائماً.	4	296.40
7	تحديد سقف حجم التمويل الأصغر يضر بالمشاريع الصغيرة.	4	362.89
8	إجراءات ضمان التمويل الأصغر تحد من إمكانية الحصول عليه.	4	199.10

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالاتي:

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (311.03) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2-5-29) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن التمويل الأصغر يساهم في تخفيف أعباء المعيشة.

2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (331.73) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (30-5-2)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التمويل الأصغر يؤدي إلى امتلاك أدوات الإنتاج.
3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (320.57) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (31-5-2)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن التمويل الأصغر يساعد في تنوع المشروعات الصغيرة.
4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (376.62) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (32-5-2)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن التمويل الأصغر يساعد في زيادة دخول الأفراد وتنمية مشاريعهم.
5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (429.03) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (33-5-2)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أنه يصبح بمقدور الفقراء الحاصلين على التمويل الأصغر اكتساب المزيد منه لحماية أنفسهم من المخاطر.
6. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (296.40) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (34-5-2)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية

وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن التمويل الأصغر يغطي تكاليف المشروع دائماً.

7. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (362.89) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (35-5-2)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تحديد سقف لحجم التمويل الأصغر يضر بالمشاريع الصغيرة.

8. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الثامنة (199.10) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (36-5-2)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن إجراءات ضمان التمويل الأصغر تحد من إمكانية الحصول عليه.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الرئيسية لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأساسية عددها (8) عبارات وعلى كل منها هناك (296) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأساسية ستكون (2368) إجابةً. ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأساسية بالجدول رقم (58-5-3) والشكل رقم (46-5-3) أدناه:

جدول رقم (58-5-3)

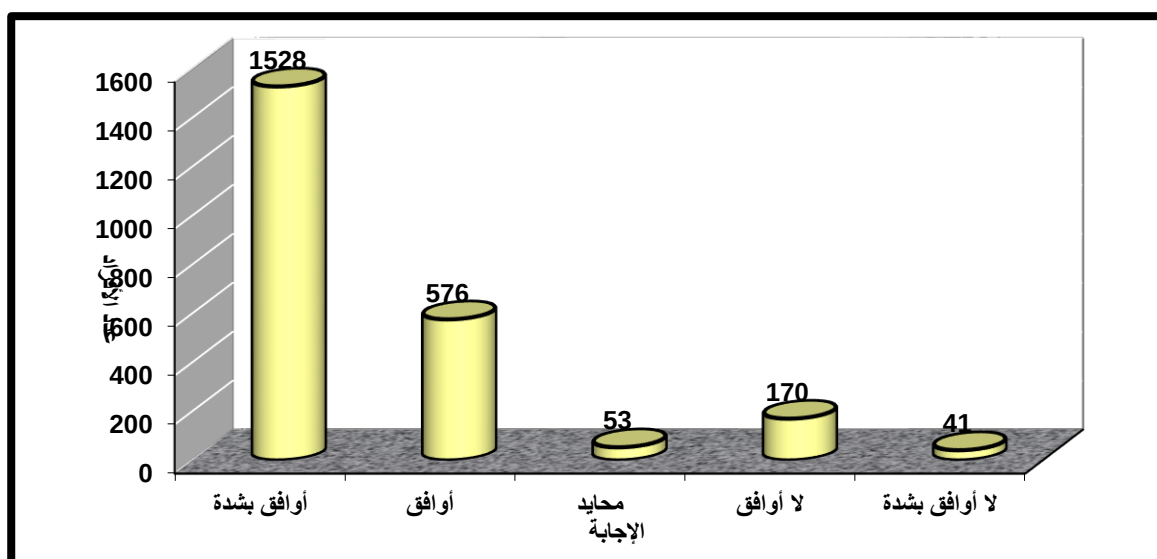
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأساسية (وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر و مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة)

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
64.3%	1528	أوافق بشدة
24.3%	576	أوافق
2.2%	53	محايد
7.2%	170	لا أوافق
1.7%	41	لا أوافق بشدة
100%	2368	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (44-5-3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأساسية (وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر و مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة)



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (57-5-3) والشكل رقم (44-5-3) أن عينة الدراسة تضمنت على (1528) إجابةً ونسبة (64.3%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأساسية، و (576) إجابةً ونسبة (24.3%) موافقة، و (53) إجابةً ونسبة (2.2%) محايدة، و (170) إجابةً ونسبة (7.2%) غير موافقة على ذلك، و (41) إجابةً ونسبة (1.7%) غير موافقة بشدة على ذلك. وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (3332.90) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (57-5-3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأساسية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: "للتمويل الأصغر دور

إيجابي في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة " قد تحققت.

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تتص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر و تحسين مستوى معيشة المرأة".

جدول رقم (3-5-59)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية (توجد علاقة طردية ذات دلالة

إحصائية بين التمويل الأصغر و تحسين مستوى معيشة المرأة)

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	يساهم العائد من المشروع في تحسين نوعية الغذاء لأسرتك.	5	أوافق بشدة
2	يساهم العائد من المشروع الذي تحصلين عليه من مشروعك في توفير الخدمات الصحية للأسرة.	5	أوافق بشدة
3	يساهم العائد من المشروع في رفع مستوى التعليمي لك ولأفراد أسرتك.	5	أوافق بشدة
4	يساعد العائد من المشروع على تحسين البيئة السكنية لك.	5	أوافق بشدة
5	يساهم العائد الذي تحصلين عليه من مشروعك في سد حاجة أفراد أسرتك من الكساء.	5	أوافق بشدة
6	يساهم العائد من المشروع في سد الحاجة الطارئة للأسرة .	5	أوافق بشدة
7	تستطيعين من خلال عائد المشروع توفير الأدوات الكهربائية التي تحتاجها أسرتك.	5	أوافق بشدة
8	يساهم مشروعك في زيادة الثقة بنفسك وقدرتك على التعامل مع المجتمع.	5	أوافق بشدة
9	يساعد الحصول على التمويل الأصغر على استمرار المشروع.	5	أوافق بشدة
10	يساعد العائد من المشروع في إنشاء مشاريع أخرى.	5	أوافق بشدة
11	يحقق لك التمويل الأصغر الاستقلال المالي.	5	أوافق بشدة

أوافق بشدة	5	جميع العبارات	
------------	---	---------------	--

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (3-5-59) ما يلي:

1. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن العائد من المشروع يساهم في تحسين نوعية الغذاء لأسرتك.
2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن العائد من المشروع يساهم الذي تحصلين عليه من مشروعك في توفير الخدمات الصحية للأسرة.
3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن العائد من المشروع يساهم في رفع مستوى التعليمي لك ولأفراد اسرتك.
4. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن العائد من المشروع يساهم على تحسين البيئة السكنية لك.
5. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن العائد الذي تحصلين عليه من مشروعك يساهم في سد حاجة أفراد أسرتك من الكساء.
6. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن العائد من المشروع يساهم في سد الحاجة الطارئة للأسرة.
7. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن العميلات تستطيعن من خلال عائد المشروع توفير الأدوات الكهربائية التي تحتاجها أسرهم.
8. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أنه يساهم مشروعك في زيادة الثقة بنفسك وقدرتك على التعامل مع المجتمع.
9. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (5)، وتعني هذه القيمة

أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن الحصول على التمويل الأصغر يساعد على استمرار المشروع.

10. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن العائد من المشروع يساعد في إنشاء مشاريع أخرى.

11. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن التمويل الأصغر يحقق لك الاستقلال المالي.

12. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأساسية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

إن النتائج السابقة لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (2-5-37) إلى رقم (2-5-47) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير المتأكدين وغير الموافقين للنتائج السابقة تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (3-5-59) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (3-5-60)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية (توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر و تحسين مستوى معيشة المرأة)

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	يساهم العائد من المشروع في تحسين نوعية الغذاء لأسرتك.	3	345.54
2	يساهم العائد من المشروع الذي تحصلين عليه من مشروعك في توفير الخدمات الصحية للأسرة.	3	279.22
3	يساهم العائد من المشروع في رفع مستوى التعليمي لك ولأفراد اسرتك.	3	334.03
4	يساعد العائد من المشروع على تحسين البيئة السكنية لك.	4	394.81
5	يساهم العائد الذي تحصلين عليه من مشروعك في سد حاجة أفراد أسرتك من الكساء.	3	228.59
6	يساهم العائد من المشروع في سد الحاجة الطارئة للأسرة .	3	355.59
7	تستطيعين من خلال عائد المشروع توفير الأدوات الكهربائية التي تحتاجها أسرتك.	4	366.47
8	يساهم مشروعك في زيادة الثقة بنفسك وقدرتك على التعامل مع المجتمع.	3	496.16

9	يساعد الحصول على التمويل الأصغر على استمرار المشروع.	3	311.70
10	يساعد العائد من المشروع في إنشاء مشاريع أخرى.	4	383.32
11	يحقق لك التمويل الأصغر الاستقلال المالي.	4	860.55

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

ويمكن تفسير نتائج جدول رقم (3-5-60) كالآتي:

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين وغير الموافقين على ما جاء بالعبرة الأولى (345.54) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2-5-37) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن العائد من المشروع يساهم في تحسين نوعية الغذاء لأسرتك.

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين على ما جاء بالعبرة الثانية (279.22) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2-5-38) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن العائد من المشروع الذي تحصلين عليه من مشروعك يساهم في توفير الخدمات الصحية للأسرة.

2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبرة الثالثة (334.03) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2-5-39) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن العائد من المشروع يساهم في رفع مستوى التعليمي لك ولأفراد اسرتك.

3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبرة الرابعة (394.81) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) - واعتماداً على ما ورد

في الجدول رقم (2-5-40)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن العائد من المشروع يساعد على تحسين البيئة السكنية لك.

4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (228.59) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2-5-41)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن العائد الذي تحصلين عليه من مشروعك يساهم في سد حاجة أفراد أسرته من الكساء.

5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (355.59) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2-5-42)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن العائد من المشروع يساهم في سد الحاجة الطارئة للأسرة.

6. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (366.47) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2-5-43)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أنه تستطيعين من خلال عائد المشروع توفير الأدوات الكهربائية التي تحتاجها أسرته.

7. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الثامنة (496.16) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2-5-44)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن مشروعك يساهم في زيادة الثقة بنفسك وقدرتك على التعامل مع المجتمع.

8. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة التاسعة (311.70) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي

الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2-5-45) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الحصول على التمويل الأصغر يساعد على استمرار المشروع.

9. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة العاشرة (383.32) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2-5-46) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن العائد من المشروع يساعد في إنشاء مشاريع أخرى.

10. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الحادية عشر (860.55) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2-5-47) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن التمويل الأصغر يحقق لك الاستقلال المالي.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثانية لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثانية عددها (11) عبارات وعلى كل منها هناك (296) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (3256) إجابةً. ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أدناه:

جدول رقم (3-5-61)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (توجد علاقة

طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر و تحسين مستوى معيشة المرأة)

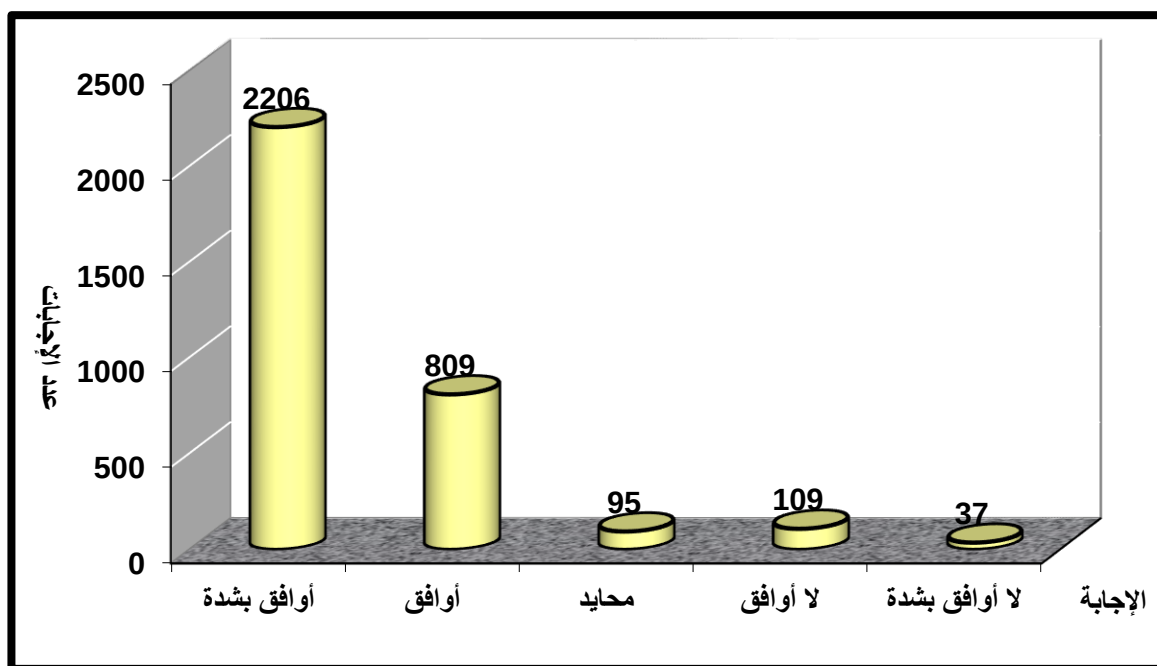
النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%67.8	2206	أوافق بشدة
%24.8	809	أوافق

محاييد	95	2.9%
لاأوافق	109	3.3%
لاأوافق بشدة	37	1.1%
المجموع	3256	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (3-5-45)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر و تحسين مستوى معيشة المرأة)



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (3-5-61) والشكل رقم (3-5-45) أن عينة الدراسة تضمنت على (2206) إجابةً ونسبة (67.8%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و (809) إجابةً ونسبة (24.8%) موافقة، و (95) إجابةً ونسبة (2.9%) محايدة، و (109) إجابةً ونسبة (3.3%) غير موافقة على ذلك، و (37) إجابةً ونسبة (1.1%) غير موافقة بشدة على ذلك. وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء

بجميع عبارات الفرضية الثانية (5256.27) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3-5-61) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " التمويل الأصغر ينعكس مباشرة على تحسين مستوى معيشة المرأة الفقيرة " قد تحققت.

3- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توفير الخدمات المساندة للتمويل الأصغر و مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة "

تهدف هذه الفرضية إلى قياس أثر فاعلية الخدمات المساندة للتمويل الأصغر على مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (3-5-62)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة (توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توفير الخدمات المساندة للتمويل الأصغر و مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة)

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تسهيلات التمويل الأصغر المقدمة من المؤسسة تساعد في تعزيز مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة.	5	أوافق بشدة
2	تسهيلات التمويل الأصغر وضماناته المشروطة للمرأة تساهم على ابتكار مشاريع جديدة.	5	أوافق بشدة
3	الخدمات والإرشادات والتوجيهات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر تراعي خصوصية المرأة مما يساهم في تفعيل المشاركة.	5	أوافق بشدة
4	الحوافز والجوائز المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر تشجع المرأة على المبادرة والإبداع.	5	أوافق بشدة
5	الحملات الإعلامية والترويجية وإبراز قصص نجاح المشروعات التمويل الأصغر تحفيز المرأة على المشاركة في المشروعات.	5	أوافق بشدة
6	مشروعات التمويل الأصغر المقدمة للمرأة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	5	أوافق بشدة

7	تدريب وتأهيل المرأة الحاصلة على التمويل يساعد في تطوير مقدرات المرأة وتفعيل مشاركتها في المشروعات الصغيرة.	5	أوافق بشدة
8	الإفصاح وشفافية المعلومات المتعلقة بمنح التمويل الأصغر تساعد على فاعلية مشاركتها في المشروعات الصغيرة.	5	أوافق بشدة
	جميع العبارات	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (3-5-62) ما يلي:

1. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تسهيلات التمويل الأصغر المقدمة من المؤسسة تساعد في تعزيز مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة.
2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تسهيلات التمويل الأصغر وخدماته المشروطة للمرأة تساهم على ابتكار مشاريع جديدة.
3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن الخدمات والإرشادات والتوجيهات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر تراعي خصوصية المرأة مما يساهم في تفعيل المشاركة.
4. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن الحوافز والجوائز المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر تشجع المرأة على المبادرة والإبداع.
5. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن الحملات الإعلامية والترويجية وإبراز قصص نجاح المشروعات التمويل الأصغر تحفز المرأة على المشاركة في المشروعات.
6. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن مشروعات التمويل الأصغر المقدمة للمرأة تساهم في

التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

7. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تدريب وتأهيل المرأة الحاصلة على التمويل يساعد في تطوير مقدرات المرأة وتفعيل مشاركتها في المشروعات الصغيرة.
8. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن الإفصاح وشفافية المعلومات المتعلقة بمنح التمويل الأصغر تساعد على فاعلية مشاركتها في المشروعات الصغيرة.
9. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (2-5-48) إلى رقم (2-5-55) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، واختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير المتأكدين وغير الموافقين للنتائج السابقة تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة، الجدول رقم (3-5-63) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (3-5-63)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة (توجد علاقة طردية

ذات دلالة إحصائية بين توفير الخدمات المساندة للتمويل الأصغر و مشاركة المرأة في مجال

المشروعات الصغيرة)

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تسهيلات التمويل الأصغر المقدمة من المؤسسة تساعد في تعزيز مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة.	2	39.41
2	تسهيلات التمويل الأصغر وضماناته المشروطة للمرأة تساهم على ابتكار مشاريع جديدة.	3	233.16
3	الخدمات والإرشادات والتوجيهات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر تراعي خصوصية المرأة مما يساهم في تفعيل المشاركة في	4	248.76
4	الحوافز والجوائز المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر تشجع المرأة على المبادرة	3	68.08

		والإبداع.	
162.24	3	5 الحملات الإعلامية والترويجية وإبراز قصص نجاح المشروعات التمويل الأصغر تحفيز المرأة على المشاركة في المشروعات.	
241.55	2	6 مشروعات التمويل الأصغر المقدمة للمرأة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	
378.65	3	7 تدريب وتأهيل المرأة الحاصلة على التمويل يساعد في تطوير مقدرات المرأة وتفعيل مشاركتها في المشروعات الصغيرة.	
285.53	2	8 الإفصاح وشفافية المعلومات المتعلقة بمنح التمويل الأصغر تساعد على فاعلية مشاركتها في المشروعات الصغيرة.	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (39.41) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2-5-48) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تسهيلات التمويل الأصغر المقدمة من المؤسسة تساعد في تعزيز مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة.
2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (233.16) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2-5-49) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تسهيلات التمويل الأصغر وضماناته المشروطة للمرأة تساهم على ابتكار مشاريع جديدة.
3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (248.76) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -

واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (50-5-2) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على الخدمات والإرشادات والتوجيهات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر تراعي خصوصية المرأة مما يساهم في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة.

4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (68.08) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (51-5-2) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الحوافز والجوائز المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر تشجع المرأة على المبادرة والإبداع.

5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (162.24) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (52-5-2) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الحملات الإعلامية والترويجية وإبراز قصص نجاح المشروعات التمويل الأصغر تحفز المرأة على المشاركة في المشروعات.

6. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (241.55) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (53-5-2) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن مشروعات التمويل الأصغر المقدمة للمرأة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

7. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (378.68) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (54-5-2) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة

على أن تدريب وتأهيل المرأة الحاصلة على التمويل يساعد في تطوير مقدرات المرأة وتفعيل مشاركتها في المشروعات الصغيرة.

8. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الثامنة (285.53) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (55-5-2) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الإفصاح وشفافية المعلومات المتعلقة بمنح التمويل الأصغر تساعد على فاعلية مشاركتها في المشروعات الصغيرة.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثالثة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثالثة عددها (8) عبارات وعلى كل منها هناك (296) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة ستكون (2368) إجابةً. ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة بالجدول رقم (64-5-3) والشكل رقم (46-5-3) أدناه:

جدول رقم (64-5-3)

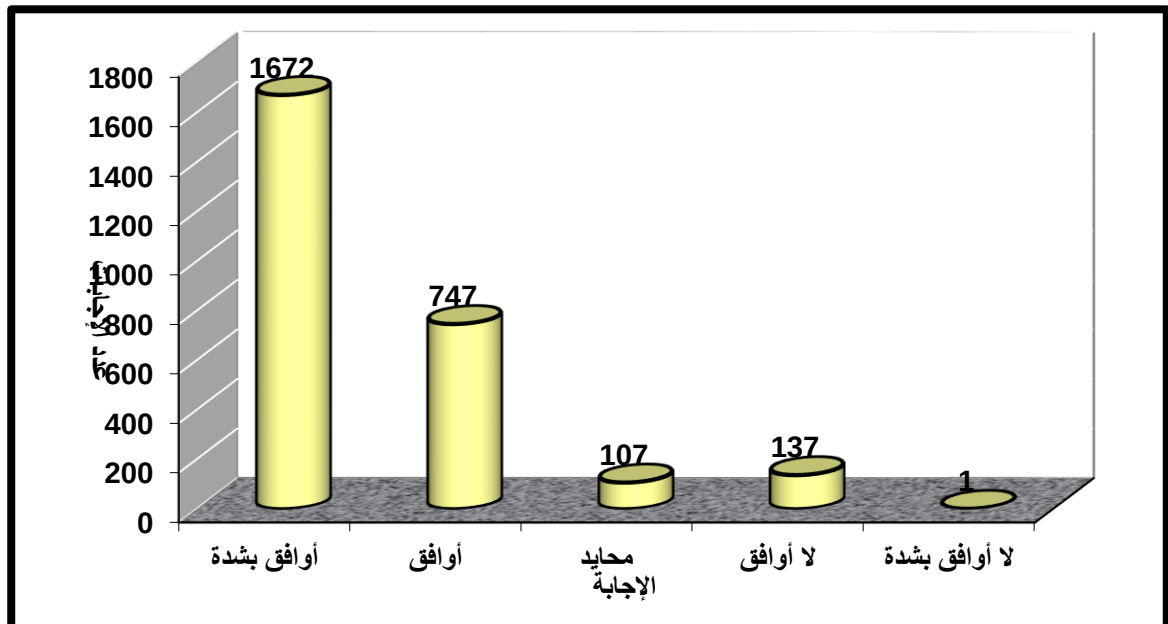
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
62.8%	1672	أوافق بشدة
28.0%	747	أوافق
4.0%	107	محايد
5.1%	137	لا أوافق
0.03%	1	لا أوافق بشدة
100%	2368	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (3-5-46)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة (توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توفير الخدمات المساندة للتمويل الأصغر و مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة)



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتبين من الجدول رقم (3-5-63) والشكل رقم (3-5-46) أن عينة الدراسة تضمنت على

(1672) إجابةً وبنسبة (62.8%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة، و (747) إجابةً وبنسبة (28.0%) موافقة، و (107) إجابةً وبنسبة (4.0%) محايدة، و (137) إجابةً وبنسبة (5.1%) غير موافقة على ذلك، و إجابةً واحدة وبنسبة (0.03%) غير موافقة بشدة على ذلك. وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (3686.99) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5-63-3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " لتوفير الخدمات المساندة للتمويل الأصغر اثر ايجابي في مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة " قد تحققت.

1- مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة

جدول رقم (3-5-65)

مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة

الخدمات المساندة للتمويل الأصغر ودورها في تفعيل مشاركة المرأة	تحسين مستوى المعيشة	التمويل الأصغر	
التمويل الأصغر	0.630	1.000	0.661
تحسين مستوى المعيشة	1.000	0.630	0.564
الخدمات المساندة للتمويل الأصغر ودورها في تفعيل مشاركة المرأة	0.564	0.661	1.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017.

1. يوجد ارتباط طردي قوي بين التمويل الأصغر وتحسين مستوى المعيشة ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.63). بمعنى التمويل الأصغر يؤثر على تحسن مستوى المعيشة.

2. يوجد ارتباط طردي قوي بين التمويل الأصغر و توفر الخدمات المساندة للتمويل الأصغر ودورها في تفعيل مشاركة المرأة ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.66). بمعنى التمويل الأصغر يؤثر على الخدمات المساندة للتمويل الأصغر.
3. يوجد ارتباط طردي قوي بين تحسين مستوى المعيشة و توفر الخدمات المساندة للتمويل الأصغر ودورها في تفعيل مشاركة المرأة ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.56).

الخاتمة:

يعد تناول دور المرأة ومكانتها الاقتصادية في المجتمع، من أهم القضايا التي تناولها الفكر الاجتماعي الإنساني، وما زال الاهتمام بموضوع المرأة خصوصاً مشاركتها في العمل وضرورة تقييم عملها المنزلي في اقتصاد الأسرة والمجتمع، ومشاركة المرأة في سوق العمل تحظى باهتمام واسع، وحتى التوظيف الذاتي له أهمية كبيرة خصوصاً أن المرأة أصبحت العائل الرئيسي للأسرة بسبب هجرة الأزواج، ومشاكل أخرى مثل الطلاق، ووفاة الأزواج، نتيجة للحروب الأهلية، كما أصبحت قضية المشاركة الاقتصادية للمرأة محل اهتمام المنظمات العالمية والمؤسسات الأكاديمية، من أهمها برنامج الإنماء الدولي، البنك الدولي.

هدفت هذه الدراسة لتوضيح دور التمويل الأصغر في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة من خلال دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة. ولقد تناولت هذه الدراسة في إطارها النظري مفهوم التمويل الأصغر ومبادئه والتجارب العالمية فيه ومعوقاته واستعرضت الدراسة في فصلها الثالث المشروعات الصغيرة من حيث المفهوم والأهمية وتصنيفاتها وأنواعها، ثم تناولت الدراسة في فصلها الرابع مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة على مستوى الدول النامية، اما الفصل

الخامس فتناول دور مصرف الادخار وبنك الأسرة في تفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة وقدم نبذة تعريفية عن مصرف الادخار وبنك الأسرة، ثم وضع دور مصرف الادخار وبنك الأسرة في تفعيل مشاركة المرأة السودانية والذي وضع من خلال الدراسة الميدانية التي تناولها في الفصل الخامس حيث تم تحديد مجتمع الدراسة عن طريق العينة العشوائية البسيطة من عميلات مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة، واستخدمت الدراسة أدوات جمع البيانات الكيفية والكمية من مقابلات وحلقات نقاش وإستبانه وتم تحليلها ومناقشتها وقد أكدت الدراسة من خلال العمل الميداني أهمية التمويل الأصغر ودوره في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة وانه ساهم أيضاً في تحسين مستوى المعيشة بصورة عامة للعميلات ومنحهن الثقة بأنفسهن والاستقلال المالي، وكما أشارت الدراسة للصعوبات التي واجهت حصول العميلات على التمويل الأصغر ومن أهمها الإجراءات المتعلقة بالضمان وضعف حجم التمويل وتباعد فترة الدورات التدريبية المقدمة من مؤسسات التمويل.

أولاً: النتائج

نتائج خاصة

- 1- للتمويل الأصغر دور في تفعيل مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة وهذا ما ثبته نموذج الدراسة بمعامل تحديد قيمته 79%.
- 2- ساهم العائد من مشروعات التمويل الأصغر في تحسين مستوى المعيشة المرأة الحاصلة على التمويل الأصغر. وهذا ما اثبته الدراسة الميدانية بنسبة 92% وتأكد ذلك من خلال حلقات النقاش.
- 3- لتوفير الخدمات المساندة للتمويل الأصغر دور في تفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة ، وهذا ما اثبته الدراسة الميدانية بنسبة 96% وتأكد ذلك من خلال حلقات النقاش .
- 4- إجراءات ضمان التمويل الأصغر تحد من الحصول عليه، وهذا ما أثبته الدراسة الميدانية بنسبة 67.6% واتضح من خلال حلقات النقاش أن الإجراءات بطيئة ومعقدة ومكلفه مادياً.

- 5- حصول المرأة على التمويل الأصغر ساعدها على امتلاك أدوات الإنتاج للمشروعات الصغيرة بمختلف أنواعها، وهذا ما أكدته الدراسة الميدانية بنسبة 96%.
- 6- ساهم العائد من التمويل الأصغر في سد نقص الاحتياجات الأساسية للأسرة من غذاء وكساء وصحة وتعليم، وهذا ما اثبتته الدراسة بنسبته 92.2% وأكدت حلقات النقاش أن العائد من المشروع يساهم في تحسين نوعية الغذاء لأسرهم.
- 7- ساهم العائد من التمويل الأصغر في ترميم وإصلاح المنازل لبعض العميلات، وساعد في سد الاحتياجات الطارئة لأفراد الأسرة والمجتمع المحيط واتضح من الدراسة أن ما نسبته 91.9% وافقوا على أن العائد من المشروع يساعد في تحسين البيئة السكنية للعميلات.
- 8- منح العائد من التمويل الأصغر المرأة الثقة بالنفس وحقق لها الاستقلال المالي وأكدت الدراسة أن ما نسبته 96.8% وافقوا على أن العائد من المشروع يساهم في زيادة الثقة بالنفس والقدرة على التعامل مع المجتمع.
- 9- إن تبسيط وتسهيل الإجراءات من قبل مؤسسات التمويل الأصغر ساعد في تعزيز مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة وبتالي إنشاء وتوليد وابتكار مشروعات أخرى.
- 10- تنحصر الحوافز والجوائز المقدمة للعميلات من مؤسسات التمويل في الجانب المعنوي المتمثل في الدعوة للمشاركة في المؤتمرات والبرامج التلفزيونية.
- 11- إن الحملات الإعلامية والترويجية التي قامت بها مؤسسات التمويل حفزت المرأة للمشاركة في مشروعات التمويل الأصغر.

نتائج عامة:

1. هنالك تنوع في مشروعات المرأة الحاصلة على التمويل الأصغر تتمثل في الجانب التجاري والصناعي والزراعي والحرفي.
2. التمويل الأصغر يغطي تكاليف مشروعات المرأة المتناهية الصغر بينما لا يغطي تكاليف المشروعات الصغيرة .
3. يساعد العائد من التمويل الأصغر على زيادة دخل المرأة الأمر الذي أدى إلى تنمية وإنشاء مشروعات جديدة لبعض العميلات.

4. ساهمت منتجات مشروعات التمويل الأصغر الخاصة بالمرأة في زيادة الناتج المحلي مما انعكس على التنمية الاقتصادية.
5. تضع مؤسسات التمويل إرشادات وتوجيهات للعملاء الحاصلين على التمويل الأصغر، وتقوم في بعض الأحيان بإعداد دورات تدريبية لرفع الكفاءة الإدارية للعمليات لضمان نجاح المشروعات.
6. تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بتوفير وتمليك المعلومات الخاصة بمنح التمويل للعمليات مما ساعد على فعالية مشاركة المرأة.

ثانياً: التوصيات

- 1- رفع سقف التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة من أجل مجابهة المتغيرات الاقتصادية التي تواجه مشروعات المرأة وتحدد من فعالية مشاركتها.
- 2- ضرورة تخصيص نسبة من سقفات البنوك لتمويل مشروعات المرأة.
- 3- العمل على تسهيل إجراءات الضمان والإجراءات البنكية للحصول على التمويل الأصغر خاصة مشروعات المرأة.
- 4- زيادة و استمرار الدورات التدريبية المقدمة من قبل مؤسسات التمويل للعمليات بهدف رفع الكفاءة الإدارية لضمان نجاح المشروعات.
- 5- توجيه و إرشاد العمليات الحاصلات على التمويل الأصغر على نوعية المشروعات ومدى ملاءمتها للظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- 6- الاهتمام بتوسيع مشروعات التمويل الأصغر من خلال زيادة فروع مؤسسات التمويل.

7- تقديم حوافز مالية بالإضافة للحوافز المعنوية المقدمة من مؤسسات التمويل للعمليات الملتزمات بسداد الإقساط في الوقت المحدد.

مقترحات لبحوث مستقبلية:

- دور التمويل الأصغر في تطوير الصناعات التقليدية.
- دور التمويل الأصغر في توفير فرص عمل للخريجين.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- إسماعيل محمد احمد واخرون: 2014م، التمويل الأصغر والاقتصاد السوداني، الخرطوم: مركز التنوير المعرفي.
- 2- أشرف احمد يوسف، إيناس احمد يوسف: 2014م، بنوك الفقراء والتمويل الأصغر، السودان، امدرمان، المكتبة العلمية والإسلامية.
- 3- إقبال عثمان مفرح: 2008م، حقوق المرأة الريفية في السودان، الإدارة العامة لنقل الثقافة والإرشاد - السودان :إدارة الإرشاد : قسم المعلومات والدراسات والبحوث .
- 4- بخيطة محمد عثمان أحمد: 2001م ،التمويل المصرفي للنساء الفرص والخيارات، السودان: المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية .
- 5- بدر الدين عبدالرحيم إبراهيم وفارس أرباب إسماعيل: 2002م، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، يونيكوينز للاستشارات المحدودة.

- 6- حسن عثمان السمانى: 2010م، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية بالدول النامية ، الطبعة الأولى، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.
- 7- حسن علي خريش وعبد المعطي راشد: 1999م، الاستثمار بين النظرية والتطبيق، عمان: دار زهران للنشر.
- 8- حسن علي خريش وعبدالمعطي راشد: 1999، الاستثمار بين النظرية والتطبيق ، عمان: دار زهران.
- 9- محمد خيرى فقير: 2006م ، رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان ، السودان، الخرطوم : يونيكوز للاستشارات المحدودة.
- 10- الزين عمر الحادو: 2010م، محاضرة عن التمويل الأصغر وتحديات التطبيق، الخرطوم: مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية.
- 11- ستيوارت ماثيسون، المعاملات البنكية الإلكترونية للفقراء، الفرص والتداعيات أمام مقدمي خدمات التمويل الأصغر، مؤسسة التعاون الإنمائي.
- 12- سعد عبد الرحمن (1998م): القياس النفسي (النظرية والتطبيق)، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار الفكر العربي .
- 13- السيد فتحي: 2005، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة.
- 14- صالح جبريل حامد أحمد: 2010م، التمويل الأصغر في السودان (المفهوم، نماذج والتطبيقات (الجزء الأول ، الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.
- 15- صفوت عبد السلام: 1993م، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، القاهرة: دار النهضة العربية.
- 16- طارق محمد الرشيد : 2005م ، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج Eviews ، لا يوجد معلومات نشر.
- 17- عاصم عبد النبي أحمد البندي، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر أنموذجاً، لا يوجد معلومات نشر رواد.
- 18- عبد الحليم أبو شقة، تحرير المرأة في عصر الرسالة، الكويت: دار القلم.

- 19- عبد الرازق خليل وعادل نقموش: 2012م ، دور الصناعات الصغيرة والمتوسط في تحقيق التنمية الاقتصادية، الجزائر: الاغواط
- 20- عبد الله عبد الدائم: 1984م ، التربية التجريبية والبحث التربوي، الطبعة الثانية، بيروت: دار العلم للملايين.
- 21- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل: 2011م ، تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان، خلال الفترة 2000-2010م، دراسة حالة القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعية جمهورية السودان، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، دولة قطر: الدوحة.
- 22- عبدالمجيد مصطفى: 2002م، إدارة المشروعات الصغرى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- 23- عثمان إبراهيم السيد: 1998، الاقتصاد السوداني، الطبعة الثانية، الخرطوم: مطبعة جامعة أم درمان الإسلامية.
- 24- كاسر نصر المنصور وشوقي ناجي جواد: 2000م، محاضرات في إدارة المشروعات الصغيرة، الاردن: جامعة مؤتة، كلية لاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال والمحاسبة.
- 25- ماجدة العطية: 2009م، إدارة المشروعات الصغيرة، الاردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 26- مجدي علي سعيد: 2007م، تجربة بنك الفقراء ، لبنان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- 27- محمد كمال الحمزاوى: 2000م، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- 28- محمد محروس إسماعيل: 1997م، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- 29- مصطفى جمال الدين أبو كركساوي وآخرون: 2006م ، تحليل الوضع الراهن للتمويل الأصغر في السودان، يونيكوز للاستشارات المتحدة.
- 30- مصطفى محمد حسن، إستراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية ، السودان: الخرطوم .

- 31- مصطفى يوسف كافي: 2014م، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الأردن، عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.
- 32- منذر واصف المصري: 2006م، أهمية مشاركة المرأة في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورشة العمل القومية حول المرأة والمنشآت الصغرى " الاحتياجات التدريبية وتنمية القدرات الإنتاجية"، تونس .
- 33- ورشة عمل التمويل الأصغر وسيلة فعالة لمكافحة الفقر، 3 ديسمبر 2008م.

ثانياً:المجلات العلمية:

1. أبو القاسم محمد أبو النور: 2003م، نشأة وتطور مفهوم التمويل، مجلة المصرفي، العدد الثلاثون، مطبعة بنك السودان.
2. إقبال جعفر حسن: 2008م، ورقة التمويل الأصغر في السودان التحديات والرؤى المستقبلية، ورشة التمويل الأصغر، قاعة الشهيد الزبير.
3. أميرة الفاضل: 2014م، التحديات وافاق المستقبل للتمويل الأصغر، ورقة عمل لمهرجان التشغيل الثالث، قاعة الصداقة.
4. حسان خضر: 2002، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة "جسر التنمية"، المجلد 01، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
5. عائشة صديق: 2014م، عرض حول الممارسات الوطنية في رصد سياسات المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة اقتصادياً، الإدارة العامة للمرأة والأسرة، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، جمهورية السودان، تركيا: اسطنبول.
6. عبد الماجد بله عبد الساوي و قاسم الفكي علي: 2015م، دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي (دراسة حالة مجموعة من المصارف السودانية للفترة من 2007-2012م)، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد السادس عشر، عمادة البحث العلمي.
7. وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية : 2008م ، ورقة "جانب الطلب رؤيا اجتماعية " ورشة التمويل الأصغر، الخرطوم : قاعة الشهيد الزبير للمؤتمرات.

8. صلاح حسن العوض: 2008م ، ورقة بعنوان: إدارة التمويل الأصغر بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، الدورة التدريبية الأولى، بنك الأسرة .

9. كنجو عبود كنجو: 2007م، إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب ،جامعة حلب: كلية الاقتصاد المؤتمر العلمي الخامس.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1. ابتسام عبد الرحمن مجذوب احمد: 2010م، دور بنك السودان المركزي وبعض المؤسسات التمويلية المتخصصة في تخفيف حدة الفقر في السودان من خلال برنامج التمويل الأصغر- مؤسسة التنمية الاجتماعية الخرطوم محليتي(الخرطوم والخرطوم بحري)، رسالة ماجستير غير منشور ، جامعة الخرطوم.

2. آلاء حسن أحمد دفع الله: 2006م، "دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة" بالتطبيق على مصروف الادخار والتتمية والاجتماعية)، رسالة ماجستير في تنمية الاجتماعية غير منشورة ، جامعة النيلين.

3. امنة الطيب: 2014م، دور التمويل الأصغر في التخفيف من الفقر في السودان دراسة حاله مؤسسة التنمية الاجتماعية للمعاشيين(2000-2013م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين.

4. اهيلة الطيب عبد الرحمن سعيد: 2014م ، أثر التمويل الأصغر في علاج الفقر في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهرى.

5. أيوب طه سيد طه: 2006م، تجربة البنوك في تمويل الأنشطة النسوية في السودان رسالة ماجستير غير منشورة في التنمية الاجتماعية، جامعة النيلين.

6. حيدر أحمد عبد الله حامد: 2010م، أثر التمويل على تنمية المشروعات الصغيرة في السودان - ولاية القضارف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الازهرى.

7. رقية طه عبد الخالق مصطفى: 2005م، ضعف مساهمة المرأة السودانية في التنمية دراسة على القطاع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين.
8. زواق الحواس: 2007م، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمواجهة البطالة بالاستناد إلى التجربة الجزائرية، جامعة المسيلة.
9. سوسن الصادق عبد العزيز: 2008م، تقويم دور البنك الزراعي السوداني في التمويل الأصغر دراسة حالة محليتي الخرطوم والخرطوم بحري، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الانمائية، جامعة الخرطوم.
10. السياب عبد الرحيم محمد سعيد: 2010م، اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهرى.
11. عامر يحيى حميدة بلال: 2011م، مشاكل التمويل الأصغر بالبنوك التجارية السودانية " دراسة حالة بنك أمدرمان الوطني، بحث ماجستير غير منشور، جامعة الزعيم الأزهرى.
12. عبد الله محمد أحمد محمد الطويل: 2014م ، تقويم تجارب السودان في التمويل الأصغر، بحث دكتوراه غير منشور، جامعة الزعيم الأزهرى.
13. عزت عثمان جعفر محمد علي: 2012م، تقييم تنفيذ إستراتيجية التمويل الأصغر في السودان " دراسة حالة "تقييم دور وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان في تنفيذ الإستراتيجية، بحث ماجستير غير منشور، جامعة الزعيم الأزهرى.
14. علي فريد عبد الكريم: 2012م، مبادرات القروض ودورها في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة تجارب لدول مختارة مع الإشارة إلى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جمهورية العراق، جامعة بغداد.
15. فاطمة محمد نور الصديق: 2009م، دور بنك الكفاية في تخفيف حدة الفقر بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة الخرطوم.

16. فتحية جمعة عجيل فاروق: 2008م، دور مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية في تمويل الصناعات الصغيرة في السودان، بحث ماجستير غير منشور، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم.
17. فوزي محمد العلوان: 2014م، اثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأردن 2000-2010م، بحث دكتوراه غير منشور، جامعة الزعيم الأزهري.
18. فيصل بخيت عمارة: 2010م، أثر التمويل الأصغر في الحد من الفقر في السودان " دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، بحث ماجستير غير منشور، جامعة الزعيم الأزهري.
19. ليمياء ابراهيم عبد الرازق: 2014م، مساهمة المرأة العاملة في الدخل الأسري دراسة استطلاعية بمحلية شرق النيل (وحدة الحاج يوسف) ولاية الخرطوم مقارنة بين القطاعين المنظم وغير المنظم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين.
20. محاسن عثمان محمد حاج: 2009م، وسائل التمويل الأصغر في السودان للفترة 1996-2008م، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة امدرمان الإسلامية.
21. محمود عثمان عبد الله: 2011م، التمويل الأصغر وأثره على التنمية الاقتصادية في السودان دراسة تطبيقية على ولاية القضارف في الفترة من 2007 - 2009م، بحث ماجستير غير منشور، جامعة امدرمان الإسلامية.
22. هبة نجيب عبد الله: 2002م، دور المصارف التنموية في تخفيف حدة الفقرة في السودان "تجربة مصرف الادخار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.

رابعاً: التقارير

1. تقرير مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، معلومات أساسية، أكتوبر 2009م
2. تقرير مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، معلومات أساسية "اهداف المصرف " 1995م
3. تقرير بنك السودان 2016م.

4. تقرير البنك الدولي، 1996م.
5. التقرير السنوي لقرايين ، 2003م.
6. تقارير بنك قرايين ، 2007م
7. تقرير بنك السودان المركزي 2001م

خامساً:الانترنت:

1. موقع وحدة التمويل الأصغر بنك السودان (<http://www.mfu.gov.sd/content>) (2017/5/7م).
2. <http://www.cbos.gov.sd/> . السياسة التمويلية لبنك السودان 2007م.
3. <http://www.cbos.gov.sd/> . السياسة التمويلية لبنك السودان 2008-2009م
4. <http://www.cbos.gov.sd/> . السياسة التمويلية لبنك السودان / الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي / منشور رقم (2008/5م)
5. <http://www.cbos.gov.sd/> . السياسة التمويلية لبنك السودان للعام 2012م
6. <http://www.cbos.gov.sd/> . السياسة التمويلية لبنك السودان للعام 2013م
7. <http://moai.sudanagri.net/posts/451425> موقع النهضة الزراعية السودان
8. موقع النيلين دراسة أثر سياسات التمويل الأصغر على المرأة <http://www.mfu.gov.sd/>
9. الموقع الالكتروني لصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال
10. بوابة التمويل الأصغر www.arabic.microfinancegateway /
11. موقع بنك السودان المركزي ،لائحة شروط الترخيص المصارف التمويل الأصغر.
12. تجارب ناجحة لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة، الاقتصادية، بنك الأسرة السوداني .
www.familybank.sd

13. سميرة الجبوري: 2017، المرأة والتنمية، www.m.ahewar.org

14. موقع أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمات التمويل الأصغر، أكتوبر 2012م .

ملحق رقم (1)

نتيجة اختبارات جذور الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية

ADF Test Statistic	-1.969678	1% Critical Value*	-4.6405
		5% Critical Value	-3.3350
		10% Critical Value	-2.8169

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RW)

Method: Least Squares

Date: 11/08/17 Time: 20:12

Sample(adjusted): 2010 2017

Included observations: 8 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RW(-1)	-0.296131	0.150345	-1.969678	0.1060
D(RW(-1))	0.153178	0.389142	0.393629	0.7101
C	10246.63	4591.555	2.231625	0.0760
R-squared	0.457972	Mean dependent var		3003.500
Adjusted R-squared	0.241161	S.D. dependent var		4590.716
S.E. of regression	3999.035	Akaike info criterion		19.70549
Sum squared resid	79961400	Schwarz criterion		19.73528
Log likelihood	-75.82196	F-statistic		2.112310
Durbin-Watson stat	1.992750	Prob(F-statistic)		0.216299

ملحق رقم (2)

نتيجة اختبار ADF لاختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

ADF Test Statistic	-1.951169	1% Critical Value*	-5.2459
		5% Critical Value	-3.5507
		10% Critical Value	-2.9312

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(MF,3)

Method: Least Squares

Date: 11/08/17 Time: 20:17

Sample(adjusted): 2012 2017

Included observations: 6 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MF(-1),2)	-2.596295	1.330636	-1.951169	0.1461
D(MF(-1),3)	0.679558	0.799747	0.849716	0.4579
C	2639087.	17857923	0.147782	0.8919
R-squared	0.810462	Mean dependent var		-2051804.
Adjusted R-squared	0.684104	S.D. dependent var		72713660
S.E. of regression	40868432	Akaike info criterion		38.19647
Sum squared resid	5.01E+15	Schwarz criterion		38.09235
Log likelihood	-111.5894	F-statistic		6.414000
Durbin-Watson stat	2.233232	Prob(F-statistic)		0.082517

ملحق رقم (3)

نتيجة اختبارات التكامل المشترك

ADF Test Statistic	-3.621888	1% Critical Value*	-4.8875
		5% Critical Value	-3.4239
		10% Critical Value	-2.8640

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RESID02)

Method: Least Squares

Date: 11/08/17 Time: 20:47

Sample(adjusted): 2011 2017

Included observations: 7 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID02(-1)	-0.789779	0.486950	-1.621888	0.0001
D(RESID02(-1))	0.054597	0.434932	0.125529	0.9062
C	1304.875	2258.484	0.577766	0.5944
R-squared	0.442490	Mean dependent var	565.7336	
Adjusted R-squared	0.163736	S.D. dependent var	6396.683	
S.E. of regression	5849.605	Akaike info criterion	20.48366	
Sum squared resid	1.37E+08	Schwarz criterion	20.46048	
Log likelihood	-68.69282	F-statistic	1.587383	
Durbin-Watson stat	2.234044	Prob(F-statistic)	0.310817	
PP Test Statistic	-2.746586	1% Critical Value*	-4.6405	
		5% Critical Value	-3.3350	
		10% Critical Value	-2.6169	

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Lag truncation for Bartlett kernel:	(Newey-West suggests: 2)
2	
Residual variance with no correction	20085341
Residual variance with correction	17483882

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(RESID02)

Method: Least Squares

Date: 11/08/17 Time: 20:49

Sample(adjusted): 2010 2017

Included observations: 8 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID02(-1)	-0.619512	0.347016	-1.785252	0.0245
C	594.3836	1830.993	0.324624	0.7565
R-squared	0.346912	Mean dependent var	468.4394	
Adjusted R-squared	0.238064	S.D. dependent var	5928.568	
S.E. of regression	5174.983	Akaike info criterion	20.15338	
Sum squared resid	1.61E+08	Schwarz criterion	20.17324	
Log likelihood	-78.61351	F-statistic	3.187125	
Durbin-Watson stat	2.053646	Prob(F-statistic)	0.124468	

ملحق رقم (4) نتيجة تقدير النموذج

Dependent Variable: RW(-1)

Method: Least Squares

Date: 11/08/17 Time: 20:19

Sample(adjusted): 2009 2017

Included observations: 9 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7208.237	3843.476	1.875447	0.1029
MF	0.000282	5.54E-05	5.087647	0.0014
R-squared	0.787132	Mean dependent var	24231.00	
Adjusted R-squared	0.756722	S.D. dependent var	11503.88	
S.E. of regression	5674.089	Akaike info criterion	20.31834	
Sum squared resid	2.25E+08	Schwarz criterion	20.36217	

Log likelihood	-89.43252	F-statistic	25.88416
Durbin-Watson stat	1.099499	Prob(F-statistic)	0.001419

ملحق رقم (5)

الاسئلة التي طرحت في المقابلات:

- 1- ما مدى أهمية التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة؟
- 2- ما هي الشرائح المستهدفة في سياسات التمويل الأصغر؟
- 3- ما هي الإجراءات المطلوبة في العمليات للحصول على التمويل الأصغر؟
- 4- ما هي الجهات الضامنة لمشروعات التمويل الأصغر؟
- 5- كيف يتعامل البنك مع العمليات اللواتي عجزن عن سداد الأقساط في الوقت المحدد؟

- 6- هل يتم تدريب وتأهيل العمليات من قبل مؤسسات التمويل الأصغر؟
- 7- هل تمنح مؤسسات التمويل الأصغر جوائز وحوافز مادية للعمليات الملتزمات بسداد الأقساط في الوقت المحدد؟
- 8- هل ساهمت مشروعات التمويل الأصغر في تنمية الاقتصادية؟
- 9- ما هي الجهات التي تصنع سياسات التمويل الأصغر؟
- 10- ما هي المشاكل التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر؟
- 11- هل تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بأبحاث ودراسات لتقييم التجربة؟
- 12- ما هي الرؤية المستقبلية لمؤسسات التمويل فيما يتعلق بمشروعات التمويل الأصغر؟

ملحق رقم (6)

الاسئلة التي طرحت في المجموعات البؤرية (حلقات النقاش) :

قد طرحت إليهم الأسئلة التالية :

1. ما مدى أهمية التمويل الأصغر بالنسبة للعمليات ؟
2. هل إجراءات الحصول على التمويل الأصغر معقدة ؟
3. ما هي الجهة الضامنة للتمويل الأصغر ؟

4. ما هي متطلبات الحصول على التمويل الأصغر ؟
5. ما هي أنواع المشروعات التي تقوم بها العمليات ؟
6. هل ساعد العائد من التمويل الأصغر في تحسين مستوى المعيشة ؟
7. هل ساعد العائد من التمويل الأصغر في تحسين البيئة السكنية ؟
8. هل تم توليد مشروعات أخرى من عائد المشروع الممول من التمويل الأصغر ؟
9. هل يتم تدريب وتأهيل العمليات من قبل مؤسسات التمويل الأصغر ؟
10. كيف تواجه العمليات مشاكل عدم سداد الأقساط في الوقت المحدد ؟
11. هل تمنح مؤسسات التمويل الأصغر جوائز وحوافز للعمليات الملتزمات بدفع الأقساط في الوقت المحدد ؟
12. إلى أي مدى ساهم التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية ؟
13. ما هي الفوائد التي اكتسبتها العمليات من مشروعات التمويل الأصغر ؟
14. ما هي المقترحات لحل المعوقات التي تواجه العمليات فيما يخص مشروعات التمويل الأصغر ؟

ملحق رقم (7)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: استبانة

تتناول الدراسة دور التمويل الأصغر في تفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة للفترة 2008 - 2017م وذلك لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد ويتطلب ذلك الحصول على مجموعة من البيانات، ونرجو منكم المساعدة في ملء الاستبانة ونقدر لكم حسن تعاونكم علماً بأن البيانات التي تقدمونها تستخدم لأغراض البحث العلمي قط.

جزاكم الله خير

مفيدة محمد عوض الله

الباحث

أولاً: البيانات الشخصية:

ضع علامة (√) أمام العبارة التي تناسبك:

1- العمر بالسنوات الكاملة سنة

2- المستوى التعليمي

امي ☐ خلوه ☐ ابتدائي او أساس ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ فوق الجامعي ☐

3- الحالة الاجتماعية

متزوجة ☐ لم تتزوج من قبل ☐ مطلقة ☐ أرمل ☐

4- عدد أفراد الأسرة أفراد

5- هل لديك مهنة غير المشروع الممول من التمويل الأصغر

لا ☐ نعم ☐

- إذا كانت الإجابة نعم كم دخلك الشهري الذي تحصل عليه من هذا المشروع

اقل من الف ج ☐ اقل من 2 الف ج ☐ اقل من 3 الف ج ☐ اقل من 4 الف ج ☐ اقل من 5 الف ج ☐
5 الف فأكثر ☐

ثانياً: بيانات خاصة بالمشروع الممول من التمويل الأصغر:

1- سبب قيام المشروع

رغبة في العمل ☐ زيادة الدخل ☐ تخفيف أعباء المعيشة ☐ أخرى اذكرها

2- نوع مشروعك

زراعي ☐ تجاري ☐ خدمي ☐ صناعي ☐ حرفي ☐ أخرى اذكر

3- اسم المشروع

4- أول سنة تم الحصول فيها على التمويل الأصغر

اكتب رقماً

5- عدد المرات التي حصلت فيها على تمويل اصغر

اكتب رقماً مرة

6- حجم التمويل الذي حصلت عليه

اقل من 5 الف ج ☐ اقل من 10 الف ج ☐ اقل من 15 الف ج ☐ اقل من 20 الف ج ☐ 20 الف فأكثر ☐

7- إجمالي الدخل الشهري تقريباً قبل المشروع :

اقل من الف ج ☐ اقل من 2 الف ج ☐ اقل من 3 الف ج ☐ اقل من 4 الف ج ☐ اقل من 5 الف ج ☐
5 الف فأكثر ☐

8- إجمالي الدخل الشهري تقريباً بعد المشروع:

اقل من الف ج ☐ اقل من 2 الف ج ☐ اقل من 3 الف ج ☐ اقل من 4 الف ج ☐ اقل من 5 الف ج ☐
5 الف فأكثر ☐

ثالثاً: بيانات خاصة بمشروعات التمويل الأصغر:

الرجاء وضع علامة (√) أمام الإجابة التي توافق عليها

المحور الأول- يهدف إلى قياس اثر التمويل الأصغر

م	السؤال	أوفى بشدة	أوفى	محايد	لا أوفى	لا أوفى بشدة
1	يساهم التمويل الأصغر في تخفيف أعباء المعيشة.					
2	يؤدي التمويل الأصغر إلى امتلاك أدوات الإنتاج.					
3	يساعد التمويل الأصغر في تنوع المشروعات الصغيرة .					
4	يساعد التمويل الأصغر في زيادة دخول الأفراد وتنمية مشاريعهم.					
5	يصبح بمقدور الفقراء الحاصلين على التمويل الأصغر اكتساب المزيد منه لحماية أنفسهم من المخاطر.					
6	يغطي التمويل الأصغر تكاليف المشروع دائماً.					
7	تحديد سقف حجم التمويل الأصغر يضر بمشاريع الصغيرة.					
8	إجراءات ضمان التمويل الأصغر تحد من إمكانية الحصول عليه.					

المحور الثاني: يهدف إلى قياس تحسين مستوى معيشة الأسرة .

م	السؤال	أوفى بشدة	أوفى	محايد	لا أوفى	لا أوفى بشدة
1.	يساهم العائد من المشروع في تحسين نوعية الغذاء لأسرتك.					
2.	يساهم العائد الذي تحصلين عليه من مشروعك في توفير الخدمات الصحية للأسرة.					

					3. يساهم العائد من المشروع في رفع المستوى التعليمي لك ولأفراد أسرتك.
					4. يساعد العائد من المشروع على تحسين البيئة السكنية لك.
					5. يساهم العائد الذي تحصلين عليه من مشروعك في سد حاجة أفراد أسرتك من الكساء.
					6. يساهم العائد من المشروع في سد الحوجة الطارئة للأسرة.
					7. تستطيعين من خلال عائد المشروع توفير الأدوات الكهربائية التي تحتاجها أسرتك.
					8. يساهم مشروعك في زيادة الثقة بنفسك وقدرتك على التعامل مع المجتمع.
					9. يساعد الحصول على التمويل الأصغر على استمرار المشروع.
					10. يساعد العائد من المشروع في إنشاء مشاريع أخرى.
					11. يحقق لك التمويل الأصغر الاستقلال المالي.

المحور الثالث- يهدف إلى قياس اثر فاعلية الخدمات المساندة للتمويل الأصغر على مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة:

	السؤال	أوفق بشدة	أوفق	محايد	لا اوفق	لا اوفق بشدة
1.	تسهيلات التمويل الأصغر المقدمة من المؤسسة تساعد في تعزيز مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة.					
2.	تسهيلات التمويل الأصغر وضماناته					

					المشروطة للمرأة تساهم على ابتكار مشاريع جديدة.
					3. الخدمات والإرشادات والتوجيهات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر تراعي خصوصية المرأة مما يساهم في تفعيل المشاركة.
					4. الحوافز والجوائز المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر تشجع المرأة على المبادرة والإبداع.
					5. الحملات الإعلامية والترويجية وإبراز قصص نجاح مشروعات التمويل الأصغر تحفز المرأة على المشاركة في المشروعات الصغيرة .
					6. مشروعات التمويل الأصغر المقدمة للمرأة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
					7. تدريب وتأهيل المرأة الحاصلة على التمويل يساعد في تطوير مقدرات المرأة وتفعيل مشاركتها في المشروعات الصغيرة.
					8. الإفصاح وشفافية المعلومات المتعلقة بمنح التمويل الأصغر تساعد على فاعلية مشاركتها في المشروعات الصغيرة.

ملحق رقم (8)

قائمة بأسماء وعناوين محكمي أداة الدراسة

م	الاسم	العنوان
1	أ.د. زين العابدين عبد الرحيم الشايب	جامعة النيلين – كلية الإحصاء والعلوم الرياضية
2	أ.د. عصام الدين عبدالوهاب	جامعة النيلين – كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
3	د. هاجر عثمان الجاك	جامعة النيلين – كلية الإحصاء والعلوم الرياضية

4	د.كمال الدين محمد عثمان	جامعة النيلين – كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
5	د. سعد عبد الله سيد احمد	جامعة النيلين – كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
6	د.محمد حمد محمود	جامعة السودان – كلية الدراسات التجارية